

عبود الوصول

المعالي الوصول

ص ۴۲

بازدید شد
۱۳۸۱

کتابخانه مجلس شورای ملی
عبود الوصول
اسم کتاب
مؤلف
موضوع
تألیف
۱۳۴۹

| | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|
| ۱ | ۲ | ۳ | ۴ | ۵ | ۶ | ۷ | ۸ | ۹ | ۱۰ | ۱۱ | ۱۲ | ۱۳ | ۱۴ | ۱۵ | ۱۶ | ۱۷ | ۱۸ | ۱۹ | ۲۰ | ۲۱ | ۲۲ | ۲۳ | ۲۴ | ۲۵ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|

تاریخ فهرست شده
۱۳۴۹

عبدالوصول

عبدالوصول

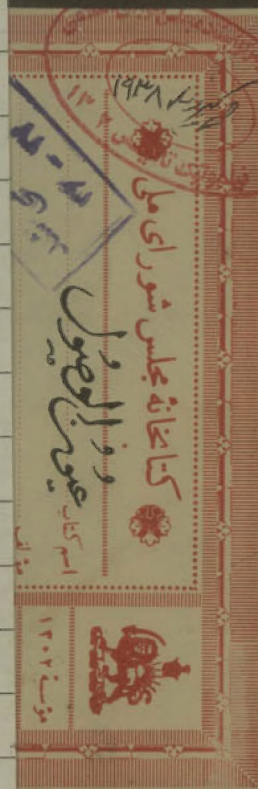
۴۲
ص

بازدید شد
۱۳۸۱

۱۳۴۹

۸۰۵

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱



تلفظی فهرست شده
۱۳۴۹

عبدالوصول

المعالي

ص ۴۲

بازدید شد
۱۳۸۱

۱۳۴۹

۸۰۵

کتابخانه مجلس شورای ملی
روزنامه
اسم کتاب: **عبدالوصول**
مؤلف: **عبدالوصول**
موضوع: **تألیف**
تاریخ: **۱۳۸۱**
شماره دفتر: **۱۴۲۶۱**
مؤسسه: **۱۳۴۹**

کتابخانه مجلس شورای ملی
۱۳۴۹

۱۲۴۹



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا الى معالم الاسلام وارشدنا
الى شرايع الدين وقواعد الاحكام والصلوة على
نبينا المبعوث لارشاد الانام وعلى اله الائمة
الاعلام واصحاب الاجلة الكرام **وبعد** فيقول
العبد المذنب الانيم والنقطن الى فيض حوده الكرم
مولى محمد بن محمد ابراهيم عاملها الله باطمة العيم
انه قد حوت في الاصول المشاهير رسائل وست
مجلدات من المصاييح وفيها تفهيد العظماء من شرح
اللمعة المشفية وحربا كاملا من هي السداد في شرح
الارشاد اودت ان احرف في الاصول مختصرا جامعاً

هذا الكتاب من تصانيف
الشيخ الفقيه محمد بن محمد
ابراهيم عاملها الله باطمة
العيم في شرح الاصول
المشاهير



جميع المسائل بيارات قريبة الى الطباع وتقريرات
مقبولة عند الاستماع من غير ايجاز موجب للاختلا
ولا اطناب معقب للدلال فشرعت بتوفيق الله تعالى
في تصنيف هذا المختصر الموسوم بـ **اصول**
علم الاصول وربته على مقاصد ذي فصول **المقدم**
الاول في المقدمات وفيه فصول **الفصل الاول** في بيان
مهمة علم هذا العلم له اعتباران اضافي وعلى امت
با اعتبار الاول فالاصول جمع اصل وهو في الاصل
اسفل التي كافي الجمل والمصباح والقاموس وغيرها
لأما يبقى عليه الشيء كما اشتهر بين الاصوليين فانه
انما نقول اليه اوجاز كما يظهر من المصباح واصطلاحاً
يطلق على الدليل والراجح والاستصحاب والقاعدة
والمراد به هنا ما يبنى عليه الشيء او الدليل لان كل
مسئلة من مسائل الاصول دليل الفقه وطريقه
والفقه لغة الفهم واصطلاحاً هو العلم بالاحكام

الفرعية عن أدلتها والمراد بالعلم التصديق لا
 المتبادر والمفهوم معرفة وفئة وخرج الأحكام
 النسبة الحكيمة بين الموضوعات والمجولات
 الصفات والأفعال بحسن الذوات لعدم دخولها
 الشرعية غيرها كالعقلية المحضة واللغوية وبالفرعية
 الأحكام المتعلقة بكيفية العمل بلا واسطة العلم
 العرفية كاصول العقائد والآدلة وهي الكتاب
 السنة والایجام والعقل علم الله سبحانه وعلم
 الملائكة والأنبياء والأئمة وعلم المقلد ^{مستفاد} وهما ^{مستفادان}
 أحدهما أكثر الفقه ظني فكيف يطلق عليه
 العلم والاخران المراد اما كلها كما هو الظاهر فيعتبر
 او بعضها فغير مطرد ويدفع الاول بحمل العلم على
 التصديق والادراك الاعم والثاني باختيار الشق
 الاول وكونه المراد بالعلم التبرؤ القريب بالاحاطة ^{بكل}
 لكون اصطلاحا شافيا في العلوم المدونة واقابا ^{لأخبار}

اشق

الثاني فهو العلم بالقواعد التي تستنبط منها الأحكام
 الشرعية الفرعية ومعرفة واجبة على الكفاية
 لزوم العروة المخرج المثقبة بين الكتاب والسنة
 التكليف بما لا يطاق واختلال النظام على العقيدة ^{دبر} وبها
 التصديقية من الكلام والمنطق والعربية و
 التصويرية من الأحكام ومعرفة بعد الشئ
 الاول وموضوعه الأدلة الأربعة على الإجمال ^{حيث}
 الاستنباط ومسائل المطالب المثبتة فيه المنفردة عليها
 الأحكام الشرعية الفرعية وغاية العلم بتلك
 الأحكام والترقي من حضيض التقليد لأجله ^{إذا استوفينا} إلى ذروة
 الاجتهاد وبه يفيض إلى السعادة الأبدية بانفاسها
 الدليل ما يفيد معرفة العلم بشئ آخر إثباتا أو نفيًا و
 الإمارة ظنه والعلم لا يحد عند جماعة اما العسرة كما عن
 الأمام والبداهة كما عليه الطوسي وجماعة أخرى ^{للزوم}
 الدور كما عليه العلامة وجماعة أخرى وعنده جماعة ^{كما}

الغضدي واليهائي وغيرهم الا انهم عرفوه بوجوده
 اصحها انه ضفة توجب غير الايجمل النقيض و
 النظر امل معلوم لكسب معقول والنظر اغما
 راجح يجوز معه النقيض والوهم وجوده والشك
 تساوي الاعتقادين والجهل البسيط عدم العلم
 والمركب كذلك مع اعتقاده ويستجبع العلم الجزم
 والمطابقة والنبات ولا يتنقض بالعادة بان يحصل
 الجزم وامكان النقيض باعتبارين **الفصل الثاني**
 في الحكم الشرعي الحكم طلبا الشارع من المكلف الفهم
 او تركه مع استحقاق الذم بخالفته او بدونه او تنويه
 اوضعه فعلت الاحكام الخمسة بحدودها فان لواجب
 ما يستحق تاركه الذم ولا بهر والمجهر والموسع والكها
 لاننا لواجب في المجهر امر كل وفي الكها في كل ^{حد}
 يقوم مقام الاخر فكان التارك ذميا ولو زيد لا
 بدل لاجراج الاخير كان احسن ويراد منه الفرض

الاجماع

والهم

والمخوم واللازم بالاشلاف في غير الاول
 خالفونا الحقيقة فخصوا الفرض بما ثبت بدليل
 قطعي والواجب بما ثبت بدليل ظني والمحرام
 ما يستحق فاعله الذم ويراد منه المخطور والمزجور
 والمعصية والذنب والتبجج والندوب هو
 الراسخ فعله مع جواز تركه ويراد منه الشاكلة
 والظنوع والمنصب والاحسان والستة ^{غيب} والمر
 فيه والمباح ما يباوى فعله وتركه ويطلق عليه
 الجائز والحلال والطاق والمكروه هو الزايج
 تركه مع عدم استحقاق الذم بفعله ويطلق على
 المحرام وتركه الاول جازا على الاقرب ^{لذلك}
 كما اختاره العلامة في التهذيب واما ^{حكام} الكلام
 الوضعية فكلما ثبت من الشرع من غير طلب او
 اوتوية لكن اختلفوا في عدد ما في النهاية و
 والقواعد والفقيه والوافية حصروا في السب

الاجماع

الوثوق بوعده ووعيدته ويتفق فائدة التكليف
 وللأشعة انفعال الجناد اضطرابية فينتفي
 الحن والقبح العقليان وقوله تعالى وما كنت
 معذبين حتى نبعث رسولا والاول مدفوع
 بالمنع من صغرية والثاني متاويل او محض وعلى
 المختار اختلفوا في دليلها للافعال وثبوتها لها
 بالوجود والاعتبارات وصفة حقيقية لازمة للثبات
 على اقوال وسطها لبطان الذاتية بالثبات
 ولزوم بطلان التبع واجتماع النقيضين في محل
 واحد **تدنيها** **الاف** **الحق** وجوب شكر النعم عقلا
 لانه معلوم بالضرورة ورافع الخوف ومساو
 لوجوب المعرفة ومستلزم خلافة الافهام الاينيا
 خلافا للأشعة فانكره ونظر الى ان الوجوب
 لا لفائدة عبث ومعها اثره بين رجوعها
 الى الله سبحانه والى العبد عاجلة والاجلة والحل

هذا هو الوجه في
 دفع الاشعة
 والى الله سبحانه
 والى العبد عاجلة
 والاجلة والحل

باب في
 التمتع واجب
 عقلا

باطل

باطل لاستلزام الاول لاستكمال انتفاء الا
 لاخصار العاجل في التعب وكون الثالث عبثا
 لا يمكن ايضا لها بدونه والجواب ان الفائدة
 الامن من العقاب وزوال التهمة بتركه او استحقاق
 الملاح او الزيادة او هو لنفسه والاولى
 مع امكان ان يكون الفائدة اجلة لا يمكن ايضا
 على جهة الاستحقاق وبدون الشكر **الاف** ان
 الاشياء الغير الضرورية مما يدرك العقل تبعها
 كتم اللورد واستعمال الطيب والاستغلال
 الغير غير محرمه عقلا وفاة لاكثر اصحابنا ومقتضى
 البقرة وغيرهم خلافا لبعض علمائنا ومعتزلة بغداد
 فاختاروا الحرمة والقيود والاشعرى والصيرفي
 وغيرهم فتوقفوا لتأصيل الافتقار في النفس
 على قدر الحاجة وسيرة العقلاء على ارتكابها
 من غير نزل وكونها منفعة خالية عن اماراة

هذا هو الوجه في
 دفع الاشعة
 والى الله سبحانه
 والى العبد عاجلة
 والاجلة والحل

والضرر بالمالك والمحمول ان ذلك تصرف في ذلك
 الغير غير اذنه فيكون محرما وجوابه الاذن
 معلوم عقلا كما استظلال الجدار بالغير **الثاني**
 ان الفعل ينقسم الى الصحيح والفساد اما الاول
 ففي العبادات ما وافق الشريعة عند المتكلمين
 وما اسقط القضاء عند الفقهاء ويظهر الشريعة
 بينهما في صلوة من طرأ عليها فاتها صحيحة على
 على الاول دون الثاني وفي المعاملات ما اثر
 اثر السبب عليه بل لو عرف سلطانا به لكان احسن
 والفساد يقابل الصحيح بالاعتبارين والمشهور
 انه مرادف الباطل بل لا خلاف فيه الا من اخفاه
 فجعلوا الفساد ما كان مشروعا باصله ووصف
 وصفه كصوم العيد والربوا والباطل ما ليس
 مشروعا باصله ووصفه كبيع الملا **الثالث**
 ان الفضل ان كان عبادة توصف نارة بكونه غير

كالصلوة

كالصلوة الجامعة للادكان والشرائط واخرى
 بكونه غير محزنة كالصلوة الخالية عنها لانه
 لو ان المكلف به مستجيبا لجميع الامور المعبرة
 فيه شرعا يكون محزنا بمعنى ان لا يتبين به كاذب
 في سقوط التبديرة وان اتى به لا على وجه
 المطلوب منه لا يكون محزنا وانما يصح وصف
 الفعل بها اذا امكن وقوعه على وجهين او
 كالصلوة وانما لا يكون كذلك كالمعزة ورد
 التوبة والختان فلا يقع ان يوصف بهما **الرابع**
 ان العبادة الموقرة واجبة كانت
 او مندوبة تنقسم باعتبار فعلها في وقتها **ان**
 اقسام لانها ان فعلت في وقتها المقدس طاعة
 شرعا او لافادتها ثانيا لتدارك نقصها عادة
 او بعدا بامر جديد بقضاء او قبله باذنه
 وقد علم بذلك حدودها ولا تقص باداء مدد

الموجودة واعادة التفرقة في جازية قضاء مفيد
للمؤتمنة في الاول بالنظر الصحيح من ادراك ركعة فقد
ادرك الصلوة بجميعا وثبوتها في النفس في الشافعي
بالصور كصحيح ابن سنان عن الصادق ان صلوة
الجماعة افضل صلوة الفرد بربع وعشرين درجة
وكون اطلاق القضاء في الاخير مجازا ولا يتوقف
تعلق القضاء بوجوب الاداء وتركه بل انما
يثبت بوجود سبب وجوب الاداء مع عدم
الاداء اما مع وجوبه وتركه كالصلوة المفترضة
عند احق يخرج الوقت ومع عدم الوجوب
لا تنافي عقلا كالصلوة من ثامن او شرعا
كالصور من الحاشق ولا امتناع كافا لمنا
اذا علم القدر قبل الزوال والمرجع اذا علم
بزاه قبله خلافا لبعض الجمهور فزعم فحقق
الوجوب في هذه الصورة وهو خطأ

فانما يشر ان الفعل باعتبار اقتران جوازه ببقاء
المقتضى للمنع منه وعدمه ينقسم الى الرخصة
والعزيمة فان ما جاز فعله لا مع قيام المقتضى
للمنع منه كالصلوة المحمودة ونحوها فترتبة
وما جاز فعله مع قيام المقتضى للمنع منه كفايل
المبينة في المحضة فترتبة قبائح الاصل للمنع
رخصة وقد يثبت انما الوجوب ككل الباعث في
تناول المبينة عند خوف الهلاك **المقصد الثاني**
في الابداع في الغيرة وفيه وصول الفضل الاول في
الواضع اختلاف في دلالة الالفاظ على المعنى
باختلاف الامم وانقلابها باخرى بمرور الدهور
واختلافها في كثير من الالفاظ بحسب الاداء
في لغة واحدة وانقلابها احدا وثنا ورفعا بالنقل
خلافا للغير وبعض المقترنة واحكام الاكبر
فجعلوا ما ذاتية كاحكام جمع تعويلا على انه لولا

٨
 المناسبة الطبيعية بين اللفظ والمعنى لكان
 اختصاص من لفظ بمعنى ترجحها أو ترجحها من غير
 مرجح وبرهاننا تعلم بالتساوي غير ممكن لتعدد
 الوضع فيها المرححات لم نعرف قاطع أن حصر المرجح
 في المذاق ممنوع لا مكان غيره كالمنااسبات الطبيعية
 والصفية والخارجية ونحوها لكن يظهر من جملة
 من المحققين كالأمدى والسكاكي والعصدي
 والشهيد الثاني اتفاق الجميع في الوضع واختلافهم
 في المناسبة الطبيعية بين اللفظ ومعناه لا
 وليس بعيدا لجلالنا لغاتيه ولو بالجلز بالقرية
 ثم على الوضعية اختلاف في توقيتها واصطلاحها
 والتفصيل بين القدر الضروري فالأول
 في الشافعي والعكس والتوضيح والتفصيل بين
 النزاع بالقطع فالأخير والآخر فالأول على قول
 أقويما الأخير أما الأول فلا مكانا لجميع مع

ما بعيدا للطح بشئ منها وأما الثاني فاعلموا
 بعض الآيات كقوله نعم ومن بانه اختلاف
 في الله تبارك وتعالى جعل اختلاف الاستة
 من آياته كخلق السموات والأرض والين المراد
 بالاستة الجارية باتفاق المضمرين بل القوة
 لعدم الاختلاف ولئن كان فحق غير من
 الأعصار كان أشد وأبلغ في التخصيص بذكره
 أولى فمعين حملها على اللغات للأفريقية والشمالية
 حتى هذا الشأن بعضهم فيها حقيقة عرقية وقوله
 تعالى وعلم آدم الأسماء كلها لظهوره في علم
 كون الوضع من الأدم ومن بعده واستدلوا
 بافتقار الاصطلاح إلى مثله فيسلسل وهو
 لأن الاصطلاح تدعى بالقرائن كافي للأطفال
 من غير تسلسل وأضعف منهما أو رد على أنه
 بأن حل الاستة على اللغات ليس أولى من حملها

على الاقرار عليها مع تساويها في كونها ائمة وعل
الشائبة بان كان الجكون المراد من التعليم الالهي
او من الاسماء الصفات لكونها ائمة للمركوب
والثبوت للرب لا من اعلامات وان يكون الواضع
قوما اخر قبل ادو فعل الله نعم ما اطلع عليه
لجلالنا الاول باستلزامه المرجوحية وخلاف
الاصل والظاهر للاصطلاحين قوله تعالى
وما ارسلنا من رسول الا بلسان قوميه حيث دل
على سبق اللغة على الرسول السابق على التوقيف
ويذكر بان توقفنا لتوقيف على العشرة لمجوز
حصوله بالالهام او بخلق اسوات في اجسام جارية
الفصل الثاني في الوضع وهو تعيين اللفظ للشيء
على معنى نفسه وبمقتضى ذلك بالحقيقة وبغيره
بالوضع بالمعنى الاعم وطريقة النقل المتواترة
ولومن كان في الفاسق والخير الوارد عن المعنى

هذا هو معنى
الوضع

والمركب من الثقلين والاستقرار والترديد
بالقرائن والالجام والشهرة وثبوت حقيقة
العرفية المنقمة باصالة عدم النقل وغيره
ما سياتي دون القياس والعقل والطرفا التي
له مجتمعات نفسية بها في التوقيفات كالاستقار
والرمل والكجز ونحوها ونقسم باعتبار الوضع
الى اللغوي والعرفي والشرعي ومقابلته الاخير
من بابا الغشيف وكثرة الثرات وباعتبار
الموضوع الى المفرد والمركب كما بان والى التوقيف
والشخص لان الوضع لا يمكن الا بتعقل الموضوع
فهو اما يتعقل بحسب المادة معا كما لا نشأ
والفرد والمجوزان وبوضع المعنى او بحسب الهيئة
الخاصة دون المادة الفردية كانت كالمشتق
من الافعال والصفات وما ضاهاها او
كالمركات الاضافية والتوصيفية والخبرية

فان المظهر فيها حين الوضع هي ما يتبادرون المراد
 فالاول شخصه والثاني نوعه واعتبار الموضوع له
 وما يتصوره الى ثلثة اقسام لانها اما متحدة
 او متغايرة ان فصلها الاول اما جزئيان او كليان
 ففي الاول الوضع والموضوع له عامان وقد الثاني
 عامان وعلى الثاني هذا المعنى المتصور وكل في اللفظ
 جزئي او كلي يمكن لا اشكال في عدم تحصيل الاخير
 لعدم معقولية سبل الاشكال والاختلاف في فصل
 الاول وصدد في الموضوعات الغوية ^{شبه}
 بين التقديم والعدم وبين الاخرى وهو الامر
 ومنه وضع الحروف والمشتقات والضمائر
 والموصولات وغيرها من الهمات **الفصل**
الثالث في الموضوع له وفيه مطالب **الطلب**
 الاول ان كل معنى يشهد الحاجة الى التعبير عنه
 وجب في الحكمة وضع لفظ باذنه لوجوب المقابلة

والداعي

والداعي وانقضاء الصارف ولذا لو اشتد لفظا
 الى التعبير عن معنى يصح الحكم بوضع لفظ باذنه
 على الاصح الاشهر خلافا للسيد والشيخ
 والغزالي والامدي والعصدي فلم يجوزوه
 واجبا التوقف لكون ذلك قياسا وهو ضعيف
 واما ما عده فلا يجب وضع لفظ باذنه لا للضرورة
 وضع ما لا يتناهي من الالفاظ بل لان انواع
 الروايج ومراتب الاشتداد لم يوضع لها الالفاظ
 مخصوصها **انطلق** **الثاني** انه لا يجوز وضع اللفظ
 الظاهر المتداول بين الخواص والعوام باذنه ^{الضعف}
 الخفي الذي لا يستدعي الى معرفته الا الخواص على
 وجه الحقيقة على المنصور المشهور خلافا لابيها
 وامها يجوزوه وهو ضعيف واما على وجه ^{الضعف}
 فهايزبلا خلافا لامن بعضهم فتعده وهو ^{ضعف}
الطلب الثالث الحق ان الالفاظ موضوعه ^{الطلب}

في قوله وضع لفظ باذنه
 لا يجوز وضع لفظ باذنه
 لا يجوز وضع لفظ باذنه
 لا يجوز وضع لفظ باذنه

العزات عن قيدا لوجود الذهب في الخارج لان
 المفهوم من الالفاظ امر خارجي ومشتق من
 وكيفية ليس لا نفس العاقل من حيث الالهيات
 وذواتها من غير العاقل الى كونها موجودة
 او معدومة ولذا يصح الحكم على جميع الاشياء
 بالموجود والعدم من دون تكرار ومبحث
 خلافا للشهور فهم بين قائل بوضعها للعاقل
 الخارجية والذهنية او التفصيل بكونها لكل
 الالهيات والمخبرات الخارجية ويكون الجزئية
 الذهنية والخارجية الخارجية الانا بجميع
 كما بيناه في المصباح الرابع ان الالفاظ اسما وعلما
 الواقعية لا المعلومة مفردة كانت او مركبة
 او مجزأة لا تقدم خلافا لجمهور قائل بدخول العلم
 في مدلول الالفاظ المفردة حيث دعوا ان معنى
 لا شقنا الماء الفجر ولا ناكل الميتة ولا نشرب

في المصباح الرابع
 في بيان ان الالفاظ
 اسما وعلما
 في بيان ان الالفاظ
 اسما وعلما

الفجر ولا ناكل الميتة ولا نشرب
 لدون ما حصل ثبوته لخارج عند البعض الاول
 فزعم دخول العلم في مدلول الالفاظ حينئذ
 ويرد ان ما مر **الخامس** ان الفجر من وضع المفرد
 الممكن من تركيبها لكان بواسطة تركيبها الالفاظ
 الى اقسامها معانيها لتقدمها عليه لا لزوم الدور
 كما استدل به جماعة لبطانة **الفصل الرابع**
 في تقسيم الالفاظ وهو من وجوه **الاول** ان
 اللفظ ان دل على المعنى بوسط وضعه له فقط
 وبوسط دخوله فيما وضع له فمعنى وبوسط
 لزومه له هنا التزام ويلزم وجود واحد
 منها فان ثبت حكم من الاحكام على المشهور خلافا
 لبعض الاواخر فكم ان ما نكره على السنة
 جماعة من الاستدلال على نفي الدلالة لزم كثير
 من المواطن بانها ليست من الدلالة لثلاث

في المصباح الرابع
 في بيان ان الالفاظ
 اسما وعلما

الاتقاء الاولين بانتقاء الوضع والدخول فيه
 والثالث بانتقاء المخرجه الذي لا وجه له لان
 مدار الدلالة على من يطلب فهم الخطابات ومحاويل
 فهم ما يريد التكلم منها كاهل التفسير والمحدث
 وسائر المنقول على تمام اهل العرف وكذا
 العلوم المدونة لضبط القواعد الممهدة لفهم
 الخطابات كاهل المعاني والبيان والاصول
 لا غرض لهم الايمان ما يعقله الناس من التراكيب
 بخلاف اهل العقول فان غرضهم لما كان ضابطا
 الامور التي لا تختلف اصلا اعتبروا الدلالة
 الثلث وهذا ضعيف **الثاني** ان الدلالة
 بالطائفة ينقسم باعتبار دلالة مجزئة وعلى
 الى مفردة ومركب لان ان لم يقصد مجزئة الدلالة
 على جزء معناه مفردة سواء كان بساطة النظر
 كنهرة الاستفهام او بساطة النظر كنهرة الاستفهام

على او معناه فقط كاللفظ المجمل لانه لا لعدم ولا
 الجزئية كما ان من زيد او لعدم قصد الدلالة سواء
 كان المجزئة والاعلى على جزء المعنى كما نحو ان التاطق
 على او لو يكن كعبدا لله على وان قصد مجزئة
 الدلالة على جزء معناه فركب وان لم يلفظ بكلا
 جزئية كقوله امر **الثاني** ان المفردة باعتبار معناه
 ينقسم الى جزئي وكل لا بد من منع نفس قصوره من
 الشك في جزئي والافضل وهو اما ان يكون نفس
 الماهية والخارج لا زمر الماهية او للوجود وان
 فراقه عن احدهما ومفارقة ان لم يمنع والافارقة
 اما سرع الزوال كنهرة المجمل وصغرة الوجهل والبطيئة
 كالشيب والشباب واما سهل الزول كغضبه
 العلم او عسره كغضبه المحمود **الثاني** ان اللفظ
 والمعنى انما اعتد او تنخص المعنى فهو العلم وان كان
 كلياً وشاوت افراده فهو المتواطى وان اختلفت

في بيان
 اللفظ والمعنى
 والافضل
 والافضل

في بيان
 اللفظ والمعنى
 والافضل
 والافضل

بالاولية والامدية والاشدية ومقابلتها
 تشكل وان تكثرت فبينة سواء بقاها لموضعا
 كالصدين او لا كالمات والصفة وان تعدا
 فقط فترادفة وان انعكس فترادف وان وضع لفظا
 والافان وضع لاحدهما ثم استعمل في الثاني
 ولو طلب فيه حقيقة ومما شر وان غلب فقول
 لغوي وعرفي او شرهما ان كان الفعل بمناسبة و
 مرهلا ان لم يكن لمناسبة الشاذ ان اللفظ ان لم
 يحصل غير معناه الحقيقي والجازي فمن الالفاظ
 ظاهر والمرجوح ماقول والمفساوي مجمل والمشرية
 بين الاولين محكم وبين الاخيرين متشابه **الاشارة**
 ان اللفظ المركب ان كان تاما ودل على الطلب
 ولا لئلا بنية فان دل على طلبها لغيرها فاستفها
 وان دل على طلب الفعل فمر فان فارنا لعلو
 الاستعلاء والكناس ان فارنا المساوي وشوال

اللفظ المركب
 الذي يدل على
 الطلب والمطلوب
 والمطلوب هو
 المطلوب

اللفظ المركب
 الذي يدل على
 الطلب والمطلوب
 والمطلوب هو
 المطلوب

اللفظ المركب
 الذي يدل على
 الطلب والمطلوب
 والمطلوب هو
 المطلوب

ودعاء ان در الخضوع وان دل على طلب التزك
 وان لم يدل على الطلب اصلا فان حصل الصديق
 والكذب فغيره ليس قضية وهو لا جازما وان لم
 تقبيله وهو ليس للتمنى والترجي والتعجب والقسم
 والسداء والعرض وان لم يكن تاما فان تقبيلي
 وهو المركب من لفظين ضاعدا احدهما مقيد
 ومخصص كاللوسوف والصفة لغيرها ككلام
 زيدا لان الاغلب الاول او غير مقيد وهو المركب
 من اسم واداة او من غيرهما **الاشارة** ان اللفظ قد
 قد يكون مدلوله عدم اللفظ كما لكون او معنى
 من اقسامه ولفظا مفردا او على المعنى ككلمة الداء
 على الاسم الدال على المعنى كلفظ الاسم او غيره دال
 كلفظ المهمل وامام مركب كالخبر والفضية **المطلب**
التفريق في الاشتقاق وفيه مطالب **الاشارة**
 ان الاشتقاق ان تاخذ من اللفظ ما يناسب في التركيب

والاشتقاق

الوجه الثاني
في نقصان الحركات

فيجعلوا الأعلى معنى يناسب معناه والمشتق
ما وافق أصلا بحرفه ومعناه وانما اعتدوا
تغيره اما بالزيادة او بالنقصان او بها اتفاق
الحروف او في الحركات او فيها خمسة عشر **الاول**
زيادة الحركة نحو طلبها من الطلب فزيدت حركة
البناء فانها في الفعل معتبرة لكونها كما تجزى فخلان
حركة المصدر فاما الحركة الالهائية عارضتها **الثاني**
زيادة الحرف فقط نحو كاذب من الكذب **الثالث**
زيادتها مع اكتساب من الضرب فزيدت الالف
وحركة البناء الناشئة **الرابع** نقصان الحركة فقط
فوجد في مصدر نقصت الحركة الناشئة **الخامس**
نقصان الحرف فقط مثل غف من الخوف **السادس**
نقصانها مع آخر عدد من العدد نقصت لها الحق
هي العوض من الواو وحركة الدال **السابع** نقصان
الحركة مع زيادتها ككفر من الكفر ونقصت الفتحة من **الثامن**

الفرق

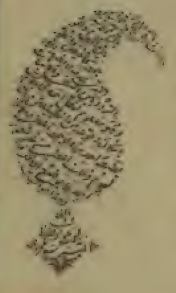
الوجه الثاني نقصان الحركات مع زيادة الحرف نحو
علم من علو نقصت حركة الميم وزيدت الياء **الثاني**
نقصان الحركات مع زيادتها نحو ضرب من الضرب
نقصت حركة الضاد وزيدت الهزة بحركة وكسرت
الياء **الثالث** نقصان الحرف مع زيادة كدتان
من الدابة نقصت الياء وزيدت ياء ساكنة **الرابع**
عشر نقصان الحرف مع زيادة الحركة نحو نكت
من لبنات نقصت الالف وزيدت فتحة الياء **الخامس**
السادس عشر نقصان الحرف مع زيادتها كخاف من
الخوف نقصت الواو وزيدت الالف وفتحت
الياء **السابع** عشر نقصانها مع زيادتها معا كادون
الروي زيدت الالف منحر كسرت الميم ونقصت
الياء وفتحت الياء **الثامن** عشر نقصانها مع زيادة الحركة
نحو وعرف من عدة نقصت الياء وحركت الدال **التاسع**
عشر نقصانها مع زيادة الحرف ككالم من الكمال نقصت

الالف التي بين الامين وحركة اللام الاولى
 المدغقة الثانية وزيدت الالف بعد الكلام
 فليس المراد بزيادة الحركة او نقصانها اذ حركة
 شخصية بل المراد بزيادة الحركة بالنوع سواء
 واحدة او اكثر وكذا الكلام في الحرف والمركب
 بينهما زيادة ونقصان الثاني ان لا يشرط
 في صدق المشتق قيام البدء بما صدق عليه المشتق
 وفاء المشهور وخلاف المجامع والصدق فيهما
 من الاشاعة فاشترطوه ونقص الباقى فتوقف
 لنا صدق العالم والقادر عليه سبحانه مع ثبوت
 العينية في العلم والقدرة واستدل بصدق
 القول والعارض مع قيام الالام والعرب بغيره
 وفيه نظر لان البدق فيها التاثير لا الاثر ^{بغير}
 الاستفراء ولو ثبت مع انه يلزم منع اطلاق
 الموجد والصات على الشيء والواجب على العلة

شلا لعينة الوجود بزعمهم وقياس الصوت بالهوى
 وجعلهم الوجوب من الكلام النفس الطلب الثالث
 انه لا يشرط في صدق المشتق بقاء المعنى حقيقة وفان
 الجماع ولغة السلب عن العارض عند الفعل ^{تأ}
 خيره ولزم صدق المتقابلان لولا عدم صدق
 الكلام على المومن عن لغة الاصالة لعدم النقل
 خلافا لجماعة فلم يشترطوه لكونه ان حصل له
 والامجاع من الفاعل على ان اسم الفاعل بمعنى المسمى
 لا يصل لصدق التكلم والخبر وللناتم والفاعل
 واستعمالها للثلاثة ^{الاستعمال} والاصل الحقيقة خرج
 بالاتفاق فبقى الباقى واجمع ضعيف لان بعضها
 مصادرة كالاول وبعضها اعم كالامجاع و
 بعضها غير قاصح كاطلاق المومن على التام والظن
 لان الايمان لو سلم انه صدق فامر عليه ^{محل}
 النفس حالة النوم والفتنة وان كان هناك

ذهولة ان التصديق يتوقف على تصور الاطلا
 والقبول ابتداء لا استدامة وربما اجاب ايضا
 بان التراجع المشتق بمعنى الحدوث كالضارب
 لا الثبوت كالؤمن والكافر وانما اضاف اليها
 في الزيادة وخرج عليه بان تفرغ بقاء كذا لفظا
 بالاشتقاق القدر بعد رده على هذا الاصل كما
 ترى والكل عجب لاطلاق كلمات القوم وعلة
 ثبوت التفصيل من تلك الجملة وبعضها اصل
 لا يضاف لظواهرها لاخير **الفصل الثاني** في انما
 الاشتقاق مع قيام المعنى بالذات فان انواع
 التراجع لم يشق لها هذا اسماء منها ومعلوم
 المشتق من ما له المشتق منه من غير دلالة
 على خصوصية الشيء **الفصل الثالث** في الترادف
 في نحو اسد وسبع يدل على جواز وقابلية
 التوسعة والتزيين ونظيرة العلامة وقيام

الوزن باحدى اللغتين دون الاخر ويجوز
 تبادل لهما اللفظ لان التركيب من عوارض **الفصل**
 فلا يرد خداعا كبيرا لان المعنى غير شرعي وليس
 منه الحدوث والتاكيد والتابع لان الحدوث
 على علل الشيء المتغير له والمؤكد يقيد التقوية
 لا اصل المعنى والتابع لا يجوز انفرادة بخلاف
 المترادف **الفصل الرابع** في الاشتراك وفيه مباحث
المبحث الاول انما المشترك هو اللفظ الموضوع
 لاكثر من معنى والحق جوازه ووقوعه في اللفظ
 والقرآن لا مكان ان يضع الواحد اللفظ لغيره
 او اكثر على سبيل البديل ليتمكن التكلم من الغير
 عن كل واحد بخلاف عند الغير عن القرينة **مقتضا**
 عند الامر ان فضلا عن وقوعه وامكان وجوده
 من البيلين وثبوت العين والقرء والعصر
 مشترك باطلاق اصل اللفظ ووجوده في القرآن



هذا هو المتن الذي هو
في المتن الذي هو
في المتن الذي هو
في المتن الذي هو
في المتن الذي هو
في المتن الذي هو
في المتن الذي هو
في المتن الذي هو
في المتن الذي هو
في المتن الذي هو

لاشكوا لاكثر من الاسم لولا واشترال الموضوع
بين الحادث والتقدير بخلافه لقوة ففق
بعضهم جوانه وبعضهم وقوعه في المتن
في القرآن محتمل بان يكون له وقوع لا يشك
من الوضع ولا غير بان تجرد عن القرينة
الفرض في انزال الكتاب وبما اعتبر يستلزم
الاطحاب من غير ما يدور والكل ضعيف لانه
مع القرينة لا اختلاف والفرض يحصل معها
وبدونها اذا كان القصد لبيان الالهام مع
ان الاستعداد للاشكال فائدة ومع القرينة
الغاية توسيع العبارة وكونه لتفصيل بعد
الالهام او وقع في النفس وبلغ في الليات
في المتن في اقسام المشرقة مفهوم اللفظ
اما ان يكونا متباينين كالتجسس والعلم الموضوع
لعمد القرع والسواد والابيض الموضوع على

هذا هو المتن الذي هو
في المتن الذي هو
في المتن الذي هو
في المتن الذي هو
في المتن الذي هو
في المتن الذي هو
في المتن الذي هو
في المتن الذي هو
في المتن الذي هو
في المتن الذي هو

ليكون او متوافقين اما بان يكون احدهما جزء
للاخر ككاف الامكان الموضوع للامكان العام
والخاص للذين وخصا من الشأن او علة
له ككاف الواجب الموضوع للواجب بالذات
والواجب بالغير او مفعلة ككاف الاسود
بهذا السواد ولازم له ككاف الشمس
للكوكب النهاري والضوء اللازم له واطلاق
الاسود على الشخص المذكور وعلى القاسم
بالاشترال ان قصد القلب وبالنواظون قصد
اللون والمحقق جواز الاشتراك اللفظ بين وجود
الشيء وعدمه لوقوع خلافه المراد في حصول
فقد مفعلا بان اللفظ الموضوع لا بد وان
يحال متحيا طلقا وشيئا والالكان ذلك
الوضع عيشا واللفظ المشرقة كذلك لا يفيد
الا التزم بين الشيء والابتن وهو معلوم

لكل احد وفيه نظر لان قوله احدى بالقرية
يفيد السامع ان المراد بكون حاصل قبل وقوع
مع ان الجماعة مع القرية برفع التردد والبحث
الثاني اختلاف جواز استعمال المشترك
اكثر من معنى على احوال اصحاب الجواز عقلا او
النوع لغز حقيقة وعجازه اطلقا سواء كان في الترتيب
او غير اما الاول فالظاهر عدم المناقاة بين
ارادة اعتداد المرأة بالحيض واعتدادها بالظهور
واذا لم يكن منافاة لم يتبع اجتماعها عند
التكلم باللفظ واما الثاني ففي المفرد لا في
موضوع للنوع حين الانفراد والعديل عنه
باستعماله غير محال لانفراد البئر استعمالا
ينما وضع له حقيقة وفي التثنية والجمع لانها
حقيقتان في فردين او افراد من ماهية لا في
التفريق في اللفظ او الاشياء كذلك وانما

الثالث وهو عدم جواز بطريق الجواز مطلقا
فالعدم ثبوت الرخصة وفقدان العلامة نعم
حكم الشهيد الثاني في الرخصة لاجماع على
جوازها في المفرد مجازا وفي الخلاف عنه القاد
في التقيع لكن لا يمكن الاستغناء بهما لظهور
خلافهما فلا يصح على اختيار حمل المشترك
على جميع معانيه ولو بالقرينة في كلام المحاكم
لكونه غلط خلاف الشافعي والباقي لا في
والجواني وبعد الجواز فجاءه ظاهر في الجميع
عند التردد من القرينة واجبوا الحمل عليه
لقوله تعالى ان الله وسلاكمه بصاوتهم على
النبي امرنا الله لبهده من في السموات
ولان حمله على البعض يحكم وعدم حمله على
شيء اخر له عن لافدة والجواب ان الخبر
مخدوف في الاول والتجود المراد به المحنوع

والقائده موجوده وهي الدلاله لغيره على احد
 لا يعينه **الحاشا** **الرايع** ان الاشتراك على خلاف
 الاصل لا يحتاج الى تعدد الوضع الموقوف
 على تصور المعاني وتبينها وجعل اللفظ بارزاً
 كل منها والاصل في ذلك كله العدم مع ان
 الظاهر عاقل الفرد بالاعم الانقلاب المسلول
 لفرض الحكم في وضع اللغات للنفاه من دون
 تكلف فكان مخالفاً للاصل لجميع معانيه **الجمه**
الخامس ان الاشتراك بدون القرينه عمل الا ان
 يشتر في احد مضيه او معانيه ومع القرينه
 يتبعها وفاق التمدب من اجل النسبه
 الى المعنيين معاسيه وينفع عليه على التمدد
 الاول ان ان علق عليه الحكم ان كان مما اشتر
 فيه التعيين كالتكاح والبيع والوقف ونحوها
 فيفسد ان تعلق به امر او شيء فيصير الاتيان

في

بالجمع في الاول وتركه في الثاني من بالحق
 مع التمكن من الامثال والامثاله والاعتناء
 التكليف سواء كان التقطع منه باعتبار
 عدم القدر على الاتيان بجميع الافراد او
 باعتبار تروده بين الحرام والواجب وان قلنا
 بان الامر والشيء مشتركان بين الوجوب والكفر
 والحرمه والكراهه فلا يثبت بهما بل يثبت
 وجوب ولازمه بل يكفى بالقدر المتعين
 وهو الرخاء فضلاً عن تركه ويدفع التزايد
 بالاصول **الفصل الثاني** في الحقيقة والخيال
 وفيه مقدمة وانجاث مقدمة ان الحقيقة
 فضيلة من حق الشيء بحيث اذا ثبت فان كانت
 للفاعل فهو الثاني **الجمه** والافعال **الجمه**
 مبرك او اسم مكان من الجوانب وفي الاصطلاح
 الحقيقة لفظ مستعمل فيها وضع او كوا **الجمه**

في

في غير العلامة ولا شيء منها قبله **المطلب الأول**
 انه ينقسم الحقيقة بل المتأخر إلى القوية وعرفية
 وشرعية ولا ريب بل الاختلاف في وجود الحقيقة
 القوية والعرفية عامتا او خاصا الا من الغالب
 بالذاتية في الأول والحكم في الثاني
 وانما الخلاف في وجود الحقيقة الشرعية فخلفتها
 فيه على قولين احدهما وجودها بمعنى الشارع
 نقل الالفاظ الكشدة على لسان اهل الشرع
 عن معانيها القوية ووضعها بازاء المعاني الجذوة
 بالوضع التقني لوجوده اقولها **الاجماع المحكم**
 في الانتشار عن التبني والتمسك بالحق
 والسيادة وغيرهم والنقل المتواتر المحكم
 عن العلامة واستدلال السلف من الأئمة
 والفقهاء والعلماء في جميع الأعصار ما ورد
 منها في الخطابات الشرعية مجتمعة عن القرينة

على المعاني الشرعية والاستقرار فيضا عطف
 الاشارة حيث ان كل موضع اشغلت في العلامة
 القوية تكون مقربة بالقرينة والضعف في
 التبرئة المبررة على مرور الكهوس والاعمال
 لا ريب بالعلوم والاضاحات من ذاهبهم على
 الاصطلاح والتسمية في مورهم الجبلية والهجوة
 برعاه بسهولة الامر وغاية الانقار والاعكام
 فكيف لا يبراهما الشارع مع كونه احرى و
 للنافين وجود اقويها اصالة عدم النقل وانما
 ناسخ الحادث واولوية المتأخر من النقل وانما
 لنقل النقل ما بالمتواتر والحادث الاول
 يوجد نقلان لما وقع الخلاف فيه والثاني
 لا يفيد العلم مع ان العادة يقتضي في مثله
 التواتر قلنا والجميع ضعيف لان التواتر لا
 من الاصول التعليقية فتكون حجة لولا ^{نفا}

ولو كانت اسماى للاسم لما كانت كذلك
لان المرجع فيها الى العرف دون الشرح
وقد رتبنا مع العرف فلوان بالامر ابيها
مع الاختلاف بشرط او الايمان بما في الشرع
يفضل على الاسم ولو غلبت الامور او الاركان
كلا او جلا في صدق الاسم والقطع بان
لها معنى في الدنيا فانها ما هي اياها ولو كانت
اسماى للاسم لغير اطلاقها مع تقدمها
فيلزم ان يكون الجزئية او يفتقر الكل بدون
الجزء وبطلان هذا الشرط وانما لو كانت
منوعة للاسم لزم تقيد ما في اليا بما يقع
الفاصلة في اليا واللو كانت موضوعة
للعين فالظاهر ان الشان لا ان ارتكاب
مخالفة الاصل فيه اقل والكل يفيد
الاتفاق الاولين بالمرجع كالسابع الا

مع ضمنية او خصوصية غير نافعة و
الثالث بالمعارضة بالمثل او لا ويلزم
حمله على نفى الصحة بعد ما بينا ثانيا
والخامس بان متعلق طلب الشارع
على الصفة المهيبة الجامعة لجميع
الشرايط وعلى المختار المهيبة التي
ثبت تقيد ما بالادلة الخارجية دون
الفاصلة فلا فساد والسادس
بان المرجع فيها على القولين لشرع
او عرفه لكونها لوقفية على العجدة
خاصة كما هو ظاهر والسابع اولا بان
النقص به مشترك ورودا ودفعا
وثانيا بان يعم لولم يكن وضعها
بالاشارة المعنوية وعليه الاشكال
كما هو ظاهر ولولا لزم كونها اسما

لا ألفا الحقيقة والثامن لعدم القدر
 ان ارد صدق الاسم بدون الجزء
 المطلوب وبالمنع ان ارد صدق
 الاسم بدون الجزء الذي له وحده
 في حصول الحقيقة بل مشترك الوجود
 فلا اشكال والثاسع مجد لو لم يثبت
 خلافة وقد ثبت بالادلة المناهضة
 وكيف كان على المختار متعلق الخطأ
 الشرعية مبين لا اجمال فيها وعلى
 الحقيقة مجمل فلو شك في شرعية شيء
 او جزمته او ما نفيه يحكم بالعدم
 على المختار لكونه شكافي التكليف و
 مدفوعا بالاصل لثبوت الاطلاق
 وبالثبوت على غيره لكونه شكافي الكلد
 به وكذا الحكم لو شك في ركنية شيء

على القولين

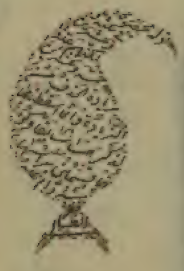
على القولين كما هو ظاهر المختار **الثاني**
 ان الحق وقوع المجاز في اللغة و
 القرآن معا بلا ارتباط خلافا
 للاسفار بينة نكر وقوعه في اللغة
 والظاهر بنية نكر وقوعه في القرآن
 لنا على الاول القطع بوجوده و
 اشتهاؤه وللثاني به وشيوع
 اطلاق الاسد على الشجاع والحمار على
 البليد مع الاتفاق على اشتغال
 بوضعها لغة بل وضعها لغتها
 وعلى الثاني قوله تعالى يا ايها
 قلوب ابد بهم وقلم ما في نفسي
 ولا اعلم ما في نفسي وان الله على
 العرش استوى وجدا را يريد
 ان ينقض وجاء ربك والسماء مبثها

يا بئد الى خبر ذلك ولا سفايح
 ان المجاز يحمل بالغموض ضرورة ضرورة
 الشامع بين المعنى الحقيقي والمجازي
 وهو مناف لحكمة الوضع فلا يقع
 في الغنة ويدفع بانه مع الغرابة
 لا اخلال بالفهم ويدفع بان يحمل
 الحقيقة والظاهرية ان المجاز لو كان
 في القرآن ليقع ان يقال انه تعالى يقرض
 والناسي باحل اضاقة ويدفع بانه
 لا ينافي اشتقاق اسم الفاعل له تعالى
 كافي انواع التروايح مع ان اسماؤه تعالى
 توقيفية **الجملة** ان المجاز ينقسم الى اقسام
 باعتبار بن احدها باعتبار محل انقسم
 بسببه الى مفرد ومركب لان المجاز اما ان
 يقع في الكلمة كالاسد ويعمل لغويا او في الا

في اقسام
 المجاز

كلمة

كطاعت الشمس وليحي عفتا او فيها مثل اجنا
 الكفاي بطلانك والوسط اكثر من طرفين كما
 ان الاول اكثر من الاخير ولذا يرفع الاولان
 الاخير كما ان الوسط يرفع على الاول وثانيهما
 باعتبار ما بسببه يقع الفورية في المجاز قد يكون
 بالزيادة كقوله ليس كشه شي وبالنقصان نحو
 اسئل القرية والنقل كقضية الشجاع اسدا
 ولابد لهذا القسم من العلاقة وهي اتصالها بين
 العنصرين سواء كان بين ذاتهما كافي المجاورة او
 غيرهما كافي خبرها والمخاطبة بصورة في ثلثة
 وعشرين نوعا تدعى الاجماع عليه من الترفع
 وغيره وهي السبب السبب كالطير للبناء وعكسه
 كالاشجار للظلال وكل للجزء كالاصابع للانامل
 وعكسه كالوجه والالام **الافعال** لازم كالنطق للذكر لا
 وعكسه كشدا لازاد واخترا لا النساء والمشاير



كلاً من الشجاع والظالم المقيدين باليومين يوم القيمة
 وعكسه والخاص العام كزيد العلوي وعكسه
 كعكسه وحده المضاف نحو استمر العربة وحده
 المضاف اليه نحو ما اذن جلا والمجازية كجرح
 البزباز مثالي البتة نحو اذني عصيتم وما كان
 عليه نحو انما اليتامى امورهم والحل للمال كالجبر
 الحجاز وعكسه كعكسه والالة لذيها كاللسان
 للذكور والبطلان كالدبة والذكورة البنية
 للموت نحو عمت نفسي ما قدمت والعرف باللام
 لو العبد نحو علوا الباب والصد للصد نحو
 جزمه سبعة سبعة لها **البيان** ان المجازية شرط
 صفة النقل من اهل اللغة ام لا فلو كان صحيحا
 لعدم لانه لو كان شرطاً لما انقر العربة الى النقل
 فالعلاقة بل كان النقل كافياً للعلم بان الحجاب
 العرفية لا يستعملها اللغويون وط لا حقيقة

ولا مجازاً ولا لان عادة اللفظ تابعة للاعادة
 والا لم يحصل المبالغة خلافة للقرن الزاوي في
 الحصول فاذا دار الامر بالاشباع غلبه لغير الانسا
 والاب للابن وبالعكس وشبكة للصيد وبانه
 لولا مخرج القرآن عن كونه عربياً والمجازية ان
 الاستماع فيه اذكر المنع في العربية في النقل والاشباع
 ونحوهما مع انتفاضة به نحو والعرب في القرآن
 فان الشكاه هندية وبجمل فارسية وسطاً
 ودينية **الحقيقة** ان الحقيقة لا يستلزم المجاز
 قطعاً وفاقاً الحق العكس ايضاً لعدم الملازمة
 فان المجاز يتوقف على الوضع السابق دون
 الاستعمال فيه واللفظ حال الوضع وقبل الاستعمال
 ليس حقيقة ولا مجازاً وفائدة الوضع حثته
الحقيقة الثانية ان فائدة وضع المجاز والباعث
 على التكلم به امور تتعلق بعضها بمجرى اللفظ كقوله

في المجازية
 في المجازية
 في المجازية

وسلامته وبعضها بعواضة كفوا انما لابد من
 من التجميع والبيان واللباق ونحوها وبعضها بعد
 كطلب التعليل والتفسير او الجواب فان واثبت
 اسبقا للبلغ من واثبتا فلان كما لا يتدارك التلطف
 بالكلام بخصوص الاستيعاد الى طلب الكلام
 بعد العلم الا انما الى **الشيء** انما لا يخلو
 في جواز استعمال اللفظ مجازا في معنى عام يشمل
 الحقيقة والمجاز فانما التماثل في الجمع بين المعنى
 الحقيقي والمجازي بحيث يصير كل واحد منهما
 الحكم وتطلق الالفاظ واللفظ في مختلفها فيدخل
 اقوالا بعضها جواز استعمال اللفظ في الاول
 فاعدم المناقاة بين الالفاظ وبين عقلا بالبرهان
 واما الثاني فلان المسئلة توقيفية متوفاة على
 الاذن من الواضع ولم يثبت قطعا من ان
 بل الاصل كافي **الشيء** انما لا يخلو على



دفع
 من ان اللفظ
 في جواز استعمال
 في جواز استعمال
 في جواز استعمال
 في جواز استعمال

وفى الاصل والمجاز على خلافه بمعنى ان
 انما اللفظ اذا كان له معناه حقيقيا ومعنا
 مجازيا واطلق الكلام من دون نصب قرينة
 على ان المراد بهما يجب عمله على الحقيقة
 دون المجاز والاصل حاصل التمام حاله التماثل
 حاله التماثل ولا في القاعدة التي يدور عليها
 مدار وضع اللفظ على ما يظهر بالاستقراء
 وعليه جرت عادة ارباب اللغات واستقرت
 محاوراتهم بحيث لا يثبت فيه احد مع ان المجاز
 يتوقف على وضع سابق ونقل وعلاقة والكلام
 خلافا لاصل التوقف على خصوص الاول
 وكذا الكلام فيما اذا علم المستعمل فيه ولو يعلم
 التوهم له فيكون اعتقاد كونه حقيقة في ذلك
 ارجح من اعتقاد كونه مجازا بالاتفاق كما حكاها
 عدة واما الاستعمال اللفظي بمعنى يعلم كونه حقيقة

في الحقيقة

فيه اوجاز اوله حقيقة اخرى يحكم بانها
 مجازية على الاصح لقلبة المجاز على الاصل
 خلافا للسيد بن في الذريعة والقبية
 فحكمنا بالحقيقة وبعض اخر فوقف **على** **اللفظ**
 ان اللفظ الواحد يمكن ان يكون حقيقة و
 مجازا بالنسبة الى معنيين وهو ظاهر
 وكثير وما بالنسبة الى معنى واحد باعتبار
 ضمير كالصلوة فانها حقيقة في الدعاء
 لغة ومجاز شرعا وبالعكس بالنسبة الى **اللفظ**
 الشرعية وقد ينقلب الحقيقة مجازا عرفيا
 بقلة استعمالها في الحقيقة والمجاز حقيقة
 عرفية بكثرة ولولا ان اللفظ **بين** الحقيقة
 المرجوحة والمجاز الزايج حكمنا بوجوه خفية بالعلم
 على الحقيقة لاستعاضاها ولو بها الشائنة
 قبل اشتغال المجاز واليه يوسف بالعلم على

المجاز

المجاز لظمان وتجانس المشهور بالتوقف لهما
 دلالة واحدة الاسم **بين** **المجاز** في الفرق
 بين الحقيقة والمجاز وما يدل على الاشتراك
 الكفوى واللفظي **اما** **الاول** فهو من **جوز**
جوز انضبط اصل اللفظ بالتميز او **بذلك**
 او خواصها او تقديم بعض الطان على بعض
 لبعده تقديم المعنى المجازي واو لو تميز من
 الاشتراك **بذلك** سبق المعنى الى الذهن فانه
 دليل الحقيقة وسبق غيره اشارة المجاز
ومنها عدم صحة السلب فانه اشارة الحقيقة
 وصحة السلب اشارة المجاز **فمنها** **جوز** اللفظ
 عن القرينة فانه من خواص الحقيقة ولوقفة
 عليها اشارة المجاز **فمنها** **الامرا** فانه دليل
 الحقيقة وعدم اشارة المجاز وربما ضعف
 بان عدم الامرا قد يكون لان التبع الشرعي

مثل الفاضل والكنى أو اللغوي كنعن الأ
 بلقي في غير الغرض ويدفع بأن الاستل
 والاول لاخيرين بلقي الشكوك بذلك
 دونها ومنها تعليق الكلمة بها يستحيل
 تعليقها بغيرها فانه دليل الجواز مثل واستل
 القربة واما القامات لتخصيص وصحة التقييم
 كتقييم العقوبة الى الصبيح والفساد وصحة
 التقييم بقيد من مختلفين متقابلين من
 لشدة نقص ولا نكر أو كتقييم الامر بالحق
 والزمان واما الاستل لتخصيص وحسن
 الاستفهام وتساوي المفهومين بالنسبة
 الى السامع عند اطلاق اللفظ وترويض
 في المراد منها وجود اشارة الحقيقة في
 المعنيين **الخامس** في تقاضا لاهوال
 وهي من عشرة اوجه واقعة بين خمسة الجمل

معدود

والاشترار والنقل والتخصيص والاضا
 وذلك لانه متى امكن حمل اللفظ على
 حقيقة تعين اجماعا وان تعذر فليس الا
 احد هذه الامور الخمسة فان تعين
 واحد منها فلا بد وان احتمل اثنان منها
 او اكثر فلا بد من الترجيح ليعمل بالراجح وهو
 التقاض بين كل اثنين من هذه الخمسة
 عشرا **الاول** تقاضا لجاز والاشترار والاول
 الى شيوعه وغلبته في العرف واللفظ ولا
 الاشتراك يقتضي الى تقدير الوضع الحادث
 وهو غير معلوم وقد وقع بالاصل بخلاف
 الجازة فلو ان توقف على الوضع الا ان الاول
 يكفي لخصه **الثاني** تقاضا لنقل والاول
 والاول الى عند العلامة في التهذيب و
 كسادى واليهما وى والترائى ونقد

غلط في قوله كنعن الا بلقي في غير الغرض ويدفع بأن الاستل والاول لاخيرين بلقي الشكوك بذلك دونها ومنها تعليق الكلمة بها يستحيل تعليقها بغيرها فانه دليل الجواز مثل واستل القربة واما القامات لتخصيص وصحة التقييم كتقييم العقوبة الى الصبيح والفساد وصحة التقييم بقيد من مختلفين متقابلين من لشدة نقص ولا نكر أو كتقييم الامر بالحق والزمان واما الاستل لتخصيص وحسن الاستفهام وتساوي المفهومين بالنسبة الى السامع عند اطلاق اللفظ وترويض في المراد منها وجود اشارة الحقيقة في المعنيين الخامس في تقاضا لاهوال وهي من عشرة اوجه واقعة بين خمسة الجمل

الثاني خيرة النهاية والإشارات والتوقف
 مصير العبد ويضمن لاواخر والمقصد
 عندى التفتيل انا لقارض بينهما ان
 كان في الغنة او العرفا العامة لا شراك
 اولى لا غلبة وان كان في العرفا الخاص من
 التمتع او غيره فيها العكس **الثالث** تقاضى الاضام
 والاشتراك والاول اولى لغلبته واختصاص
 الاحمال في بعض مشور الاختيار وعموميته
 في الاشتراك الرابع تقاضى التخصيص مع
 الاشتراك والاول اولى لغلبته وشيوعه
 قطعاً **الخامس** تقاضى الجاهز والنقل والاول
 اولى لغلبته وتوقف النقل على اتفاق اصل
 اللسان بخلاف الجاهز **السادس** تقاضى الاضام
 والنقل والاول اولى لما قلنا في الجاهز **والسابع**
 تقاضى التخصيص والاول اولى لانه اجود

من الجاهز كما سيأتي والجاهز اولى من النقل
الثامن تقاضى الجاهز والاضمار والاول
 اولى لا غلبته خلافاً للتهديب والنهاية
 والتمناج وغيرها فتوقفوا لاحتياج كل منها
 الى القرينة الصادقة من الظاهر والعبدى
 وبعض الاواخر فخرج الاضمار لكونه اخف
 مؤنة **التاسع** تقاضى التخصيص والجاهز والاول
 اولى لغلبته واشهره وظهور اتفاق العلماء
 على تقديم الامن العاملى والشر وان قضا
 وهو ضعيف **العاشر** تقاضى التخصيص والاول
 والاول اولى لغلبته وشيوعه خلافاً للعبد
 فتوقف وهو ضعيف لكن هذا كله لو لم يكن
 شئ من المرجوحات مرجحاً على التراجع بوجه
 ارجح كالتياد الى الذم والافترق المرجح
 على التراجع **الفصل التاسع** في تفسير المهم من مرق

خلاصة

يحتاج اليها المجهول منها الواو المعاطة
 وهي للجمع المطلق على الاصح الأشهر
 لا الترتيب كما اختاره العلامة في المتيقن
 تبعاً للقراء والكسائي وجاءه ولا المعينة
 كما عن ابن كيسان وبعض الخفية ولا لمسا
 بالاشارة اللفظي لاجماع اهل اللغة
 كما حكا في المعارج والتعذيب مستهدا
 بالاختيار بان قال ابو علي تفقوا للفنونيون
 والفنونيون والبصريون والكوفيون على
 الواو للجمع المطلق من غير ترتيب ولو قد وها
 في التفاعل ومع القليلة واليهديين غير كرا
 ولا نقض ونقض الفنوني بانها في الاسماء
 المختلفة كما تنقذ وتسوا الى الصابرة عن النبي
 عن مبداء السعي والشافئ انكاره النبي على
 من قال وعصاهما وانكار الصابرة على ابن

في قوله تعالى
 والواو المعاطة
 وهي للجمع المطلق
 على الاصح الأشهر
 لا الترتيب كما
 اختاره العلامة
 في المتيقن
 تبعاً للقراء
 والكسائي
 وجاءه ولا
 المعينة
 كما عن ابن
 كيسان
 وبعض الخفية
 ولا لمسا
 بالاشارة
 اللفظي
 لاجماع
 اهل اللغة
 كما حكا
 في المعارج
 والتعذيب
 مستهدا
 بالاختيار
 بان قال
 ابو علي
 تفقوا
 للفنونيون
 والفنونيون
 والبصريون
 والكوفيون
 على
 الواو
 للجمع
 المطلق
 من غير
 ترتيب
 ولو قد
 وها
 في
 التفاعل
 ومع
 القليلة
 واليهديين
 غير
 كرا
 ولا
 نقض
 ونقض
 الفنوني
 بانها
 في
 الاسماء
 المختلفة
 كما
 تنقذ
 وتسوا
 الى
 الصابرة
 عن
 النبي
 عن
 مبداء
 السعي
 والشافئ
 انكاره
 النبي
 على
 من
 قال
 وعصاهما
 وانكار
 الصابرة
 على
 ابن

في

في اخرهم بالعزة قبل الحج مخمسين بقوله تعالى
 واتوا الحج والعرة لله وتقديم الاثبات على
 النفي واستفادة الجمع من جوهر اللفظ و
 لعدم وقوع الثانية لمن قال انت طالق
 بخلاف الملقين ولان الترتيب على النفي
 وضع له الفاء وعلى التراخي تم ومطلق
 الترتيب معنى يستند الى العبرة الى التعبير عنه
 فلما الواو اذ لا ليس غيره فهو اولى من جعله
 لمطلق الجمع لاستلزام المركب الجزم بخلاف
 العكس والكل ضعيف لان انكار النفي
 لو ثبت فلهذا الافراد بالذكر فانه ابلغ في
 التعظيم وانكار الصابرة على ابن عباس
 معارض بامره به مع انراذل لاحتمال فهمهم
 المتناول لتقديم الحج وتقديم العرفاء ابن عباس
 يرفع العمومية الاستفادة من مطلق الجمع الداء

على التخيير وهو مطلوبنا والاثبات مقدم
على النفي لولا يكن مشهورا والاثبات فلا
واستفادة الجمع من جوهر اللفظ مدفوع
باحتمال الاضراب والاطلاق المعطوف للمير
تفسير الاطلاق المعطوف عليه بلكلام آخر
بعد تمام الاول فقد طلقت بالاول تمام
تخلو في الطلقين واشتداد الحاجة الى مطلق
الترتيب ممنوع لان الحاجة الى الجمع المطلق
فان الحاجة الى الخاص يستلزم الحاجة اليه وقد
يجتاج الى العام ويستغنى عن التعبير عن الخاص
فوضع اللفظ للاعم اولى وهذا الغاء وهو
للتعقيب بلا ملة بحسب ما يمكن على الاصح
مطلقا سواء كانت عاطفة او جزائية بلا انكار
في الاول للاجتماعات المتواترة المتعددة التي
وعلى الاصح في الثاني لتقديم الميث على

انتهى

الثاني لصير جميع ما للقول بالافادة ودعوى
التخيير في التهذيب لاجماع عليه ولزوم الا
شراك على النفي لقول جرم مط او في الجملة
ضعيف واما قوله تعالى فيسبحكم بعد
للبيا لغز في القرب وقوله سبحانه اهل كاهنا
فجاءها باسمنا اي اردنا وهذا الباء وهو لسانها
التعويض على الاصح الاشهر للنص المروي عن
الصادق في تفسير قوله تعالى واسموا برؤسكم
مع اعتضاده بالثبوت وتقدم الاثبات على
النفي خلافا للعلامة في التهذيب فانكره وهذا
لثلة لانكار سبويه ذلك في سبع عشرة موضعا
من كتابه وهو ضعيف لعدم مقاومة للنص
المعتضد بما سمعت واضعف منه ما زعمه
العلامة من ان الفرق بين محبت التهذيب
ومحبت المنديل كون المنديل في الاول الصح

مسعودي ^{قوله} ومن قامنا لتعمل لعان منها الا
بتداء والتبعض والتبين فلا خلاف وكذا
ما زان في غيرهما وانما الخلاف فيها في العاقبة
جعلها مشتركة بين الجميع والرازي والبيضاوي
حقيقة في الاخير وبعض اخر في الاول والقيس
في الاولين ولا يبعد الاول لثبوت الدخول فيها
عند سماع كلمة من غيرهما لاحدهما ومنها
في وهي لتعمل لعان منها الضمنية والسببية
ولاشك في كونها في الاول حقيقة للتبادر
اجماع اهل اللغة كما في البيهقي والشافعي
استعمالها في البيهقي كائن عليه صاحب القاموس
والخفي بل ادعى بعضهم كونه حقيقة شرعية
في البيهقي ومما زان في غيرهما وهو ضعيف
عدم النقل واضعف منه انكار الفاضلين
والرازي والبيضاوي استعمالها في البيهقي

و**فيها** التي وهي موضوعة لانتهاه الغاية زمانا
او مكانا وارجاعها على غيره ولو كان العبرة
مضاج الى قرينة والمح خروج نفس النهاية
للاصل والتبادر خلافا لقوم فوقها
ارجاعها لدخول الغاية تارة وخروجها اخرى
والعلامة ورجاع فضلو ايمن ما كانت
حسنا كالليل من اليوم فيجب خروجها واما
لا يثبت كالمرفق فيجب دخولها **وفيها** انما
بالكسر فانها للعلم للتبادر واجماع اهل
اللغة كاحكام جماعة ولا ان الانتباهات
وعا للنفي ولا يتواردان على محل واحد
ولا يمكن محققا النفي الى المذكور والانتباه
الى غيره متعين العكس واما انما بالفتح
فالظاهر انه كان للتبادر واكوجه الاخير
في الخطاب وفيه مباحث **ومما لا**

٣٢٢
 انما خطاب لغة قومية الكلام الى الغير لانها
 واصلا لها الكلام الموجهة الى الغير لانها
 ولا يجوز من الحكم المحاطة بالمثل لقصور
 استعماله على التقص على الله تعالى خلافة
 للصور فجوهره محقق بالحرف المقطعة
 في فواخ السور كما لم يتم وليس فانها غير
 على شيء فيكون مسئلة ولقوله ثم كان رؤا
 الشياطين ولقوله تلك عشرة كما مله
 وما يعلم تاويله الا الله تعالى فربيل على
 اختصاص علم التأويل بربهم لا متاع عطف
 والراسخون لا يستحقون لعود غير يقولون
 الى المعطوف البدي والكل باطل لان الحرف
 المقطعة اما اسماء السور كما هو المشهور
 في الكشاف والانوار عليه اطلاق الاكثر
 او المراد بها معان مخصوصة كان يكون المراد

معناه ان الله اعلم كما عن ابن عباس ان المراد
 هذا القرآن كله وتكون اسماء السور من فواخ
 او انما اسماء الله تعالى وهو المراد بها كما
 عن بعض ائمة التفسير بربهم الشياطين
 تمثيل بالمتكررة الغاية والتوكيد من الا
 الثانية مفهومة واستماع كون الواو المعطوف
 ثم لان المعطوف لا يقتضي عود الضمير الى
 عليه **القرنية** لانها لا يجوز من الحكم المحاطة
 بما له ظاهر ويريد منه خلاف ظاهره من
 دون البيان بالاتفاق للزوم الاغراء بالجمود
 والتكليف بالحال خلافا للرجح فجوهرها
 تعويلا على الآيات الدالة بظاهرها على
 ان المراد غير الظاهر مع عدم القرنية
 بان القرنية العقلية موجودة حال الخطأ
 ولا بشرط في القرنية ان يكون مقابلة

متصلة ولا ان يكون بحيث يفهم منها المعنى
كل واحد بل للآدم الفهم المخاطب فقط **الخط**
الثاني ان الدلائل اللفظية اغلبها غريبة لتفهم
على نقل اللفظ والتمثيل والتعريف وعدم الا
والجواز والنقل والتعريف والاعتبار
التقديم والتأخير والتامخ والمعارض المعنى
اذ على تقدير وجود دليل معلى يدل على
تقيض مدلول النقل عما عليه وما يدل
الدليل النقلى اذ لو رجع النقلى عليه لم يابط
النقل اذ بطلان الاصل يستلزم بطلان
الفرع ولا شئ ان هذه كلها طينة غلوقة
عليها ظنى واما ان بعضها قطعى فلان بعض
اللفظ والتمثيل والتعريف متواترة النقل
ولان تنفاء الاشياء المطلوبة الساكنة قد
يعلم في محكمات القرآن بالقطع واليقين

كأن

كأن قوله تعالى قل هو الله احد ولا اله
الا الله **الحق الرابع** ان خطابه نعم بلزم ان يحل
على الحقيقة الشرعية ان وجدت سواء
وجد غيرها من الحقائق او لا لظهور تكلم
الشاعر باصطلاحه وان انتقلت الشرعية
وكان اللفظ حقيقة لغوية وعرفية عامة
بلزم جملته على العربية ان كانت غالبية
بالخلاف لتبادره الى الذهن عند الاطلاق
وكونه لسان أهل القوة وان لم تكن غالبية
فصده المضاد لان في المعارج والتعريف
والنهاية والراى في المحصول مشككة
في جملة على احدها الى قرينة وان انتقت
العربية فعمل على اللغوية ان امكت لان
المعنى اللغوى مع تفرده هو الظاهر من اللفظ
عند الاطلاق فيتعين ادا منه في كلام

الحكم لان ارادة غير الظاهر من دون نصيب
 القرينة ليستلزم الاغراء بالمحمل والتكليف
 بالتحال وعدم الفائدة في ارسال الرسل
 وانزال الكتب والكل ضروري بالاطلاق
 وان تعددت اللغوية فيحمل على الجواز اجتماعا
 تحقيقا ونقلا من جملة بل عدم التقادرا
 ضروريا لكنه ان كان محتملا او كان متعقبا
 وفهم قرينة معتبرة على ارادة واحد منها
 بالخصوص فلا اشكال في لزومه المحل عليه
 فربما كان بعيدا وانما ان كان متعاقبا
 ولم يتم قرينة على اعتبار بعضها فيلزم المحل
 على الانسجام منها وانما يحصل تلك الزجاء
 انما بالتبادر في قولهم رايتم اسد الانعام
 او بالضرورة كافي حمل الامر المتعذر على
 الوجوب على الاستحباب او بالقرينة كافي

حمل قوله لاصولة الانفاضة الكتاب على
 الصفة او يكون اعظم مقصودا من غيره كما
 قوله تعالى حرمت عليكم الميتة ولو تناقض
 بين المرحات المذكورة فالأظهر مقدمه على
 الجميع في الاعطاف والاقربية يحصل اما بان
 نوع العلاقة كما لسببية والسببية حيث انما
 اقوى من البقية او بالقرينة العلاقة بان يكون
 لاحدى الجازات علاقته او اكثر وللا
 اقل او بسبب التفاوت في نفس العلاقة
 الواحدة بان يكون السببية في واحد منها
 بلا واسطة وفي غيره بالواسطة ولو لم يكن
 لبعضها ربحان ونشأوى الجميع فليس يحكم بالاجمال
 او يحيا المحل على الجميع او يخفى المحل على اى
 منها شاء احتمالات سلمها الاجمال ومناط
 الحقيقة العرفية على العرفا الثابت في زمانا

بنات لما لا تفتقر إلى ما لا يفتقر إلى أن على أن الحالة
 توثق والثالث كما إذا دل الخطاب على تحريم
 الزنا في البرق على القياس على مساواة القناح
 فانهما يدلان على تحريم الزنا في القناح والشرائع
 كالنحو لا شأن وما فوقها جماعة فانه مردود
 كونه بياناً للعكس الشرعي وهو كونه بهما للشرع
 أو لصلوة الجماعة أو للنفوس وهو أن أقل الجمع
 شأن وشهادة حاله من بعضه لتبليغ الأحكام
 الشرعية دون غيرهما يوضح الأول الأول والثاني
 الثاني فيقسم بوجه أيضاً لأن المبدأ لول عليه
 بالانزاع أو أن يكون مستفاداً من لا غلطاً
 أو من تركها أو الأول أما أن يكون شرطاً للشرع
 المطابق وليس دلالة الألفاظ لكن ذلك الشرطية
 أما استفادة من العقل كقولهم رفع عن أمي الظلم
 والنسيان والشرع كذا الحق ولا يكون شرطاً

كذلك الإباحة الضرب على إباحة الإبداء
 والثاني أيضاً أن يكون من مكمالات المعنى
 أو لا لا أول كذلك دلالة تحريم الزنا في القناح
 الضرب وليست دلالة التفسير ومفهومها
 والثاني كذلك دلالة تخصيص المذكور على التفسير
 في الحكم المقتضى لذلك في الأمر والهي وفيه فصول
 الفصل الأول في حقيقة الأمر وفيه مباحث **المبحث الأول**
 الأول أن الأمر حقيقة في القول بخلاف في غيره
 كالفعل والصفة والشأن والطريق على الأصح
 وفيه العقل وخلافه للسيد في جعله مشتركاً
 لفظاً بين الأولين وللأمدى فجعله مشتركاً
 معقولاً بينهما ^{وهو العقل} ^{وهو العقل} حقيقة في الجمع ^{البيان}
 على الأول لأجتماع المنفصلة من القول
 وعدم صحة السلب وعلى الثاني أولوية الجاهل
 من الاشتراك وصحة السلب وعدم حصول

التردد عند سماعه مع لزومه لو كان
 مشتركاً للنفائين على الاشتراك اللفظي
 بين الأولين صحة الاستعمال في الفعل كما
 في قوله حتى إذا جاء امرأته والتورود
 الاضال الجيبة وكما يقال امرؤان مستقيم
 وهذا امر عظيم والاصل في الاستعمال الحقيقة
 وعلى المعنوي ولو تكرر الاشتراك المعنوي فيها
 للاشتراك والجازع على الاشتراك بين الجميع لفظاً
 ان الامر اذا أطلق مطلقاً تردد والذهب
 توقف في المراد منه وهو دليل الاشتراك
 ضعيف فان الاستعمال اعم من الحقيقة والجازع
 لا تكمال بوجود الحقيقة بوجود مع الجازع فلا
 يجوز الاستدلال به على احدهما بخصوص
 مع ان الجازع اولى من الاشتراك كما مر والاشتراك
 المعنوي يقتدر على الجازع ولو لم يظهر خلافه

بدليل آخر والا كما هنا فيبيع والتردد حين
 الاطلاع ممنوع **البيان** ان الاشتراك
 المادة اعم حقيقة في الطلب المحقق الذي
 قد يترتب عنه بالوجوب للتبادر وصحة الطلب
 عن الطلب العاري عنه وقوله تعالى **فليصدق**
 الذين يخالفون عن امره وما تعتقد ان لا
 اذا مرتك والنبوي لو لا ان اشق على المتك
 بالسؤال فالتدرب ليس لذلك ما هو راجع
 للشهادتين وثبتنا اليها في فقهنا اعم من
 الوجوب والتدرب وهو ضعيف **البيان**
 في حده والاولى ان يعرف بان قول يطلب
 الفعل على جهة العلو والاستعلاء قال اشارة
 بالجماد الثاني على جهة العلو والاستعلاء **البيان**
 او الفعل بدونها او باحدهما لا يكون امر او
 الطلب معلوم لكل عاقل ولا شك في انه غير

الصيغة لوجودها من الغافل والشاقي والنام
 مع انتفاضة لعدم اختلاف باختلاف اللغات
 وانما الاشكال في انه يستلزم الارادة او لا
 الاشاعرة انه لا ملازمة بينهما فرب طلب له
 وربما اريد له طلب بل هي عنه وعن العبدية
 الملازمة بينهما كما هو المفهوم لغة وعرفا والحكماء
 بعقلا والعلامة اختاروا الخادها بل حكاية في النهاية
 عن المترجم واجتهد الاشاعرة بانهم طلب من
 الكافر الطاعة ولو بردها منه لانه عالم بعدد
 ايقاعها منه فيكون تكليفه بها تكليفا بالمال
 وانما يصح ان يقال اريد منك ^{الفعل} ولا امر له به وان
 يا امر السيد عنه بفعل لا يريد ايقاعه ^{فعل} مستلما
 لاظهار عذره والعلامة بانها تعلم ان اريد على
 الارادة ولو كان لكان امر اخفيا لا يفعله الا
 بعض الاحاد فلا يجوز وضع لفظ الامر المتداول

بين العام والخاص بازانه والجواب ان لكل
 ضعف لان الحق ان الطاعة مرادة من الكفا
 وتحمي ناشر العلم في المعلوم بدعي البطلان
 لان نسبة العلم الى المعلوم نسبة الصورة
 الى هي الصورة فيكون تابعا له من جهة النص
 ونفي الامر معناه لا التزام وان كان مريدا لا
 الفعل والامر لم يحقق في الاخير بل وجد صورة
 واما دعوى الاتحاد فمخالف التحقيق والحق ان ارا
 ثم عبارة عن العلم بالاصلح وامارة العبد
 النفس بالشيء بخلاف الطلب في امر عبادة عن
 المطلوب من المطلوب منه بالخطاب ^{فعل} كما يحكم به
 العرف واللغة ولذلك يصح لغة وعرفا ان تقول
 اريد هذا ولا اطلبه **الفصل الثاني** في ارادة المأمور
 المأمور به هل تؤثر في صيرورة الصيغة ام لا
 ذهب الجاهليين الى الاول والمحققون على الثاني

فان ارادنا المتكلم بالعينة اذا امر بد المامور
لو كان العينة امر فكانت الارادة مؤثرة في كون
العينة امر اغنى وهو الذي صرح به المرتضى ^{في} النص
وان اراد ان ارادة دلالة الامر على الطلب ^{في} اجابة
المامور هي المؤثرة في صيرورة العينة امر ^{منع}
الواضح لها بل اداء الطلب كما هو الظاهر ^{او} توجيهها
العلامة من ان العينة موضوعه لتلك الارادة
وذا لم عليها كغيرها من الالفاظ الموضوع ^{لها}
فلا يكون تحقق ارادة الدلالة مفيدا لها ^{اسفة}
الامر به كما ان تحقق سائر المعاني لا يؤثر
في كون اسمها اسمها ^{الشيء} ان عينة الامر
قد تقوى مقام الخبر كما ان اذا لم تنقض ^{فان} منع
ما شئت وقد يعكس مثل والوالدات ^{بوضع}
اولادهن لا شرا كما في الدلالة على وجود ^{الفعل}
وكذا انتهى مثل لا تنكح المرأة على عمتها ^{الفعل}

المراد

الثاني في مدلول العينة فيه مباحث ^{الاراد}
اختلفوا في ان عينة الفعل وما بها حقيقة
في الوجوب والايجاب والندب والقدر ^{المشارك}
بينه وبين الوجوب وغيرهما على اقوال ^{اشهر} لها
الاول وهو لا يتبع للتباعد في المفهوم منها
عند اطلاقها من المواقي للعباد ^{الطلب} انما هو
السبق ^{لها} المحذور الثابت ولذا ترى ان العقل لا يميز
العباد اذا خالف امر سيده بقوله لا تفعل ^{بمجرد} امر
القرينة ويعبر عنه بمرجوحها لفظ الامر ولو لانه
لا يبيد الوجوب لما اجد ذلك وبأصا ^{الزعدد}
التفعل يتم الشرع ولا اللفظ ولا يحتاج ^{التلف}
من الائمة والعامة بالامر ^{الواردة} في القرآن
الوجوب ولا دعاء ^{من} المحققين ^{الاجماع} على ان
الامر في الشرع للوجوب ^{فان} لا يعدم ^{المقتل}
اللفظ ايضا ولايات عديدة ^{لذا} لم عليه ^{كقول}

نفاذ قيل لمساو كوا لا يكون حيث ذم
على مجرد مخالفة ولو لا انه للوجوب لم يوجب الله
ولاة مثل الفصل وقولهم ما منعنا ان لا
اذا امرنا فان الاستغناء ليس على حقيقة معينة
حالة على التوابع ولا يجوز الاعلى ترك الواجب
وقولهم بل هذا الذي يخالفون عن امره ان
قننة او عذابا لهم حيث امر الخالف بالحد وهذا
ولو لا الامر للوجوب لما احسن القدر ولما في الامر
رجوه ذكرنا في المصالح **انما** ان الامر
حقيقة في مطلق الوجوب او الوجوب في الحقيقة
النفي اقول اخذنا الاول جماعة وليس بعيدا
الاشارة الى النفي **ومما** تقدم بالجمع وحصول
الانتماء بالخارج دون اللفظ لكن الاصل في تعارض
الامر المجرد عن القرار ان يكون واجبا تقديرا
لا تعبيرا عينيا لا كفاية تقديرا لا غيرا مع **ان**

لا

لا اصل في سيرة جميع العقلاء واستمرار طريقتهم الا
صحاب ودعوى الاتفاق على الاقل في الذخيرة
الا ان الوسط ^{الشاف} لولم يثبت الوجوب من الاجتماع
ولا الاصل ان يكون كفاية للاصول وعدم **ان**
الاستغناء فيه **انما** ان جمعا من الاول **انما**
لصاحب العالم ان هو ان استعمال صيغة الامر في
الندب في اخبارنا المروية عن الانتماء شاع في
بحث صار من الجازات الواجبة المساوي اجتماعها
من اللفظ لاحتمال الحقيقة عند انقضاء المرجح **انما**
فلا يصح التعلق بالاثبات وجوب شيء مجرد الامر
فهم وهو غاية الضعف من وجوه فان شيوخ **انما**
في التبدل القرينة متوحد ومع القرينة لا يستلزم
تساوي الاختلافين في الجرد عنها مع ان الاول **انما**
لو كان بالاضافة الى كل مخاطب مخاطب لا بالقبلة
الى الجموع وهو غير حاصل قطعا ولو حصل لا يمنع

من الحمل على الحقيقة من نصب من العودات قد
حق في قول ابن عباس كما قيل ما من عاد
وقد خضع مع اتفاق الكل على الظاهر هو لا
على وجوب حملها على العود ما لم يقترن بغيره
صادقة مع انه لو تم في الاخبار والباقيين فلا
يجمع الاطلاق قطعا على ان تتبع الاخبار كما ذكرنا
في المشارق والمصابيح يكشف عن بقاء امرهم
على الوجوب فضلا عن الانحاج المحكي في كلام
جماعة منا على ان الفقهاء قد يما وجدوا حملها
على الوجوب ولو في قوايين او امر القس ان
والائمة في ذلك به مع ان اصالة البقاء على
اللعن كاذبة حتى يثبت خلافها ويخرج كثيرا
لا يثبت **الثاني** ان جملة الخيرة المستعدة في
لشاء الوجوب اذا كانت مبدئية والحرمة اذا كانت
منفية كما هو المشهور المنصور لان بقاءها على

حالة مستلزما للكذب يجب حملها على
على التقدير الاول والحرمة على التقدير الثاني
لا يثبتها في المقامات الطليقة بل دلالتها على
الوجوب والحرمة من دلالة الامر والتمسك
لغلبة استعمالها في غير الوجوب والحرمة
كالندب والكرامة خلافا لجمع من مناهي
الفاظه فتعوا من ظهورها في الوجوب والحرمة
لوجه غير وجه **الثالث** ان الامر لو اردت بحجب
المحظ المخرج المظنون والموهوم للرخصة او
او لا باحة او تغيرها اختلفوا فيه على اقوال
اقربها الاثر للتبادر وسبوع استعماله في
الرخصة المقضى لكون وروده بعد المحظ فثبت
لها **الرابع** الحق ان الامر يبدل على طلب التمهين
من غير شعاع بوحدة ولا تكرار وفاة لا كثيرا
للسيد بن محمد له مشركا لفظيا بينهما والشيخ

في الاول

في الثاني ان الامر يبدل
على الوجهين المذكورين

بفعل حقيقة في المرة والقوم تجعلوه حقيقة في
 التكرار لتأنيده ومجرد طلب الفعل من الصفة
 من غير قصد شيء من الوحدة والتكرار كما لم يأت
 المكان وأولوية الاشتراك المعنوي من المجاز
 الاشتراك اللفظي لندرها وكونها خلاف الأصل
 وصحة تقيده بالقيدين بأن يوافق فعل مرة واحدة
 مكررا من غير نقض ولا تكرار للسيد في الاستعمال
 وحين الاستفهام وما غير ذلك على مطلقه فإن
 الاستعمال أهم من الحقيقة والمجاز فيها إذا تعارض
 الاشتراك اللفظي مع المعنوي فإنه مقدم وجن
 الاستفهام ممنوع والشيء بتأثير المزا والفظم بزيادة
 قال أدخل فلا خلة مرة اعتل وضعتا معا هروا للثأر
 إن انتهى يقتضي التكرار فكذا الأمر والجواب
 اندقيا من حرفي للغة ومع الفارق لأن الانتهاء
 دائما يمكن بخلاف الفعل والتكرار في الأمر ما

من فعل غير المأمور به بخلاف في النهي
 إذا التزم له مجتمع ويجامع كل فعل **فلا بد**
 اختلافه في أن الأمر المعلق على الشرط
 أو الصفة يتكرر بتكرارها أو لا على أقوال
 استحوا لعدم الجمع العكسية أو العوم وفقاً
 بمجاعة لأن الشرط إذا دل على العوم مثل
 كل أو منهما ونحوها فيوجب التكرار في
 الأمر بلا اشكال كما أن المعلق عليه لو كان
 علة فالتكرار مجزوم به لا منساع فلف المعلوم
 عن العلة بعد ما فرض أنها علة تامة وإن
 لو لم يكن عاماً أو علة فلا يدل على التكرار
 لأن التعليق اعتم لقبوله التقيده بالقيدين
 ولا دلالة للعام على شيء من جزئياته **البحث**
الثالث الحق أن الأمر لا يفيد القوم ولا التزم
 وفقاً للعظم وخلافه للشيء والحلى والسكا

في كل
 الأمر
 يدل على
 التكرار
 في الأمر

في كل
 الأمر
 يدل على
 التكرار
 في الأمر

فاختاروا وضع الاول والى من وراعه
 فالتحق والسيد بن فضل مشتركاً لفظياً بينهما
 وللقول في حكم موضوعه طلب المصلحة
 للقور عراً وشراً باعتبار الخارج والامام ^{عليه السلام}
 فتوقف لنا ما حرق في المرة والتكرار والقول
 التبادر واذم الملبس على تركه ليجوز في الحال
 لقوله ما منعك ان لا تتجهذا في امرنا وقوله
 تعالى وسارعوا الى عقوبة من ربكم فاستنبوا
 الخيرات وان التاخير ان جاز الى غاية غير معينة
 او غير معينة لزم تكليف ما لا يطاق وان جاز
 دائماً خرج عن كونه واجباً وان كان الى غاية ^{معينة}
 معينة وجب معرفة اليان فلا مانع من القوة
 والكل ضعيف فان الفهم اما لتعين وقت ^{التأخير ممنوع ومع التاخير}
 بالقوة او لاستكثاره وتوقره عن الانتساب
 او لكون الامر به للقور لئلا يلازم الغاء التاخير ^{شدة}

او يزول

او غير ذلك وايضا المسارعة والاستباق لا يمكن
 العلل ظاهرة فان الواجب ان الموسعة والمنهدة
 من التاخير ان بل سباب ولا يجب الاستباق اليها
 ايما عا قبله وحلها على التذب تضلا عن مناهات
 مدلول ما يتما مع الهيئة لوجها على الوجوب لعدم
 اطلاق المسارعة والاستباق عراً الا على الوجه
 وعن معارضتها لطواهر الاوامر وتبين الجمع
 جعل لا يتبين على التذب والاوامر على الوجوب
 لا لوليه من عكسها مع انها لو تمسك الدنا على لزوم
 حل الاوامر على القور بالخارج لا بالوضع كما هو
 المطلوب والتاخير يجوز الى غاية يغلب معها
 الظن بالقوات لو نزل مع ان التكليف بالاطاعة
 انما يتوجه لوتعين التاخير والافلا لا يمكن
 من الاعتناء بالمبادرة وللمزاحمة ان الامر ^{الطلب}
 لا توقف فيه فلو اذ به وقتا معينا لم يضر فاما

في قوله

فقدنا البيان على انشاوى الاوقات في ايقانها
 والجواب بالاولى والقلب وثانيا بالوقوف انا واد
 نفى الدلالة على الفور وثبتت ايمان بعد
 انشاوى الاوقات بالعقل والنقل ان اودق
 الفور مطر والسيد بن مامر من ايقان مع جوابه
 وينفر على الحقا وانرا اود دامر مطلقا واد
 بفعل في اول اوقات الامكان لم يخرج عن الكثرة
 لعدم تعرضه لوقت دون اخر نعم لو ثبت الحكم
 بالاجماع وشك في انه مطر بقا الفور او التوسج
 بلزج حله على الاول للاصول وعدم جريان
 الاستصحاب فيه **الفصل الثاني** ان قد اختلفوا في
 صوليون بعد انقائهم على دلالة الامر على الا
 بمعنى حصول الانشال في دلالة عليه بمعنى
 القضاء على اقوال صحابته وفاقا للعظم لان
 مدلول الامر لو كان الصية المطلقة من قد

الامر يقتضي

اعتبار مرة او تكرار فاذا وجد في ايقانها حصل
 المطلوب وانقطع الطلب وبانقطاعه ينقطع الا
 والقضاء بالمشروعية ايضا ولا يلزم وجوب ثانيا
 ان يجب عين ما فصله او غيره والا فلوجب
 تحصيل الحاصل والثاني خلاف الفرض وبطلانها
 ظاهر خلاف الفاضل نفى الدلالة لمطر والسيد
 قضاها لغيره وانبتاها شرعا لوجوه هيمنة مردود
 بما نقله **الشيخ** **الخامس** ان الامر بالفعل يقتضي
 المامور به لانه حقيقة في طلب الفعل من اللبا
 وصحة سلب المامور به عن غيره بل الانشال مع
 اتيانه مع انه لو لا الشك في الانشال بدونها
 بل فوقف البقون بالبراءة على تقدير الشك
 لما احتج الى اثبات الحقيقة فضلا عن ان الفرض
 من التكليف غالبا امتحان العبد فان ثبت الامر بحز
 الخدمة المتمثلة على التحشوع والخضوع والتمسك لا

الامر يقتضي

ولا يحصل شيء منها الا بالباشرة وهل يجوز الاستدلال
 والنيابة في العبادات ام لا استدلوا بقوله على احوال
 ثانياً التفصيل بين وجود الدليل فالاول وعلم
 الثاني وعليه الامامية خلافاً للاشاعرية فتشاور
 الاول والمفترق فتشاور الثاني والثالث ^{على} الثاني
 يقتضي الدليل اثباتاً ونفيّاً لانها اذا ثبت الدليل
 على جواز النيابة فهو الوجه بالضرورة والافتقار
 الاصول وظاهر الخطاب وحكمة التكليف كما مر في
 الباشرة فضلاً عن اجماع الطائفة بتحقيقاً ونقل
 على الجواز في الجملة في مواضع مع عدمها في العقل
 والنقل لكن مقتضى الاصل والقاعدة عدم حصول
 النيابة الا بالاذن وقد غلب ذلك في مواضع
 كحل الولد لا كبر قضاء الصلوة عن ابيه وحمل الأ
 القرائن عن المأموم وكذا الاصل بتعيين النيابة
 للتوب عن كل ما اراد منه من جهة العمل بالخصوص

الاول

العمل بالنيابة

العامل على ظاهره النيابة اقاماً كان مخصوص
 العامل كما يحضر والافتقار وليس الذهب لغيره
 فيلزم على النائب ان يعمل على مقتضاه حال نفسه
الجزء الثاني انه اذا ورد من المأموم او غيره امر ان لا
 يتخلف عن العمل كالامر بالصلاة والامر بالزكاة فيلزم
 العمل بمقتضاها اجماعاً لانها دليلان لا تعارض بينهما
 فيجب العمل بما سواها كانا معطوقين او متفرقين ^{فكذلك}
 امكن الجمع بينهما كالصلاة والصوم واشنع كالحمل
 في مكانين نعم لو امكن الجمع بينهما وجب على المأموم
 فعلهما امتثالاً لشرعيتين ومتفرقين الا ان يثبت ^{حدهما}
 بالخصوص ولو اشنع جمعها عقلاً او شرعاً ^{فكذلك}
 فعلهما متفرقاً وان كانا متضادين فان اجمع بينهما
 الفسخ كان الثاني لهما سواء كان التضاد عقلياً
 او شرعياً ان علم التاريخ والافاق ^{حدهما}
 ويتوقف العمل بالامر بورد القين وان لم يجمع

فيه الشرايط ان كان وفيها واحدا فخير في الايمان
بأيهما شاء وان كان مختلفا يلزم ان يعمل بمقتضى
كل واحد منهما واما ان كان اثنتين فاما اتفق
فيه الزيادة عقلا كما نقل او شرعا كما يقتضى إعادة
كفى الماء يتعدو الامر ويكون الثاني عينا الأول
قطعا بل لا خلاف معط سواء كان مع العطف او
التعريف وبدونها فان لم يتبع فاما ان يكون الثاني
مع العطف وبدونه وعلى الأول اما متكررا او مع
او مختلفا فان في القسم الأول هو عمل الركعتين ^س
ركعتين يلزم الايمان بهما الظهور والعطف في الغا
و اولوية التأسيس من التأكيد بل عدم معهودية
التأكيد بواو العطف وكذا الحكم لو كانا امرين
صل الركعتين وصل الركعتين او كانا الاول مرة
والثاني متكررا كما مر واما لو كان الثاني معطوفا
ومعرفة الاول متكررا فاختار في الثانية والاشارة

وغيره

وغيرها الاختلاف في التفسير والتهافت والتدريج
والاحكام والمحصل المتعارفين في المعارج وشيخ
الخصم وغيرهما التوقف والاصح الاول لارجحية
العهد في اللام لسبق فهم وعدم فائدتهما مع
عدم ارادة العمود والاصالة البرائة من عبادة
اخرى وللتعابير ان العطف يقتضى المفارقة وان كان
اول من التأكيد ولا معارضة لم سوى التعريف
وهو لا يصلح لهذا لان كما احتمل العهد احتمل التعريف
مع اصالة التأسيس فحين معاوضة مقتضى العطف
والتعريف مع عدم المرجح لها والكل ضعيف لان
وان اقتضى التعابير الاول التأكيد فاما التفسير
فلا يظهر بدفع الاظهر كما ان التأسيس وان كان
الا ان التأكيد في الحاشيات اشيع واظهر قطعا ^{ظاهرا}
وبطل التوقف واما ان كان الثاني غير معطوف
فاما ان يكونا ايضا متكررين او غيرين او احدهما مرة

والاولى

والأخرى مكررة كان الأول منكرا والثاني محرمين
 تعين على التأكيد ظهور اللاحق في التعدد
 للسيد في اختيار المغيرة وليس جيدا أو ما لو كان
 منكرين فاختار السيدان والنتيج والحق والعدالة
 في التهذيب والامد في المغيرة وفي الاشارات
 وفي الصبر في بل فود الاتحاد والعدالة في النهاية
 والتعدي في الوقت والوسط اوسط لا يظهر في الاشارة
 واغلب في مثل المغيرة مع اصالة الزاوية عن وجه
 الشان **في التاثير** انما اذا تعدد الاوامر تعدد الا
 ايجاب او نداء او مختلفا اصل يقتضي تعدد السبب
 والمأمور بهام لا يختلفوا فيه على قولين اصحهما
 الاول وهو المشهور ويغير من عنه بان الاصل
 عدد المتدخل خلافا لثلاثة من الاوامر في حاد
 الشان خبر في هذا الاصول كاستصحاب الاشتغال
 وان كان في الاشتغال بدو تعدد واصال المرد

حصول المأمور به في الخارج الا بالعدد واستحقاق
 الحكم الثابت لها حالة الانفراد مضاة الى ان
 من الاوامر المتعددة التعدد فان الشارع اذا
 ان تكلمت تاسيا في الصلوة فاجد جدد السهو
 وان شككت بين الاربع والخمس فاجد جدد
 السهو لا يفهم الا التعلق بالتعدد بل الظاهر
 انه يجمع عليه بين الاصحاب والمخالف مسبق
 بالاجماع في الاصل بعد المسببات بقدر
 الامانة خلافا للذي لا **الفصل الثاني** في جملته ان
 ان من مدلول الامر بجملة من احكام اخرى في
الفصل الاول من الامر بالامر الثاني ليس هو الثاني
 على الاستحالة لاشهر لانقضاء الدلائل الثلاثة
 الظاهرة والتضمن فظاهر وانما الاثر في تعدد
 الملازمة لان الامر رتبة الارض يفضل الثاني
 فضلا عن طلبه منه ولا يراه لولا تعدد قول القائل

في التاثير
 انما اذا تعدد
 الاوامر تعدد
 الا

Handwritten text in a circular seal, likely a library or ownership mark.

والصوم والحج وغيرهما من أركان الإسلام والفصل في
الزكاة الظلم عليه سبحانه لو خلا علمهم عن الثواب
ونفوى ما دل على خصوص الثواب للولي لو أمر
العباد بالعبادات مع ان مشقة الصبي أكثر بكثير
ويشتر على ذلك صحة وخوفهم في الصلوة الواجبة
بعد البلوغ ما لم يوضوء الذي أتوا به قبله على الشرع
وعندهما على الترتيب وصحة أقام الصلوة التي شرع
يلتزم في أثناءها بغیر البطل بقصد الوجوب على القول
بأنه وصاحقا ما نذر أو وقف أو وصي أو مؤتم
أو صام يوما أو أبا ما صوما وصلوة شرعيا على
الشرعية وعدمه على الترتيبية **الثالث** اختلاف
فان الأمر بالشيء يستلزم الأمر بالإنابة لا بالإمام
على أقوال ثالثا الفرق بين الشرط الشرعي فيجوز
فلا ولا بها الفرق بين السبب وغيره والأصلح
مطروفا فاجاز لانتفاء الدلالات التثنية ولزوم

فصل فی بیان احوال و حال

الشروع والتواضع صادع الشهرة لو كان
ولجبا وانما لو استلزم وجوب الشيء وجوب
لاستع التفرع بعده وجوب ما عند ذلك التواضع
لنوا التناقض واللازم بطلانا فقطع جهة التفرع
بعده الوجوب فان لو وجب الشارح حصل التواضع
بامر ونهي ايجاب غيره من المقدمات كجزء من الزجر
لو يمكن منعها وهذا يدل على ان الامر لا يدل على
القدم مضافا الى اصول السليمة عن المعارض كما
البرائة والعدو والاستصحاب فانها كانت في
ايات عدم الوجوب بل بافضلها عامر ببيت عدم
حرمة مقدم المحرم كما ان بعضها ثبت عدم استحباب
مقدمة المنحب واما حزم مقدمه المباح واستندل
ايضا بالعدد الوجوب بان لو وجب لزوم نقل التواضع
واللافتح الى الامر بالاشهر به مع انه باطل ^{بطلان} كالتواضع
بايجاب الامر الفصل مع المذهب عالجه ولوجوب

نية المقدمة والتواضع بطلان الاتفاق ولزوم
عليها وهو بطلان وجوب قول الكمي في المباح
لان ضل الواجب وهو ترك المحرم لا يتم الا به
فيجب مع انه بطلان اجماعا والجميع ضعيف بطلان
ثم ان التواضع يقتضي ولاول محتاج الى الشعور
من الامر دون الثاني كما هو الواقع في المقام
ان العظمى باللازم فيها عن غير حاصل اذ لا يبر
عنه عليه شقال ذر في الارض واذا السماء بطلان
الثاني يمنع الملازمة اذ وجوب النية ليس الا
في الواجبات الاصلية وما تصدير التعبد دون
غيره من الواجبات كالصدق واذا الامانة اذا
بها غير التعبد يحصل بدون النية فكذلك القدر
لكون الغرض منها الاصال الى الغير فيحصل بطلان
النية ثم ترى الثواب عليها يتوقف على النية ولا
قدح فيه وبطلان الثالث بان الثالث مسلم وبطلان

منوع كيف وانما من بقدا كثر فاما من قريب بطلا
 الرابع باننا نقول عن الكعب في كلام بعضهم ان
 كل ما هو مباح عندنا فهو واجب عندنا
 وفي كلام بعضهم ان كل كساح بالذات فهو واجب
 بالعرض والنجواب على التقديرين منع الملازمة
 اما على الاول فلان اتقى ما لم يمتد ان كل كساح
 بالذات فهو واجب بالعرض وهو موقوف ما ادعاه
 الكعب على هذا التقدير مع انه غير لازم ايضا
 المحرم كثيرا ما لا يتوقف الا على الصارف عند
 فلا يتوقف على فعل سواء كان مباحا او محرما
 صفة منع الملازمة على التقدير الثاني ايضا
 انه لو قيل بعدم توقف ترك المحرم على الضد
 مطر بل على الصارف بانما هو مفاد الضد معاً
 المقارنة لكان بطلان الملازمة اظهر بل هو الظاهر
 لان مقدمة الشيء ما يتقدم عليه تقدمها بالذات

والمباح ليس كذلك بالنسبة الى منسحق المحرمات
 العلة في تركه هو وجود الصارف عن فعله وحده
 الداعي اليه لا فصل المباح في تركه خيرة الثلاثة
 مقارنات لا غير واجبة القائلون بالوجوب بوجه
 انوما انزلوا له لها تركها ان ذوق الواجب في
 فيلزم التكليف بالمال والا يفرض الواجب عن كساح
 واجبا وان القائلون نارك المقدمة مطر
 فيكون واجبة والامام مع الذم مع اننا قطع بذكر
 نارك الفعل القادر على المقدمة والتقدم بوجه
 وبعد واجبا بالامر لها ولو لانهم وجوها من
 من الامر لم يلزم ولعل عذره والاجماع كاحكامه
 جماعة وضعف الاولين ظاهر بطلان الاول ولا
 بالنقص بصورة الوجوب وثانياً يمنع الملازمة
 بتسليم بقاء الوجوب ومنع لزوم التكليف بالمال
 لان الكلام فيها اذا كان ذو المقدمة مقدوراً

لا يتعلق التكليف بالمقدور ولا يخرج عن المقدور
 بترك مقدمة اختيارا وان عرض له الامتناع
 بالغير فان الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار
 والى بقية عدم بقاء الوجوب ومنع خروج
 الواجب عن كونه واجبا لان اراد وجوبه ما لا
 الامر الذي وجب به الواجب منعا للامتناع كما
 ظاهر وان اراد وجوبه ما لم يكن لا يتصل بوجوب
 وجوبه بامر اخر غير ذلك الامر وبطلان الثاني
 بالنقض اولاً لان المقدمة لو كانت واجبة لكان
 ان يذم وجوبها لخالق على ترك كل جزء من المقدور
 مع انه باطل ضرورة وبالحل ثانياً ان الذي المذكور
 حقيقة انما هو على تركه في المقدمة لا المقدمة
 بل لا يتصل صحة الذم على تركها ولما لا يمنع
 النوع ولو سلم حقيقة فغير محتمل في حق المقام والجميع
 القائل بالثالث على عدم وجوب غير الشرط بغير

ما من القول الاذل وعلى وجوب الشرط الشرعي
 بان لو لم يكن واجبا لم يكن شرطا والجواب انه لا
 لزوم اختيارا الوجوب في الشرط مع انه ان اراد
 بالوجوب الشرعي على ما سلم انه لو لم يكن ثابتا لما كان
 شرطا لكنه غير المتنازع فيه وان اراد الشرعي
 فلا يثبت له نفسه صحة الفعل لاحتمال كونه ما
 يتوقف عليه كاهو المفروض فكيف يكون بدونه
 صحيحا مع ان استلزام الشرعية الوجوب عين
 المتنازع فيه والقول الرابع على عدم وجوب غير
 السبب ما مر وعلى وجوبه ان وجود السبب عند
 وجود سببه ضروري وعند عدمه منتهى فلا
 تغلق التكليف به لكونه غير مقدور والتكليف
 المتعلق بالسبب ظاهر متعلق بسببه حقيقة
 حقيقة هو السبب وان كان في الظاهر وسيلة الى
 سببه وفيه مع انه لو لم يكن على وجود السبب

السبب وهو خروج عما نحن فيه ان الوجوب
 باختيار السبب لا ينافي المقدور وكذا الاختيار
 بعدم اختياره ويقترن على المسئلة خروج كبرية
 منها وجوب غسل المحدث في الوضوء والغسل
 المرتب والاحتساب عن الزوجة المشبهة بالأمينة
 وضوؤها وجوب غسل الثوب كله عند اشتباهه
 الغائب في اجزائه وغسل الثياب المصونة عند
 اشتباهها الغيب منها وجوب إعادة تلك صلوات
 او المحر عند اشتباه الغائبة وجوب غسل
 والوضوء معا بعد خروج شيء منه ولم يعلم انه
 او بول مع العلم بالاختصاص فيها وجوبها على
 البلد من مات وعليه حج على القول بالوجوب
 والبقاء على العدم وهكذا عند الشك
 في قراءته وجوب اجرة النكاح والوفاء على
 فالجميع وعلى المشتري في الثمن وجوب كفاية التزام

في قوله وجوب كفاية التزام

فالتمامه القسبي على الموجب **الفصل الثالث** المحقق ان
 الامر بالشيء يقتضي المنع عن الضد العام بمعنى الترك
 بالالتزام بالمعنى الاعم وفقا لجماعة وخلاف السيد
 وفيه خلاف ختاره واعدوا الانضاء اصلا وثلاثة
 فاختارهوا الانضاء بالنقض لنا على المختار فضلا
 عن الامناع المحكي في كلامه على الانضاء ان
 لو لم يقتض المنع عنه لزما جمع بين المناقضين
 وخروج الواجب عن كونه واجبا والامر عن كونه
 امرا والتوالي بين المسألة ظاهرة لان الامر ^{حقيق}
 في الطلب المحقق الذي يعبر عنه بالوجوب فلو
 امر الشارع بشي وجاز تركه لزم التوالي كالأجته
 وللتناقض ان الامر بالشي قد يكون غافلا عن ضده
 ومعه لا يمكن نفيه عنه وان لو ثبت لزوم الوجود
 الامر السندية كذلك مع انها ليست كذلك
 وان التكليف بالمال جاز فهو امر الشارع



بالشيء وضدهما وضعف الجميع ظاهر والمنقضى
 ان الامر بالعلو الجواب وهو مركب من الال
 في الفعل والمنع من التزل والعال على المركب
 قال على كل جزء من اجزا اثر بالتضمن وجوابهم ان
 الامر مفاده امر بسيط وهو الطلب ^{العقل} البسيط واما
 المنع من التزل كثر بها الدم والعقاب خارج من مد
 الصبغة لغز وعرفا وشرعا بل هما من لوازمه
 الخارجية الثابتة او لها المطلق الامر بدلالة الكلام
 العقلي وثابتها الاوامر الشرعية بدلالة الكتاب
 وغيره كقوله نعم ومن يحسن الله ورسوله فان لم يرد
 بوجهه فالدال على انه لا يلزم من كون المنع من التزل
 جزء معنى الوجوب كونه جزءا للمعنى ^{الضد} الفعل والاضد
 الخاص فاختلفوا فيه على احوال اصحها عدم الانتفاء
 بوجوده للذات وقا للعظم لعدم دلالة الامر
 عليه باحدى الدلالات اللفظية والعقلية امتا

المدعى

المطابقة والنعص والالتزام بالمعنى الاخص نظام
 واما الالتزام بالمعنى الاخص فلا يلزم من ضرورة
 الامر وضدهما والنسبة بينهما كون الامر قاصدا
 لحرمة الضد اذ لا منافاة بين وجوب الشيء وعدم
 حرمة ضده الخاص لا عقلا ولا عرفا لان ترك
 الضد لا يزيد عن كونه مقدمة للواجب وقد
 عرفت عدم وجوبها مع ان جمعا انكره واكونه
 مقدمة راعا وجود الضد لعدم كونه مقدمة ^{للتزل}
 الظهور في الاصول كاحالة البراءة والعذر
 والاباح والامتناع وعدم الدليل كليهما
 باقية على اصلها سليمة عن المعارض في نفس حوزة
 الضد مضافا الى انه لو ثبتت حرمة لتواضع ^{الامر}
 لعموم البلوى بهامع انه لو نقل اصلا ولو احدا
 على انقطع انهم كانوا عالمين بان كثير من شرفوا
 بحدوثهم كانوا انا ركين لكثير من الواجبات المضيقة

بيان متعلق
بالأول خارج

الى الصلوة في مسجد محرم مع انها باحالة بالضرورة
المبحث الرابع اختلافه وان متعلق الاوامر المطلقة
 الطبايع او الافراد على قولين اصحهما الاول وثقة
 المشهور وخلافه للعاصم والخاص ^{بما} جسي وخبرهما غنا
 الشاف لنا انه لا خلاف بين الفريقين في ان المدلول
 انما هو الطبيعة لما في بحث المرة والتكرار من التباين
 ولان الاوامر مأخوذة من المصادر الحالية عن الامم
 والتبوين وهو حقيقة في الهيئة لا بشرط كما اذا
 السكا كما اجماع اهل العربية عليه وطلب المحبة
 لا يفيد الا طلب ذلك الحديث وانما الخلاف
 في ان المطلوب ذلك او غيرها فانه متساو الى الشاف
 نظرا الى ان الطبيعة غير موجودة في الخارج فستفيد
 طلبها لان المطلوب الشارع هو ما يمكن وجوده في
 الخارج وما لا يمكن وجوده يستحيل طلبه من الشارع
 للزوم التكليف بالمال فيلزم ان يكون المطلوب

المتعلق

بيان متعلق
بالأول خارج

والمتعلق هو الفرد لا المتصل في الخارج ومنهم من
 صار الى الاول نظرا الى ان الطبيعة موجودة في الخارج
 فيصح طلبها وهو الحق عندنا لا يديناه في المناهج
 رسالة اجتماع الامر والنهي من ان الحق وجود الكلي
 الطبيعي في الخارج فيكون هو المتعلق لوجود مقتضى
 وعده لا يتبع فضلا عن الفهم العرفي وانه لولا لزوم
 التماثل في كل الاوامر بل التواهي مع انه يقطع على
 ان القائل بالفرد لو اراد بفردها معينا فهو يقطع على
 لعدم دلالة اللفظ عليه اصلا وان اراد بفردها غير
 معين فكيف يفرق ويمازج ان ينشأ الاختلاف من
 التفرقة بين المهمة بشرط لا شيء وبلا شرط وهو ضعيف
 ويتفرع على المسئلة جواز الاجتماع الامر والنهي في
 واحد على المختار وكون الفرد مقدمة عليه ذلك القول
 الاصل **المبحث الخامس** ان الامر بالركب سواء كان تركبه
 عقليا او خارجيا انما يكون متعلقه المجموع اصالة

بيان متعلق
بالأول خارج

[illegible]

22

فتمت الامام من ان يتعلق به النسبة ^{ويطلب على الخصوص}
 لكن هذا ايضا يتعلق به حكم الجميع ^{كما اذا كان قادرا عليه}
 ومع القدر ^{كما الاول لان الامر اذا كان متعلقا بالجميع}
 فاذا انفسه ^{وتعدا الاثنين} ^{بغيره} فهو كما لو تعدد ولو
 الاثنين به ^{فلا يبقى امر لان المتعلق في ظرف الطلب}
 لوسط لا تركيب فيه ^{ولذا لا يجر شي ما مر وصدر بان}
 حكم العام اذا اعتدوا الفصل ^{ببر وقد روي البعض}
 وينفرد على الجميع ^{فروع لا يختص منها البعض في سائر}
 العون ^{فما الصلوة وغيرها ايضا} ^{بما هو المتعلق اليه في}
 الفصل ^{والمصحف او الموضوع القطع او التقدير} ^{بما}
 في فصل البعض ^{كقول الكهان فيه} ^{او الفصل} ^{او}
 وفي اقيامه ^{في الصلوة} ^{وفي على المواضع اليومية} ^{وصيام}
 وشبان وروضان وثلاثة ايام من كل شهر ^{وايام الين}
 وعلى اردود وشيخ الزهراء ^{والعرف العاشر} وهكذا
 ان يمكن ان يقول الانسان نفسه ^{فصل مع}

1062

فيلان في عدة
المسجون

يريد ذلك الفعل لكنه لا يفتر امر الا ان الاستعمال
 متغير لا يتحقق الا بين اثنين بل لا يجوز ايضا
 بين اثنين لان نداه الامر لا علام ولا نداه
 في اعلام الشخص نفسه في قلبه لو امر غيره ^{فمنه} ^{فمنه}
 كان يقول ولم يكن كل من في هذا الدار وهو فيها فلا
 نفسه تحت امره والاستعمال على نفسه وهو بطل
 على ان المفهوم منه عرفي عدو الدخول وغيره كذا
 واما لو فصل امر غيره بكتلة نفسه او بكتلة غيره
 الغير فصل فيها ان تناوله والاعلان **الامر الثاني**
 اختلفوا في ان الوجوب المستفاد من الامر اذا وقع
 هل يبقى الجواز او الاستحباب او لا يبقى شيء منها
 بل يرجع الى الحكم الذي كان قبل الامر على القول
 اصحها الاخير لان مدلول الامر كما مر مرارا ^{المراد}
 وهو الطلب لشيء الجازم الذي يعبر عنه بالوجوب
 فاذا وقع لم يبق شيء لان الامر الواحد لا يمكن

ان

وتفاوته والامر اجتماع التقضين وهو بطل
 ولا يجدي تحابل ذلك عند العقل لان المدار
 على المحصل في الخارج وهو شيء واحد وكذا لا يقع
 فيه امر الاستصحاب والتسليم بقاعدة اليقين
 لانها لا يجريان في الاجزاء العقلية اما فلما مر
 واما الاقل فلا شرط بقاء الموضوع والمركب
 بل يبقى بانقضاء جزء منه وكذا لا يصح ان يقال بقاء
 بانقضاء فصل اخر وهو الاذن في الترتيب الى ذلك
 الجنس اذ مع استثناء الوجوب لا يبقى جملته حتى
 بطلت اليه شيء واجتمع القائلون ببقاء الجواز بان
 التقضي الجواز وهو الامر بوجوده والمعارض هو
 التسخير لا يصلح للمعارضية لان رفع المركب لا
 وضع جميع اجزائه وضعه ظاهر كما ترى وعلى المتأخر
 بل هو الرجوع الى الحكم السابق من البرهنة او الالزام
 او التخصيص بالنظر الى التوازن كما مر في حاشية العباد

فيكون ما شرعها بدرا الا ان او العادات والالتفات
 يكون بها او العادات في الاصل فيها عدم التغير
 ولو تجد شيئا فيخرج عليه الاما على الحق من بعض
 العامة من ان رفع اليد في غير كبر الانبياء
 ثم نسخ لكن لم يثبت عندنا ثم جعل هذا الخلاف
 ما يبرر عند الفقهاء كبر ابقوا اذ اجل المخصوص
 هل ظل العود ويخرج عليه فروع كثيرة كجواز قيام
 صلوة الاحتياط اذ ظهر في شأنها عدم الحاجة اليها
 بصلوة الفريضة اذ دخل فيها قبل دخول الوقت بثلث
 مقول عليه شرعا وان في شأنها عدم دخول الوقت في
 صلوة الميت ونحوها من الواجبات لكنها تميز بالسبق
 الذي دخل فيها بعد دخول الغير وهو فرض وصلوة الكسبي
 لو شرع فيها مع الظن ببقاء الوقت فبين في الاشياء
 غرضه ومقتضى النذر اذا تعلق بعين فخلقت قبل
 التعلق ومقتضى العفو اذا اشتملت على شرط مخالف

منه

للشرع او من اهلها او من صلوة الجمعة بالكلية
 ارتفع شرط وجوبه وهكذا **الحكم الثاني** ان المنذور
 هل يجب بالشرع فيه قولان اقرهما العدة
 للاصول كما سألنا البراءة والعدة واستصحاب
 الحالة الشائقة على الشرع وعموم انما لكل
 امرئ ما نوى فضلا عن الاجتماع كافي للخاصة
 والسريرة والنهاية الا ان في الشاق استثنى الجمع
 على انه المفهوم من التدين بغير خلافة لا بغيره
 فاشار الى وجوب الشرع وهو ضعيف سواء
 اراد به ان الشرع في المنذور بغيره سيما
 لاجابه فلا يلتفت الى جواز القطع وعدمه وان
 الشرع فيه يمنع من جواز قطعه ووجب الاتمام
 حتى انه لو قطعه كان انما فلا يلتفت الا الى جواز
 القطع وعدمه لطلانه بمرور بعده المستند
 الا قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم حيث لم يلفظ

منه
 التدين بالعبادة
 بالشرع
 فيه

الاعمال العمومية لا تضاف مضاف يشمل اعمال التبعة
 والتي عن اطلاق امر بانمايتها وهو المطلوب
 وفيه ان لا يترتب غيرنا ههنا لما فيه قهرا وادرا
 في النهي عن الترتيب والارتداد كما نرى بهما من
 المقتضين وليشهد به السياق فان الجملة المشارة
 ظاهرة في التعليل ولا يترتب الا بذلك بل هذا التعليل
 ورد في خبر ثواب الاعمال والامالي ومن العجب ان
 جملة من القول تسكوا بها محرمات الاعمال الصلوة و
 الصور الواجبة ونحوها مع ان الحمل على ذلك غير
 ممكن بالنظر في السياق لما سمعت **الحديث التاسع**
 ان الامر بالاداء موعدا او موقعا بالاجاب او نداء لا
 فعل بعد وقت وكذا الامر بالقضاء لا يقتضي فعلا
 في الوقت ما الاول فلهذا لا يترتب عليه من الخبر على
 صور غير بوجبه من الكلام لان المقوم منه عرفا
 ليس الا كلفا فاحتمل ان يترتب على الامتناع الاحتمال

هذا الحديث يدل على ان المقصود من الاعمال العمومية
 هي التي لا تضاف مضاف يشمل اعمال التبعة
 والتي عن اطلاق امر بانمايتها وهو المطلوب
 وفيه ان لا يترتب غيرنا ههنا لما فيه قهرا وادرا
 في النهي عن الترتيب والارتداد كما نرى بهما من
 المقتضين وليشهد به السياق فان الجملة المشارة
 ظاهرة في التعليل ولا يترتب الا بذلك بل هذا التعليل
 ورد في خبر ثواب الاعمال والامالي ومن العجب ان
 جملة من القول تسكوا بها محرمات الاعمال الصلوة و
 الصور الواجبة ونحوها مع ان الحمل على ذلك غير
 ممكن بالنظر في السياق لما سمعت **الحديث التاسع**
 ان الامر بالاداء موعدا او موقعا بالاجاب او نداء لا
 فعل بعد وقت وكذا الامر بالقضاء لا يقتضي فعلا
 في الوقت ما الاول فلهذا لا يترتب عليه من الخبر على
 صور غير بوجبه من الكلام لان المقوم منه عرفا
 ليس الا كلفا فاحتمل ان يترتب على الامتناع الاحتمال

انفصال

اختصاص من جهة الحق المقضية الامر بهذا الوقت
 انما يشبهه انما الاحكام الشرعية بمنفعة على المطالع
 فاذا امر الشارع بوقت جاز ان يكون محصور الوقت
 مدخل في الاجاب فاذا اتفق على ان الثاني كان
 القضاء اعم مما يتعلق به حكمه بالاداء كما مر فلا يترتب
 بينهما وعدم دلالة الامر على الاستلزام لامسا بقدر
 مقتضا ولا التزاما كما هو ظاهر جلاء للعلة التي هي
 الواقعية من المنتهى يقوم فاختاروا كون القضاء
 الاول للقبول فاختاروا استلزام القضاء للاداء
 اصلا يستدلون به على ثبوت الاداء حيث يجهل امره
 وتعلق الاولون بالاستصحاب وانما امرنا بالصبر
 وتخصيصه ويغنون الثاني لا يغنون الاول والوقت
 كاجل الدين وانما لو كان امر جديد لزم ان يكون اد
 والاخرون بان لا معنى للقضاء الاضطرافات والكل
 ضيق لا يترتب اجرا الاستغنى به عن ما يترتب على كوننا

مفقود والتعدد خارج عن نوع لأن المذكر ليس كذا
 من الأمرين بل إنه أمر بسيط الحال يجر منه ما كره
 القياس من الدين بل لأن اشتغال الذمة بغير ذلك
 الأخير ممنوعة لأن استدراكها في ما منع من كون
 أداءه ونوقف صدق القضاء على صدق الموت لا ينفذ
 بتعلق الحكم عرفاً لأنه يقتضي بدو نكاح أو غرض
 أو هي أحد من مائة فيصدق عليه عرفاً أنها كانت
 عنه فيكون عام ويقع على الحكمين فرع شئ من الحكمين
 العبادات والمعاملات لأجارية الموقف ولو كانت بينهما
 يقبلها من العبادات والعقود والإيقاعات ولو
 بالعلم بعد الوقت وفي مكان آخر أو على نحو التخييل
 فقد ظهر ما ذكرنا أن نفي الأدلة لا يقتضي نفي القضاء
 ولا نفي القضاء نفي الأدلة كما يظهر أيضاً إذا أمر بالقضاء
 أو الأعادة لشيء في الماضي أو زيادة مقتضى
 المأمور به لا هو غير مقتضى من شأنه القضاء

استدراك

استدراك الملازمة والأعادة هي الفعل ثانية على
 في الأدلة وإنما نفي الأعادة فيدل على العدة لظهور
 دلالة عليها شرعاً ولعدم اجتماع نفي الأعادة على
 الإطلاق مع الفساد وهو عدم موافقة الأمر مع بقا
 بلزوم الأعادة واستقاط الفساد بخلاف الأصل والظاهر
 فضلاً عن ظهور اتفاق الأصحاب فيهما من خلاف في
 القضاء من عدم نعم إن كان للمفعل قضاء ونفاة تنسب
الشكل الرابع في بيان انقسام الأمر باعتبار القضا
 والفعل والوقت وغير ذلك من أوجه الجهات
الأمر أن الأمر باعتبار الفاعل ينقسم إلى مجزئ وكما
 لأن شلق بإيجاد واحد من المكلفين أو كل واحد
 منهم أو من منصفهم بعينه مع عدم سقوط الأبعد
 فهو الأول كالطهارة والصلوة والزكاة والصوم
 والتجويد واجب على النبي خاصة وإن شلق بإيجاد الفعل
 على الكل أو على طائفة مع قطع النظر عن جهة من هذا العمل

استدراك

فهو كالنفاق كالجهاد والامر بالمعروف والنهي عن
 المنكر والتجهيز والكفن والدفن ونحوها ولا يرد في
 اسكانها ونحوها شرعا بل لا خلاف بينهما في ثابتهما
 الاول وحقيقة بين المسلمين وانما الخلاف في الثاني
 فاختلوا في متعلق الحكم فيه على احوال بعضها ان
 انه الجميع بمعنى كل واحد منهم لا الجميع كما عن بعضهم
 ولا البعض كما اخذت جماعة لا يهاكم عن بعضهم ولا
 معناه اعداه كما عن امر ولا من حكم به الفعل كما عن
 لان لو اخطا استحق العقاب جميعهم ولا ترتيب لان عليهم
 باجماعهم مع الثاني يطالب بالاجماع تخفيفا ونقلا فتدبر
 فالقدم شله والملازمة ظاهرة لاستحقاق التائب غير
 المكلف فضلا عن الاجماع في دفع الحق وان لم يلزم
 على الجميع لما تحققت الوجوب من الجميع مع انه لا خلاف
 بينهم في العترة على ان المقهور عرقا من الخطاب الكفاية
 ذلك بل الخطاب ظاهر في العموم والشمول بالمتنشر والراعي

للاستقراء التكليف بفعل البعض بالاجماع وهو اعم
 لادلة الاستبعاد في سقوط الواجب عن مكلف بفعل
 غيره ومنه ان الجواب عن حجة من حج القائلين بالاجماع
 فانهم ايجبوا اولها بان الوجوب لو كان على الكل لا
 سقط بفعل البعض ثانيا بان كما يجوز الامر بوجوب
 بهم انفاة يجوز امر بعض بهم فان الذي جعل
 ما فيها هو الايام وقد علم الفارقة ثانيا بانها لا
 تتم فلو لا نفر من كل فرقة طائفة لستفهموا في الدين
 وهو تصريح بالوجوب على طائفة غير معينة ورتبها
 بان الواجب ما يستحق تاركه الذم والعقاب وهذا
 التناول لا يستقيم اذا فعله غيره فلا يكون واجبا
 عليه وهر على الثاني ان قياس ومع الفارق لان
 غير المعين لا يعقل بخلاف الثاني بغيره وعلى الثالث
 انه يجب حمله على المسقط جمعا بينهما لادلة وعلى الرابع
 بان هذا المعين لا الكفاية ونسك القائل بالاجماع

بان لو كان واجبا على الجميع لكان سقوطه عن ابائهم
 رضاء للطلب بعد تحققه فيكون لهما افتقار على صفا
 جديدا وليس فليس لهما فلا سقوط وضعه ظاهر
 سقوط الحكم لا يلزم ان يكون بالفتح بل قد يكون
 بغيره كقول علة الوجوب وبظهر ثمة الخلاف في
 النصف بالوجوب خاصة لانها لو ثبت الوجوب
 بالاجماع واختلفت في عينية وكما ثبتت كان من بعض
 الاحكام معللا بان على المختار نقول قبل فعل البعض
 كان واجبا على الجميع فبعد يستحب فخلافا لما قبل
 يكون الواجب على البعض منهم فاصل البراءة
 عن المعارض فيبقى الوجوب عن اباي فانه اصل
 لان الاستصحاب غير جاز في المقام لا شرطا فيثبت
 الاستعداد وامكان الموضوع وهو متكامل فاصل
 البراءة ساءم عن المعارض على التقديرين ثم المحقق ان
 التكليف الكفائي يتوقف على العلم بتعلق السبب

ولا عية بالظن وان استند باخبار العدل بل العدة
 لعدم الدليل على اعتبارهما في الموضوعات العلية
 الا ان الاصول قوتها وكذا الحكم في جانب السقوط
 فانه يتوقف على فعل المكلف او فعل بفعل الغير ولا
 يكون الظن بان الغير اقم به او يتوقف على المستقبل وان استند
 الاول باخبار العدل والعدلين بل الاصول طرحتها
 ويشترط السقوط بفعل الغير على تمام الفعل لا خلا
 الامر واصل التيقن التكليف فلا ينفذ بالشرع وفعل
 البعض سواء كان اقل واكثر وليقتض الوجوب بل الشرع
 باتمام البعض الاشتغال المقضي للابراء وضع الطلب
 فلا يجب الدخول فيه بعد مطول ولو الفاعل بل ولا
 لعدم الامر بل يحرم بقصد احدهما كونه شرعا علة
 بل لو شرع جماعة وتم بعضهم الفعل قبل بعضهم لا يجوز
 على المناظر الا تمام وكذا يشترط السقوط به على
 وانما كونه من وجب عليه فلا يكفي فعل الكفا

ولا الخالف ولا العصى وان قلنا يكون عبادا لله
 للاستصحاب والطلاق الامر لكن هذا كله لو كانت
 الفعل الكفاي ما اشترط بالقرينة والاكاد في
 التكفير او فخلص من يجب حمله فيقتضاه على
 الكفاي والمجوز او نحوها **الفصل الثاني** ان الامر بان
 الفصل ينقسم الى المعين والمخير لان الشيء قد يطلب
 بعينه متحصلا كان بوصول طريق القبر كان بوصول
 اوله او هم الاول المعين والثاني المخير ولا ريب في
 ووجهها وزوج العباد في الثاني بفعل العباد
 المخير واستحقاق العقاب بترها جميعا وانما الاشكال
 والخلاف في متعلق الحكم فيها فختلفوا وان المتعلق
 الاول الكلي او الجزئي والمطابق له وقد مر في المتن
 الاول واما الثاني فختلفوا فيه على اقوال اصحابها
 ان الواجب الكلي المعبر عنه باحد الجزئيات لا كلتا
 منها على ان لا يتركها اخيرا **الفصل الثالث** في
 بغير

بغير

بفعل البعض كما عن بعضهم ولا واحد معين عند الله
 وهو ما يفعله المكلف فيعين باختياره ويختلف
 بالنسبة الى المكلفين كما عن اخرون ولا واحد معين
 يختلف ولكن ليقطع به بالامر كما عن ثالث لان
 هو المتبادر من مخططات القهري بل قيل ونعم
 انه لا يعقل منها سواء ولذا التوق الى السيد بعد تعلم
 الاسوال والفتوة وسأل العبد عما هو الواجب حق
 عند العقلاء ان يجيب السيد بان الواجب احدها
 لا جميعها ولا واحد معين واجمع القائلون بوجوب
 بدلا بان انصافا لافرادا بالوجوب متبادر عن
 الواجب الامر الكلي الاستراعي خلاف المفهوم العزلي
 قطعا ولا يخفى ضعفه والقول بوجوب الجميع والسقوط
 بفعل البعض انما الواجب الكفاي وان الواحد لا
 غير معين فلا يجوز ان يكون متعلقا بتكليف لا
 فيجوز ان يكون متعلقا بالواجب الكلي كما في احد الاقوال

بغير
 بغير
 بغير

الخير في واحد لا يمتنع فان تعدد الزم الخير في الآخر
 وغيره وان تعدد الزم اجتماع الخير في الواجب وهو متساو
 في اجتماعها باطل فغير ان يكونا متعلقا بالجمع والكل
 ضعيف لان الاول قياس مع الفارق والثاني مردود
 بان الواجب امر معين مما زعم حيث هو واجب وهو
 مفهوم واحد من التلخيص في المخصوص ويطرح
 غير المعين عليه مع انه غيرنا هو لطلوعه الثالث
 مردود بان الواجب الامر الكلي الذي لا يجوز تركه
 والخير انما هو في افراده وليس شي منها واجب لان
 الشارع لم يوجب احدا معينا من هذه المعينات وان
 كان ينادى بكل واحد منها الواجب لان الشارع لم
 ينعين كل واحد الواجب الذي هو مفهوم واحد
 فليس معنى الواجب الخير في ان الخير في نفس ذلك
 كما يتبادر الى الذهن بل معناه الواجب الذي خير
 في افراده فبطل الملاك في قوله تعالى ان الله تعالى

في قوله تعالى
 ان الله تعالى

ويضبط كلامنا لا افراد ما يصلح لان يكون واجبا بخير
 فيه جازا الزم له لكن على سبيل البدل ولا خير فيه
 ان الكل ان افق الجميع ان سقط الفرض وكان واجبا
 وان سقط بواحد لا يعنيه كان المعين مستندا الى
 وهو يعلم ان سقط بكل واحد لمز واجتماع العلة على
 معلوم واحد فمعين ما قلناه وضعه ظاهر لا
 الوجه الخير في منع الا ان علة الشرع معقبات
 لا تؤثرات فما تعدد ما للترافع انه يجب ان يعلم
 الواجب فيكون معلوما لله ثم يكون معينا عنده و
 ظاهرنا في ثمة الخلاف يظهر في النصف بالوجوب فان
 بعضهم يجعل الافراد واجبا وبعضهم يجعل الواجب
 الكل لا تراعى وهو مفهوم واحد فلو كان كذلك لختلف
 في الاحكام الاولى كاجتماع الامر والهي وكونه لا
 وجوبنا من باب المفارقة وعدها وانا اختلاف الكلام
 الخليفة في قوله تعالى ان الله تعالى

وهو الايمان بغيره بقصد الشريعة على الامسح
 اختلاف او اضاف الواجب لغير الزيادة والمقتضى
 على احوال افعها ان يوان يحصل الزايد والمقتضى
 اما بصولي والحد لا يتحقق الزيادة تدريجا او لا
 الثاني اما باعتبار فيه المنة كما استظهرت في بعض
 الاول لا يشك في جواز لان الزايد في الواجب كما
 ويتحقق الامتثال فان دون فرق لان اعتبار
 مقب لكونه كل القسم الثاني لا يمكن اضافة الزايد
 بالوجوب لا يتحقق الامتثال بوجوده لانه مقتضى
 الزايد بالوجوب المتحقق الامتثال المقصود للجزاء
 القسم الثالث لا بد ان يشترط في المنة يتحقق
 بينهما فاذا توفى الزايد لا يتحقق الامتثال بوجوده
 ولو عكس عكس ومن غرضه التغيير في التبعيات في
 الركوع والجمود والركعتين الاخريتين والسمع
 والآذان **الثاني** ان الامتثال لا يتحقق الا اذا كان مقتضى الزايد

زيادة

زيادة التوابع ونفسا كما هو ظاهر في هذا الخلاف والاشكال
 في اضاف احد هاهنا الاستصحاب فانكرو بعضهم كصاحب المقام **الثاني**
 لعدم امكان حصول الامتثال بغير من اضاف الواجب التغيير في
 المقام وهو الاقرب هنا على ما هو من جواز اجتماع الاعمال المتعددة
 فيتمثل في التبعيات فلو قلنا ان الواجب التبعي هو كل العمل
 استصحاب احد الزايد عن نفسه اختياره وجوده كونه مقتضى
الثاني اما ان الامر باعتبار الزمان اما ان
 يكون مطلقا او مقيدا او من الاول فغير مقتضى الوقت
 ومن الثاني بالوقت وهو انما زمانه ليس بالمتعلق
 والاول يسمى مضيقا والثاني مومعا ولا كلام في الاول
 كما لا كلام في عدم جواز كون زمان الفصل من منه
 من يجوز في التكليف بالاطلاق وهو لا بد منه
 ادراك مقتضى الوقت فان المقصود فيه ليس ايقاع
 ركعات في زمان ركعتي فاما ومروية بل المقصود
 سببته لتعلق الوجوب وتبعيته الوقت لما قبله **الثاني**
 الكلام في الثاني فالحق فيه ان لكل وقت للفعل كما
 عليه العظم لا الزمان وبعد فكذا كما اختاره بعض المتأخرين

المتعلق بالوقت
 في التكليف

بالبقاء بل الظن كان لقياسه مقام العلم فيما لا
 فيه إجماعاً حقيقياً ونقلاً عن جماعة فلوطن الناس
 في زمن من الزمان وبعد ما تمكن من الفعل فيه
 تقديمه لتوقفاً لا مثقال ولا طاعة عليه فضلاً
 عن استفادته لنقل الاتفاق على العصيان بتركه
 ولو ظهر خلاف فلهذا في العصيان أشكال لا لا
 وهو اداء بقا الوقت وكون الاعتقاد مرئياً لا
 ولا في حكمه فالتكشاف ساد به حكمه في الاتفاق
 وهو استدلاله بان المكلف في أثناء الوقت مع
 فحاشا له بعض فقره الحاجب المضيق به ما
 وقد العزم ما يكون محققاً بالعصيان في الاول
 الثاني بحكمه **الحكم الثاني** الواجب ينقسم باعتبار
 المطلوبية الذات وعدمها الى المنفي والغيري
 لان ما يتعلق به الامر في الشريعة قد يكون مصلحاً
 ومطلوباً لذاته لا غير وهذا يستلزم الواجب المنفي كالعلم

انقسام الواجب
 الى المنفي والغيري

والعلم

والصوم والنجس وقد يكون مصلحاً في غيره ومطلوباً لذاته
 وهذا يسمى بالواجب الغيري كالوصوم والقيل على
 وقد يجمع فيه الامر ان كماله لا اسلام في مصلح مطلوب لذاته
الحكم الثالث الواجب ينقسم باعتبار تقدمه الى مطلق
 ومقيد لان الواجب اما ان يكون وجوبه مشروطاً بشئ
 ام لا فان كان كذلك فكونه المشروط وجوباً بالعلم بالشرع
 المشروط بالاستطاعة لغيري والجماع مقيد وان لم يكن
 كالصلوة الواجب في حال الطهارة والحدن الا وضها
 مشروط بالطهارة لغيري مطلقاً **الحكم الرابع** ان الامر
 بالفعل مطلق التكليف لا يمتنع الا بشرط ترجيح
 المكلف في المكلف والمكلف به هو الامر وفيه احوال
الحكم الخامس يتعلق بالمكلف علم انه يعتبر فيه امتناع القبح
 عليه وفيه العلم بصفات الفعل حسناً وقبحاً لا
 باعتبار الواجب والمدوب واركانه القبح والعلم
 بتركه في تركه في الفعل وتكثير العبد في الامور

القُدرة والالان المتقنة سلفا مشا لهذا العلم ^{وغيره}
وان يقصد بالتكليف اجمال الثواب الى التكليف لان الثمر
من التكليف انما هو التفرغ من الشاغل ولا يتم الا بذلك
فقل ان من فعله به لا محالة انما مثل هذا العلم هو ^{العلم}
العلم بقدر التقى عليه من الثواب والعلم في التمكن
كون الفعل ما يستحق به الثواب بان يكون واجبا او
واستحقاق الثواب على ذلك الفعل والتكليف كما
حقناه في اصابع **العلم** في ان يتعلق بالتكليف
فيعتبر فيه الوجود عند الامامية لان التكليف متعدد
سفره جميع بالضرورة والقُدرة على الفعل والتركيب
التكليف بما لا يطاق كما بان العقل فلا يصح تكليف
الجنون بالزود والضرر والعبث والقبض والتكليف بما
لا يطاق وكلها محال بالضرورة من اشاعه فضلا عن
والعلم بالتكليف به او امكن العلم به فلا يصح تكليف
على انهم انما يفتنون من الاعتقاد فلا يصح تكليف الكثرة

اجبا او اعداما ان يبلغ الاكثر احدا لاجبا والاجبا
وحدة القصد بان لا يكون خاطيا فانه غير مكلف
البلوغ بالصورة والابحاح بل بالضرورة في الاكثر
وعده من الاوامر كما بين الاختيارية والفاضا
والعلم بانها مجهول بالتحفية والاستقرار في حصول
الشرايط الشرعية كالاسلام والايان شرطا في جواز
التكليف ولذا جعلوا الكفاية غير مكلفين بالفرع
وهو ضعف بل الحق وقفا لا محابا والفرع اكثر
الاشاعة ان حصولها ليس بشرط في التكليف ^{والكفاية}
مكلفون بالفرع كالاصول للاصول كاصول الزعة
الشرطية والاستصحاب وعدا الدليل والعموم
والاحكام الدالة كذا او سنة على وجوب العمل
بالعموم مع عدم التقييد بالامارات المتواترة ^{المتواترة}
على كون الكفاية ومكلفين بالفرع ونصوص الابات
الذاتية ^{الذاتية} كقولهم لا تتركوا الصلاة او غيرها

فصل في بيان وجوب العمل بالامر
والنهي في كل حال

في سورة لولا لم تكن من الصالحين الاية وقوله لا تقربوا
صدقة لا تصل ولكن كذب وقول لا تقربوا
الهيكل الا امر به او نهى بان الحكم لا يوجب العبادات
عليهم فاما حال الحكم او بعده بالاول باطل لاقتضا
لحسنه وكذا الثاني لسقوطها منهم **الفصل الثالث** فيما
يتعلق بالمكلف به يعتبر فيه عند الامكان لادان
لانا التكليف بالاحمال غير جائز في الكتاب والسنة ^{الاصل}
والعقل لكونه مستقرا واجبا وظللا وحسنه صدوره من
الاول لا يشترط معرفة الفعل من شخص في صحة تكليف غيره
مع اقتضائه من ذلك الغير لا يشترط الفتيان من الجمع
صدوره منه جازمه من التخييل كالصلوة فاما بالنسبة
الى الزمان وحسنه وحسنه على جهة الاختيار فان الانتهاء
ينافي التكليف وان يكون حسنا الصبح التكليف النهي
ينبغي وان لا يتصل بالاحمال والصدق وان لا يكون حسنا
وجوبه بان لا يكون في ذلك التخييل والواجب على وجه

وجوبه اخفا لوجه الوجوب يقع اجابا به ويجوز عجز
تقديرا القبح وقبح العمل **الفصل الرابع** فيما يتعلق بنقص
التكليف يعتبر فيه حسنه وحسنه فكذا على وقت الفعل
بحسب يتم الغرض في الامر بذلك التقديم وان لا يكون
واردا على وجه نقصه في الامر والمأمور او غيرها
ويكون في مقدار التقديم ما يمكن فيه من الفعل
وما زاد على ذلك يتوقف على مصلحة زائدة ولا يشترط
تكميل الحاله ومن الفعل ما اذا جاز علمه من حين الامر ^{للمقدم}
المعين للفعل الا اذا توقف الاشياء في حال التكليف
به فبمع امر عاجل اذا علم انه يمكن حال الحاجة
وهل يصح تقديم التكليف مع عجز المكلف عن الاشياء
المعقبة ثم اذا انتفى التقديم المصلحة لبعض المكلفين او ^{عاجل}
من بعض الوجوه وهل يشترط صحة صدوره ^{الفعل}
الشروط كلها الامر بوجود الشرط في المأمور او بغيره
منه العمل بانما يشترط في الامور في العمل بانما يشترط

الاتقاء سواء كان المأمور جاهلا او عالما وانما الكلام
في القدر مع علم الامر بانقاء الشرط سواء كان المأمورا
جاهلا او عالما وانما الكلام في القدر مع علم الامر
بانقاء الشرط سواء كان المأمورا عالما او جاهلا والحق
فيهما انهما في العلم الكون بمقتضى ما بهما بل غير مقبول
خلافا لمجموع العلماء فيكونه وليس من انفرادهم
مع علم المأمور بانقاء الشرط ابدان ومنه ما تراه
ويخرج عليه عدم التزام القضاء اذا دخل وقت الصلاة
وجاز ان كانت الصلاة قبل مضي زمان ليع الصلوة
الا اذا اذنا ان هذا آخر الوقت فيجدد يمكن ان الصلاة
ولو اضطرارا وعدم وجوبها على التلق اذا اراد
في الموضع وتلك ما راها من قبل شهر في الخبر وعدم
تضمن التبرع بها له ثم للفعل التمكن من الاستكمال
ويجوز ان يكون الاستصحاب من مخرج المسئلة مستوفى
وعلى كل حال في خبرنا ثم في خبرنا في خبرنا في خبرنا

منه

من مقرر وحض وقدر نظر المصلح في النهي وقيل بان
الخلافا قول انه لا خلاف في ان النهي حقيقة في القول
المخصوص الذي ينبغي ان يعرف بان القول الدال
هبة على الطلب المرتب بالعلو والاستعلاء يطلب
ترك الفعل بالاشارة ونحوها ليس فيها العمل
وتبادله الغير ويظهر الاتفاق وكذا نحو ان
ما كان صورة كالأمر ومقتضى النهي فان الدار على
المصلحة مع هذا السلب في خبرنا في خبرنا في خبرنا
خلافا لبعض الاجلة المعاصرين في جعل الاشارة في
نهي والعبادة في جعل نحو ان نهيا للتعطيل الثالث
لجعل امر ونهي معا والمجمع ضعيف **الخبر الثاني** في الخبر
ان مادة النهي حقيقة في الخبر بمقتضى التبادله
السلب عن العاري من الخبر بمقتضى التبادله عن عاري
الحال اذا صدر من تحت طاعة عقلا او شرعا او
الحال العقلا العقل في انما في الخبر في خبرنا في خبرنا

في النسخ والكفر خلافة الشيد الثاني وسيلر الشيد
 ليعلم حقيقة في الكرامة وهو سبحانه **الذي**
 لا خلاف في ان صفة الله تعالى في عمان وانما الغنى
 في الحقيقة من على اقوال الصفة انما الغنى كما علم
 مشاهير الفريدين للبراءة وتوسا الدم على الفاعلة
 وصفتها بالكتاب الفاعل في واجتاج العمل البتة
 بهيئة التي على الفاعل كما ورد في النصوص واجتاج
 الصفة التي تحت كوكب الفاعل في اشياء مجردة والحق فيها
 ولم يخالف منهم احد والابن العظيمة كقولهم
 وعانها كم غيرة بنوا ولون د والحادوا لما نوا
 وتكنا لم كونوا فردة خاصين قديما او رطبيا
 بوجوه اجنادها كسائر الاقوال في المصايح **والله**
الذي الخزان صفة التي تدل على الدوام وفي
 لعل العلم الاعلام للبراءة وصديق الفاعل في
 في منظره وفيه الدم على المجد كما انما في السيلر

من شئ فعل كما العرب مثلاً نهى مدة مع تمكنه من
 ايقاع الفعل فيها ثم فعله بعد العرف عاصيا وبذلك
 الفعل لا يجب لو اعذر بدها بالمدّة المذكورة في قبل
 منه ولا ان التي يقتضي طلب الترتيب عن ادخال المصدر
 وهو هيئة العقل في الوجود ولا يقتضي الابداع في
 فرد من افرادها في الوجود وتلحق الاستفهام عن الدوام
 وعلوه مضافا الى احتياج السلف على الدوام بحجج التي
 من غير تكرير خلافة التبليغ فاخترنا قاعدة المرة بقولنا
 على ان التي اذا صدر من حكم انما يدل على ان التي
 عند فيجب في الثاني لان مقتضاه الفروع وما بعد ذلك
 من الاوقات لا يعلم ان الفعل فيها فيجب بل يحتاج الى
 دليل فثبت وضعه ظاهر اثبات الدليل كما بينا
 في السيرة شريعة بينهما لفظا لاصلة المعروف في
 معلوم ومجاعة منهما العلامة في التهذيب فقوا كما
 على الدوام في الاشارة الى الفروع في تهذيب الدوام

من غير تكرار ولا تقصير وان قول الطبيب لا تأكل وقل
السيد لا تشرب اللحم لا يقتضيه وان لو كان للدوام ^{انظر}
عند وقتك عتقاناً ما يخص بهت عن الصلوات
الصورة لا دوام والكل ضعيف بطلان الاولين
من اصول الطبقة فمجاناً ما يملكه من ابدال
اخره فلهذا في الدوام كونه النوى موضوعاً للدوام
بقيد خلاصة يكونها التقيد بقرينة الجواز وجيب
بما وافقه يكون تأكيداً فان النسخ بما علم ضنائق
ومن بان بطلان الثالث فان قرينة التوقيت فاعتمد
في المشايخ المذكورين واما الرابع فلهذا في مشايخ
مع ان كلنا في النوى المطلق وذلك يخص بوقت الجواز
وضع ذلك عام بجميع اوقاته وليس ذلك الا للدوام و
في كل شيء يجب ان الله فلفظاً وان مقيد المقيد
التي لا النوى اذا استعمل في الكراهة لا بخلاف خلاصة
على الدوام الثالث انه لو اراد النسخ من علم على الغير فقل

هذا هو الحق الذي لا يزل يثبت في القلوب
من غير أن يكون له في الدنيا حظ

تكراراً على الكراهة مع التكرار في الأصل الأول والكره
أقرب **الحكم الثاني** الحكم الثاني ما هو في لا يدل لغة
ولا لغة ولا شرعاً على الفساد أو ما باعتبار متعلقه
فإن كان عبادة دل على الفساد لغة وشرعاً وإن كان
معاملة لم يدل على الفساد أصلاً أما الأول فلا
مدلول انتهى طلب النزاع على وجه البتة والرد
عنه بالقرينة والفساد ليس عينه ولا يترد ولا يؤز
وأما الثاني فلو جوه **الأول** أن العبادة التي عنها
لا يكون ما هو لها على وجه العوم ولا على وجه
الخصوص وأدرك أن كذلك يمكن جسيمة أما الرد
فإن الأمر يقتضي كون متعلقه مصلحاً ومردواً
يقتضي كون مفسد غير مرد واما تضادان فلو كان
الأمر عموماً والنهي خصوصاً لمزاحمة بطلان أحدهما
ولازماً أن الحكم بطلان العام أولى وأما الثاني
المتعلق بالعبادة أو ما من لغة الأمر أو ما من لغة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

۷۴

۱۴۱

مجلس العلماء

المكان ما قطع ان لم قطع العمل بقضى الامر وما
 لا ارتكاب المفعول خلافا للشهور فلم يجوزوا الا
 وهو ضعف كالحفظ وفي كنبنا المبسوط بل
 في تلك المسئلة والمسئلة السا الفرسا للمعرفة
 لم يسبق الى مثلها احد **الاشكال** ان لا اشكال
 بل لا اختلاف ظاهر في ان المدلول في التميز
 هو التميز وانما الخلاف في ان المطلوب هو
 او غيرهما على احوال اصحها الاقل للتبادر
 الاشكال والاطاعة بمجرد التميز بعد المنع
 وعدم ترتيب الدم على تميز الكف عرفا مع انه لو كان
 مطلوبا للتمييز العقلية بتركه مع انه لا مانع من عدم
 حل اللفظ على التميز لا لما غلبه الخصم من التميز
 تكليف وهو لا يتعلق الا بما كان مقدورا الكلف
 والعدم الاصل لا يكون مقدورا لان القدرة
 ظاهر في العدم في بعض من يستحيل ان يكون في القدرة



لا امتناع في حصول المحاصل فغير ان يكون المطلوب
 امرائوتيا وهو الكف كما اختاره العلامة في التميز
 والحاجب والعضدي وغيرهما او فصل الضم كما
 البزوازي والفخر الرازي والبيضاوي قد دفعوا
 اثر القدرة ليس ايجاد العدم السابق بل استمراره
 وهو امر مقدور للكلف اذ لان لا ياقى بالفعل
 العدم مستمر وان ياقى به فيزيل استمراره لان شئ
 القدرة الى طرفي الوجود والعدم متساوية فلو
 لم يكن احدهما مقدورا لكان اما انما او انما
 لا قدرة مع انه يرد على الغالبين بالاختيار لو تعدت
 الحقيقة باعتماد ذكر لزوم الحمل على اقرب المحاذات
 وهو الكف لا فصل الضم **الاشكال** ان الكلف
 انما يمكن خلوه عن كل فعل كما مستلحق على القول
 الاكوان واستثناء الباقي عن المؤثر انما يمكن
 الجميع فاما الذي هو في بعض النسخ فيمكن خلوه عن الجميع فلا

انتم جمع الجمع فلا يجوز ان ينصرف عن غيره لكونه
 الاستغناء وتولد جميع الافعال على المحوس في الدلالة
 المقصود به جمع جميع افعال على وجه حسنيتها
 على اثرها الخارج من الدار المقصود به فانه ان قصد
 التصرف كان فيها وان قصد التخلص كان حسنا ^{الفن}
 قد يكون مفسدة مطع فبحسب النهي عنه كذلك وقد ^{ان كان}
 مفسدة مع وجود الاثر ككاح احدى الاختين
 فيصح النهي عنه جمعا وقد يكون مفسدة بشرطه
 الاثر وكذا الاثر كافي مع الملوكون دون ردها
 الصغير وبالعكس فيصح النهي عن احدهما عند
 الاثر لكتماها انما يصحان في المختلفين الذين يمكن
 اجتماعهما دون الضدين ونحوهما **الفصل التاسع**
 ان النهي اذا اطلق بما يتميز لا يتحقق الانتهاء منه
 الا بتركها البعض على الاصح لانها لفظة لا تصدق
 بتركها البعض ^{فانه لو} فانه لو خلا احد شيئا لم ياكل فيها

او علق الظاهر به لم يثبت باكل بعضه ولو وقع الظاهر
 بل توقف باستيعابه لان الناهية المركبة تعد
 بعدم جزء منها **المقصود الرابع** في العام والخاص ^{في}
 مقدمة ونصول **اما المقدم** فالعارف بوجوده نعم
 جملة من القول ان احسنها تعريف شيئا انما في
 الزيادة من انه اللفظ الموضوع للدلالة على استغناء
 اجزاءه عن ثباته فاحذف بالموضوع للدلالة عن
 الشئ والجمع المنكر والمعهود واسم العدد والجملة
 لانها وان لم تكن لا تستغنى عن بعضها ومنها انما
 لموضوع للدلالة عليه وادخل بقوله اجزاءه ^{ثانية}
 نحو الرجال والرجل والحق انه باطل لا يتقاضى جارا
 بالالفاظ الموضوع للعموم قبل استعمالها ^{بشيء}
 العموم حين استعمالها في الخصوص مجازا وحكمتا
 باللفظ المستعمل في العموم مجازا وبطلان الفاعلة
 حين استعمالها فيه على القول بوضعها للخصوص

٧٨
 فقامه الاجاء ونحو ذلك فقام مع امر لا يصح فيها
 الامع افادة العموم وضمنه ابن الزبيرى ويكذب
 الثمان قول البيهقي الاتفاق على لزوم الحشون
 حلف ان لا يبرأ احد بغير ما احدى كان وعلى ان
 القائل من ردضا الى اوعدي فله درهم عام بالنظر
 الكل احد على ان قول القائل من دخل دارا
 فهو حرا وطافى امرهم العبيد والنساء وناقض الكفر
 النفي المثبتة المحزنة ثابت ولا يثم الابا فادة
 الكثرة العموم لان نقيض الجزى كلى ولا يثم لو لم يكن
 الكل للعموم لما ناقض ما وكل انسان مائة كل انسان
 الذال على الجزى ولا يثم اذا عبروا عن العموم انما
 الصيغ فضلا عن الابعاد المعكوف في الذريعة والغبية
 على كون الصيغ المتنازع فيها حقايق في العموم شرعا
 وفيها كفاية مع العرف والفتنة لمحقان به بضمير
 علم انفا والبيد على الاشكال انما استعملوا امر

وضعهما

وضعهما ظاهرا لان الاول اغم منه كما يوجد مع الحقيقة
 يوجد مع المجاز فكيف يصح الاستدلال به على الحقيقة
 ولا يثبت مع احتمال المجاز ولو لم يثبت وثبوت الحق
 للعموم بوجوده كما سمعت والشافى ممنوع ولو سلم
 ام لا لا ريبا يحسن لتعصيل العلم وقوة النظر ورفع
 الشك الحاصل باعتبار احتمال سهو المتكلم او خطائه
 او ارتكاب التجوز ولا يثبت هنا شيوع استعمال
 العام في الخاص حق قبل ما من عام الا وقد ضرو
 ولا يخبر من وجوه ضعيفة او ردناها في المطابع مع
 جوابها **البحث الثاني** في الصيغ المفيدة للعموم
 مما هو وثق في حكمه وهي كثيرة **فيها** لفظه كل
 وجميع فانها موضوعتان ومفيدتان للعموم وسواء
 كانتا للأكبادام لا لاجزاء وتلك من القول بطريق
 الضرورة والبداهة والتبادر وصحة الاستثناء
 منها وتعالها عرفا لبعض ما حصل اليقنوا لفظا على الجدل وامر

٧٩
 الولي باعطاء كل من دخل الدار وجميعهم في كنف العبد
 باعطاء بعضهم وليس ذلك الا لاداة العود فضلا عن
 بعض ما **ومنها** العامة والخاصة والكافة والابدان
 الابدين والدوام والسرعة والامتداد والاستمرار في
 زهر الداهرين والمشرق والمغرب فقط لما يقوى من
 الزمان في النفي وعوض وعوض العاضين للمستقبل
 من الزمان في النفي ايضا فان جميع بعيد الاستغراق
 بالاختلاف للبادور ووجه الاستثناء وغيرها مما امر
ومنها من وما وای الجهازية فانها تعيد العود في
 اشكال للبادور ووجه الاستثناء وغيرها بل في
 الازمان بعد استغراق اللغات تعلم بالعزيزية ان
 كل وجميع ومن وما وای في الاستفهام والجهاز العود
 قلت وفي الاستفهامية فيها وان اختارنا العود بها
 في المصاحبة للشهود الا ان الان شكوا عندي
 الظاهر **ومنها** نحو **ومنها** وكذا في الاستفهامية

بواحد منهما ما ومهما وای وان وادما ان قلنا استغراقا
 وكما الاستفهامية فانها تعيد العود بالاختلاف بين
 بينا القائلين بوضع سبع العود كما هو ظاهر
 الشهيد الثاني في التعبد وهو الاصح للبادور ووجه
 الاستثناء واستثناء الاكثر من واحد فضلا عن
 الامتناع والعناية كما حكاه بعض الاجلة **ومنها** الجمع
 المضاف او المعرف باللام فان الاختلاف بين افاذا
 العود ما لم يبعد الامن شاذ في الثاني وهو ضعيف
 لما من البادور ووجه الاستثناء فضلا عن وجه الاستثناء
 بما يفيد العود كما لكل والجمع والاستغراق في الاستثناء
 لغزوة وقرابة اتفاق المصنفين تحقيقا ونقلا والحق ان
 عمومها احادي لا مجموعي كما اختاره الباعثي ولا
 الجاهلي كما اختاره السكاكي لطلانها بالبادور واما
 وجه تأكيدها بما يفيد الاستغراق الافرادى واستثناء
 الواحد والاثنتين والاستغراق ونفي التثنية والاستثناء

بينا للعويم من ان في واحد منها الكثرة ولا فرق
 في عادة العويم بين جميع العلة والكثرة ولا يجمع
 والسلافة لجريان جميع ما في الجميع ولا في اللام بين
 ما كانت للتعريف والموصول لذلك وما يقع العهد فلا
 يفيد العويم لان التعريف يخرج الى المعهود اجماعا لكن بمعنى
 الحمل عليه على الظهور فيع الشك على الحمل على العويم لا
 الحقيقة لان استقامتها في العهد يجاز على الاستماع
 الحمل عليه على ظهوره في القضية **وهنا** النكرة الواقعة
 في سباق النفي فانما يفيد العويم ولا خلاف بل لا
 للتبادر وحده الاستثناء واستثنا اكثر من واحد
 التكذيب لمن ادعى احوال ما وابتدأ احدا وحده
 القبح والمذمة وصدق الحاقه على العبد الذي
 في خوف بعد ان قال لولا لا اندخل سورة فان فيها
 لا يسمع الاستماع عادة العويم ولا في في الثاني بين
 ما لو كان الاخر غيرا كما كان في الاول الا في الاول

بها والاستماع انها توجب العويم ايضا لان فيها الظهور
 وفيما تقدم النصوص وكذا لا فرق في النكرة بين ان
 باشرها التي نحو ما احدثا او باشرها عاملا نحو
 ما قام احد ولا اشكال في ان النكرة الصادقة على
 القليل والكثير كشي او الملازمة للنفي كاحد وبذ
 والمدخولة لمن صرح به في العويم كما لا اشكال في
 الفعل الواقع في سباق النفي في العويم والنكرة
 المنفية فلا يفيد العويم مع سواء وضعت في سباق
 الخبر او الامر او الشرط الا اذا وضعت في سباق لا
 يفيد العويم على الظاهر للتبادر وغيره مما مر **القول**
الثاني فيها اختلاف في عادة العويم **وهنا** التوكيد
 فالمشهور انها تفيد العويم للتبادر وحده الاستثناء
 والنحو لعدم دقة الجماعة لتبادر العهد بينهما دون
 العويم وعدده وحده الاستثناء ولو نزل ما بين
 وغيرهما من غير حمل على اقل الشبه في اكثر منها **القول**

بالآدم فاختلّفوا في أدنى العوم على أقوالهم
 العدد وفاء للعظم لتبادر الجلس منه وأولية
 الجواز من الاشتراك اللفظي فانه يستعمل تارة في
 الجنس وتارة في الاستغراق وتارة في العهد فجميعه
 ولا يخرج اما ان يكون حقيقة في الجميع او مجازا او
 ومجازا والاول لا يخصاره في الاشتراك المعنوي
 وهو غير ممكن ههنا لعدم التامع والاشتراك
 اللفظي وهو خلاف الاصل والغالب والشافعي
 اما نادرا وغير واقع فتعين الثالث وعليه ان كان
 حقيقة في الاستغراق ومجازا في الجنس والعهد
 بالعكس والاول يلا عدد هذه الاستثناء منه على
 الاطراف فتعين الشافعي وعليه بتعين ان يكون مجازا
 في العهد ايضا التوقف فمما بالخصوص على الفرقة
 فانحصر المعنى الحقيقي في الجنسية على انه لو افاد لك
 اقا بعتا المدعى والداخل والخبث والكلية الا

المدعى اسم الجنس ولا يدل الاعلى الطبيعة والداخل
 حقيقة في مطلق التعريف وتجوز الاشارة الى مدعيها
 جنسا كان واستغراقا او عهدا والاولى الاشارة
 اللفظي او المجاز والاشتراك المعنوي والى ههنا كما
 مر او الوضع الحق مدخوع بالاصل مع ان
 فيه كاف لغيره ولا نه لو كان حقيقة في العوم
 لشران لا يقع استعماله في الواحد مجازا لعدم
 بل لزم القبح العرفي مع انه يقع قطعا بل وفاتكا
 يقال اكلت الخبز وشرب الماء وبراد به واحد
 بالخصوص بلا استبعاد عرفي فمكون حقيقة في
 بطلان الوضع كما مر خلافا للشيخ وابن ابي
 وجماة فمعلومه موضوعا للوم لصحة الاستثناء
 فيه كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين
 آمنوا وصحة توصيفه بما يفيد العوم كقولهم
 انظر الى ذلك وعلم اهل النظر انهم انظر الى الدنيا

الصف واستعمال السلف بمثل السارق والساورة
 فاطموا ايديهما على ثوبنا لئلا نكل من اصف
 والكل ضعيف لان الضيق من الاولين اطراهما
 لا استعمال فانه اعم واستعمال السلف ليس
 باعتبار الوضع بل انما استفادوا العموم بالحاجة
 كدليل الحكمة او الوجود لئلا ناسر القاعدة او نخرج
 النشاط او قوله حكى على الواحد حكى على الجماعة
وهنا الجمع لتكرره حكى عن الجبال انه يفيد العموم
 وهذا لا ياقون وهو الحق لا يقطع ان المقنونة
 غرضها العموم ولو كان في اللغة موضوعا لكان
 في العرف مفهوما منه وليس في العرف كذلك
 اللغة لموضع له لا لاصالة عدد النقل وكون العرف
 مرنا للغة ولا يقطع بان رجلا مثلا بين الجمع
 في حصة استعماله لكل عايد حتى يذلا كرجل بين
 الاضافه من حيثها لكل واحد ليدرك انما القائل

٨٢
 لو كان استعمال السلف بمثل السارق والساورة
 فاطموا ايديهما على ثوبنا لئلا نكل من اصف
 والكل ضعيف لان الضيق من الاولين اطراهما
 لا استعمال فانه اعم واستعمال السلف ليس
 باعتبار الوضع بل انما استفادوا العموم بالحاجة
 كدليل الحكمة او الوجود لئلا ناسر القاعدة او نخرج
 النشاط او قوله حكى على الواحد حكى على الجماعة
وهنا الجمع لتكرره حكى عن الجبال انه يفيد العموم
 وهذا لا ياقون وهو الحق لا يقطع ان المقنونة
 غرضها العموم ولو كان في اللغة موضوعا لكان
 في العرف مفهوما منه وليس في العرف كذلك
 اللغة لموضع له لا لاصالة عدد النقل وكون العرف
 مرنا للغة ولا يقطع بان رجلا مثلا بين الجمع
 في حصة استعماله لكل عايد حتى يذلا كرجل بين
 الاضافه من حيثها لكل واحد ليدرك انما القائل

العموم بما يتناول له فكذلك الاول ولا بد لو كان
 للعموم ما صح نفسه بما لا يفيد العموم مع انه يصح
 اتفاقا كان في جاني رجال ثلثة واربعة وخمسة
 ولا بد يصح تقييده وترويد به الى هذا المراتب
 ومورد التقييد والترديد مثله **الجمع** **الجمع**
 الحق ان اقل الجمع ليس اثنين كما اختاره القراء
 بها للفاصح والاسفراحي بل ثلثة كما عليه اصحابنا
 ومعظم العامة لئلا يرد الزايد على الاثنين
 ومعه سلب الرجال عن الاثنين وتكذيب الخبر
 بالجمع مع ثبوت الحكم للاثنين خاصة ولو وصف
 الجمع بالثلثة فانا زدونا ثلثة وبالعكس
 كما يقال فقهاء ثلثة وثلثة فقهاء ولا يقر فيها
 اثنان ولا اثنان فقهاء اجمع الخالف بالاراء
 كقولهم ركننا بحكمهم شاهد باننا معكم
 فان كان المراد بالركن اثنان لكان في قولهم اثنان

فلو كان استعمال السلف بمثل السارق والساورة
 فاطموا ايديهما على ثوبنا لئلا نكل من اصف
 والكل ضعيف لان الضيق من الاولين اطراهما
 لا استعمال فانه اعم واستعمال السلف ليس
 باعتبار الوضع بل انما استفادوا العموم بالحاجة
 كدليل الحكمة او الوجود لئلا ناسر القاعدة او نخرج
 النشاط او قوله حكى على الواحد حكى على الجماعة
وهنا الجمع لتكرره حكى عن الجبال انه يفيد العموم
 وهذا لا ياقون وهو الحق لا يقطع ان المقنونة
 غرضها العموم ولو كان في اللغة موضوعا لكان
 في العرف مفهوما منه وليس في العرف كذلك
 اللغة لموضع له لا لاصالة عدد النقل وكون العرف
 مرنا للغة ولا يقطع بان رجلا مثلا بين الجمع
 في حصة استعماله لكل عايد حتى يذلا كرجل بين
 الاضافه من حيثها لكل واحد ليدرك انما القائل

جامعة والجواب عن الآيات انها لو سلمت استعمل
 واعلم ولا تقول ان الحكم مضاف الى الفاعل وهو
 الحكم والمفعول وهو المأكلات فكما هو مائة ^{الشيء}
 عايد اليهم كما اجاب جماعة لكن فيه نظر والاستدلال
 بكلام موسى وفرعون وتجب الاخيرين ثابت ^{لهم}
 والاجماع لا الآية والمراد بالحديث ادراك الفيض
 الجماعة كما هو الظاهر ورفع كراهة التوحيد ^{لهم}
 بالاثنية كما حمله البضاوي عليه السلام ان اقل الجمع
 لان ما له عملان احدهما شرعي والاخر لغوي
 يجب حمله على الاول فينبأ به الحال واعتبار ^{الغلبة}
 مع ان التراجع في صبغة الجمع لا في جمع ^{فلا} ولا في
 فيها من ثمانية جمع القليلة والكثرة لانها وان
 بحسب اللغة قليلة وكثرة حينئذ لا قول القليل
 واكثر عشرة والثاني قوله احد عشر واحدا ^{كثرة}
 كائن على ذلك جماعة من الفقهاء اهل القدر ^{على}

عليه بعضهم الا انها يجب العرف سببان ولذا
 اتفق الفقهاء في مباحث الافة ويرى الوصايا
 والمنذور والوقوف والصدقات على اتخاذها
 فالمدلول بل عليه حل الخطابات الشرعية لان
 مدارها على المعاني العرفية دون الغوية بخلاف
 لبعضهم كما لعلته في موضع من انتهى وصاحب
 المدار له توقف في اصل التفرقة بينهما والعلل
 في موضع آخر من انتهى فلم التفرقة وجعل اقل الجمع
 الكثرة عشرة وللقنازي في التلويح لفصل التفرقة
 بينهما في الكثرة بان جمع القليلة يخص بالعشرة وبما
 دونها وجمع الكثرة غير محض لان محض ما فوق
 العشرة قال وهذا اوفق بالاستعمال وان
 من غير خلافه كثير من الفئات وبعضهم كالشبه
 الثاني في فصل التفرقة مجرد اصطلاح للفرقة ^{لغة}
 فعمل التراجع العرفي بين الاصولين في اقل ^{لغة}

معلل بان الجمع الكثرة احد عشر باجماع الخاء والحق
 الجمع ضعيف كاحققناه في المعايير **وهنا الحق**
 الاستواء فاختلوا في انا دة العموم على افعال
 احصائها الا انه معط سواء ورد الحق على الجملة او ^{المفرد}
 لان المساوات ظاهرة في الطبيعة وهي ثم الاستواء
 في كل الصفات وبعضها اجلا او قلا لتحق المتعلق
 بما يتحق الطبيعة وينبغيها يتحق جميع افرادها ^{مستند}
 ايضا بان الجملة تكرار فاذا وقعت في سياق الحق
 نعم وفيه نظر خلافا للفاصلين في المعايير والمباني
 والتركيز في الحصول فاختاروا عدم كات
 المساواة معطى من المساواة بوجه خاص وهو
 المساواة من كل وجه فلا يدل عليه لان الام
 لا اشعار له بالاختصاص وجه من الوجوه فلا يلزم
 من نفيه نفيه وضعفه ظاهر **وهنا الانفعال الحق**
 لم يذكر فيها المتعلق الحق الا كونه اشياء لها افعال ^{مفرد}

القيص خلافا لابي حنيفة فاختاروا عدم الترتيب
 في الحصول فاختاروا ثبوت العموم وعدم قبوله
 القيص بالنية والمقدار على تقدير عدم ذكر
 المفاعيل فاما ان يجعل الفعل نسبيا ^{فلهذا} **مفسيا**
 مقدرا ففي الاول يتم لان نفي الطبيعة يستلزم نفي
 جميع افرادها ومعه قبل القيص فضلا عن ^{طرد}
 الانشاء وصحة التكذيب وصدقها لغة ^{للمفرد}
 وحسن التقييد بارتكاب فرد من الافراد مع انه ^{يتم}
 العموم لما صحق شي منها في الشاق اما ان يكون
 شي خاص بالاضافة الى ذلك الفعل ظاهر انفسه
 او بالاعتبار ان الخارجة كالشجرة والاقترانية
 وكونه اعظم مقصودا او لا فعلى الاول يخص الحكم
 ولا يفيد العموم بخلاف الثاني فيعم لتردد الامر
 تقديره ما يفيد العموم او البعض المعين او غير المعين
 والاعتبار باحلاله ^{للفرد} **مفسيا** فاما الثاني ^{للفرد}

والتيه فتعين الاول وخ يكون المقدام
عاما متنا ولا لكل فيفيد العموم ويقبل التخصيص
ولما كان المنقح الماهية من صحيح وهي التقيد
المعد فلا يقبل التخصيص وفيه نظر لا يتقيد
باسم الجنس فانه يجري فيه ذلك مع انه لم يحدد
منه انكارا للعموم فيه سلتنا ولكن التقيد يعلق
بالطبيعة في ضمن جميع الافراد لانها المتصلة
في الخارج فيفيد العموم ويقبل التخصيص **فتبين**
الفعل المثبت اذا وقع في كلام الراوي حكاه عن
المصور والمحقق انه لا يفيد العموم سواء كان مثل
ما اذا قال الراوي انه صلى داخل الكعبة حيث
لا يعم صلوة النقل والفرس لان تلك الصلوة
واحدة فان كانت فرضا لم يكن نقلها والعكس
فلا يستدل به على جواز الفرض ومثلها اذا
قال النبي صلى الله عليه وسلم في الظهور والعصر المغرب **فتبين**

فان لا يعم جميعها بالتقديم في وقت الاول والثاني
في وقت الثاني فمبدل على عموم الجمع ودوامه في
النسب باعتبار لفظه كان للبتادروهم اعرف
حسن ان يقال كان فلان يجهل بالليل لا يصح
المدح او مخرقا للمرازي فانكره في موضع من المصنف
والاعلام من العبدى فتوقفا ولا وجه لها **فتبين**
قوله الصحابي في النبي عن بيع القرية فانه لا يفيد
العموم في كل فرد لان الترجمة في المحكي لا يمكن
وكذا قضى بالشفعة للممار لا يقتضى تميم كل جار
وكذا قوله نفيك يا شافعه واليهين لا يعم كل بقا
وكذا قوله سمعت يقول قضيت بالشفعة للممار قوله
فتبين ان الشفعة للممار لاحتمال حكاية عن صفاتها
او محارضا وفاقا في الجميع للهدب والنسب خلا
لما جبروا الضد فاختار العموم في الجميع **فتبين**
والذي هو الصحيح في العقد فاختار العموم في المناكحة **فتبين**

٨٢
 للاباحة كما مر في الحكم الوضعي كقوله اذا كان
 الماء قد ركز لم يجسه شيء والماء طاهر والد
 نجس وما لو كان متعلق الامر والنهي او النفي
 ففي الاول يحمل على العموم البدلي لا القطعي
 بقدر منه وفي الاخيرين على العموم اللغوي
 الموصلات فانها وان لم تفقد العموم لغتها الا انها
 قد تفيد بحسب الحكمة للتباعد ودليل الحكمة
 كالمفرد المرفوع **وقيل** اذا الشريعة نحو اذا اقمتم
 الى الصلوة فغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق
 فانها تفيد العموم بحسب الحكمة بل وربما قيل بانها
 عرف ايضا **وقيل** المتقني وهو صيغة الفاعل بها
 لا يستقيم كلاما لا يتفقد بربوبية المفعول ذلك
 ومن اخصص العنوان باحد هما اما بالاول كما في
 جماعة او بالثاني كما في جماعة بعضهم والمعتد
 والتواتر يفيد العموم لان التواتر على العموم فلو انما

بعض

البعض المعين او غير المعين ولا يقدر شيء
 والجميع باطل لكون الاول موجبا للتحكم والثاني
 لا لانفاذ والتعيين والاحمال الذي هو خلاف
 الاصل والظاهر الثالث للقوف الكثرة
 الحمل على العموم فضلا عن ان الحمل عليه قريب
 الحقيقة فمثل قوله رفع عن امة الخطاء **وقيل**
 فحين خلا للعلامة والعبد والرازي و
 والمعدى فجعلوا مجازا للقرآن في عموم
 العموم بالانفاذ وفيها نظر **وقيل** ان
 في حكاية الحال مع قيام الاحتمال فانه ينزل على
 العموم في المقال على اصح الاقوال وتحقيقه ان
 الحكاية المشوول عنها اما فرضية او خارجية وعلم
 الثاني اما ان يعلم بعدم علم المشوول به او يعلم
 علمه به او يظن باحد الطرفين او يشك فيه وعلى
 التقدير اما ان يكون لامر الله المنصوب فيها

متداوية او مختلفة بالارجحة والمرجوحة تبقى
الصورتين الاوليين لا شك في ان السؤال
اذا كان في محل الحاجة واجاب عنه المجزأ الاطلاق
من دون الاستفصال فيجب الجواب بجميع الاجزاء
لو كانت متداوية والراجح هنا لو كانت مختلفة
لان المقام منه عرف انما هو العموم والخروج عنه
خروج عاموا الطائفة فليس له التعلل عليه ولو كان
لو كان مختلفا لزم الاستفصال وجب الجواب بالكلية
ولا ينافي الاول فمع تركه فيهم العموم ولا يمنع
يكون الحكم بالاطلاق كدنيا يمنع صدور من
مضافا الى الجواب المذكور لا يخفى اما ان ذلك
منه العموم كما هو ظاهره واخصوص بعض التعللات
او هو غير معين او لم يرد منه شيء منها واسكن
الاول بطريقين الاول وفي الصورة الثالثة
شغل الجواب الى الواضحة خصوصا وقت الحاجة

ولا يقتضي العموم بل ان يربط وفي الصورة الرابعة
والخاصة الحق حينئذ الظن فيهما الكون المقام من
التيك بالظن في دلالة الالفاظ وكفاية ثابتة
بالابحار وما السادسة فيها خلاف والمعمد

[illegible]

الاستثناء وأما الثاني فكما ورد في باب الجماعة
 من استثناء الإمامة والمامومين نائبها الأولى
 إذ عارض له في أثناء الصلوة عارض أو موت
 انقضت العموم لانه المقام من عرفه فيعتبر لذلك
 في النيابة ما يعتبر في النوب عنه من الأيمان والعدالة
 والطهارة ونحوها ومن استناد بعض الفقهاء في
 جواز الأيمان بالصلاة الفاشية إذا وافى الليل
 ولو في النهار بقوله نعم وهو الذي جعل الليل
 والنهار خلفه لمن أراد أن يذكر أو أراد شكورا
 وأما الثالث فهو انقضد العموم ولو لم يكن شبه
 به حكم شائع ولا فيقتضو المشاركة في الأحكام
 الشائعة سواء كان تشبيها بليغا أو غير بليغ
 الطواف بالبيت صلوة والفقاع حرمانه
 الصلوة كافر **والثاني** في بعض جملة مما اختلف
 في استغاله في العموم على هذا الغلب والمجاز المش

أو المحرم

أو الحقيقة العرفية وهو علة **فيها** الخطابان الموثق
 خطاب المشافهة كما أيها الناس اعبدوا ربكم وإيها
 الذين آمنوا خذوا في خصوصها وعمومها حكم الجزالة
 بشمولها للموجودين ومن بعدهم وأقيم التوفيق **الثاني**
 والتماثل إلا أن الأخيرين ظاهرهما بل صرحهما
 بثبوت العموم بربهم الهاز والباقون بوجه الحقيقة
 والنحو اختصاصها بالمشافهةين لأصالة الحقيقة ونحو
 المجاز على ظهور القرينة واستناع وجه الخطاب الحقوقي
 إلى غير المشافهة لأن الخطاب كالطلب للشيء ولا
 يمكن تحققه لا يتحقق المنسوب إليه وهو الما طلب
 بالكره والفتح والمفروض عدم الثاني فيمنع نفسه
 تحقق الخطاب الحقيقي ويوجه وإنما لو تمت لنفس
 الموجودين لزم صدق المؤمن والناس ونحوها على
 العدم وهو بطلان الفرض وإن الصواب والمجرب
 أن خطاب العدل **الوجه** هو اختصاصها بالان

الكتاب المذكور في كتابنا المذكور في كتابنا

مع ان خطاها بمقتضى ذلك منع قطعها لعدم ابدان
ان يمنع مضافا الى الاجتماعات المحكية في كلامه
كالعبدى وصاحب العالم حيث عزاه الى اصحابنا بل
لوقاوا في خلافه مع اعتضادهما الشهرة العظيمة المحضة
والمنقول في خلافه لفظا لم يرد في جملة ما روي في
الخطابات المذكورة للوجودين ومن بعدهم لانه لو كان
الرسول مخاطبا اليه لكان من رسلا اليهم والتمس
بطا لا اتفاق والجواب منع الملازمة لان لا رسال
انما يستلزم اسناد الحكم المرسل اليهم الى الرسول
لا يمتثل خطاب المحض لبعض الجميع لان التبليغ يتعين
فيه المشافهة بل يكفي حصوله لبعض شفاها والكتاب
ينصب الدلائل والامارات على ان حكمهم حكم الله
شافهم فالحق ان المحدثين مشاركون للمنافقين
لا في الخطا بل في اصل التكليف فانه معا ومعا
والذي يفسد الامانة في الكتاب والجماعة المحكية

عجازه **في** اللفظ الموضوع لخطاب المذكور
مع شموله للايات الوازنة كالسليق وعلو افعكم
جمع يتناول علامة الايات ما حقيقة كما يظهر
من بعضهم او مجازا من باب التغليب كما يظهر
اخر والحق اختصاصه بالذكر ان وعدة تناوله
للايات لنباد والذكرين وعدة صحة استنساخ
بعض الايات منه كان بقا اعطى المؤمنين شيئا
الا هذا وعدة صحة ان في اهل الجاهلين كلام
من الرجال والنساء مع انه لو كان متناولا لكان
وقوله نعم ان المسلمين والمسلمات قوله قل
للمؤمنين بغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم
قل للمؤمنات بغضوا من ابدانهم ويحفظوا فروجهم
حيث عطف جمع المؤمنين على جمع المذكر ولو كان
لفظ المسلمين والمؤمنين شاملا للمسلمات والمؤمنات
في الخطاب لكان انما باللفظ المقتضى للتغليب لا

٩٢
بإزالة البراءة ولو كان الحكم واحدا ونخصنا
بأحدهما ولو يكن مسجونا بالاشتغال بعدة
الموضوع كصلوة الجمعة والعبدن ولباس الحر
والذهب غير الصلوة والجماد ونحوها ما يقتصر
بالذكران ويبلغ العدد والفسر وساع الصوت
ونحوها ما يتعلق بالنساء وبها عدة الاشتغال
ان كان مسجونا به وكان الحكم واجبا او مباحا
ويجوز تحصيل البراءة اللازمة في مثل هذه ^{الذخيرة} فيكم
في لبس الحر والذهب حال الصلوة والتقدم
صلوة الجماعة والاجتماع مع الاثنى حال الصلوة
مع عدم الشرط ^{لنفاة} ونحوها المرفى والافترق في عدة
بالصنف في بول الطفل ولحسها بأحد الاربع
في تراوح البشرى غير ذلك وان كان الحكم مستقيا
او نكرها فيكون بإزالة العدد لعدده ثبوت
الموضوع ومع تعدد الحكم واختلافها وامكان

الحل بها

العل بها يجب الاثبات بما فلا ينكح ولا ينظر
العارض وعده امكان العمل بها يعمل على
الراجع كثر الرس في الامراء للصلاة وللبس النجس
للصلوة دون الحر والذهب ومع تعدد الجمع
تتحرر كالبدة بظاهر الذراع في غسلة الوضوء
والختم بالباطن فيها الخطابات الصادرة
بالنبي كقوله نعم يا ايها النبي ويا ايها المرسل
ويا ايها الرسول فكم ابو حنيفة واحمد واصحابهما
يعومها بالامة وخالفهم الامامية ومقطم
فكروا بخصاصه وهو الحق لتبادر الخوص
وصحة سلب الخطاب عن غيره وعدم فهم العوم
الا بالقرينة وعددها اثنان غير منقضاء
عن اصل الحقيقة وانما الوعد لكان اما بالغة
او العرف او الشرع والكل باطل واحتمالات
العارض فاضيقا ^{الفسر} فاعلم ان كل ما على من فاعلم ان كل

عمود مطلق كما اختاره العبدى واخضعها القول
 بتساويها كما اختاره في الذريعة والعدة بل الحق
 ان النسبة بينهما التباين كما بيناه في المصالح وانما
 يجوز التخصيص فيها بديل على الكثرة سواء كان عموم
 من جهة اللفظ او من جهة المعنى كقوله في الموا
 والمحاذقة بشرط ان لا يؤدي الى نقص معنى المثل
 كقول الوالد اذا اراد ويحوز ارادة الخاص
 من العلم بلا شبهة سواء كان في الانشاء فهو اقوى
 الصلوة حيث يخص بالمتكلمين خلافا لقوله فتعوا
 من في الامر لا بهامه البلاء وفي الخبر لا بهامه الكثرة
 وسبيلها فضلا عن وقوع التبيين في كلام الشارع
 لزومها لولا يتم القرينة الحالبة او المقابلة على
 التخصيص وانما معه فكلا ويصح التخصيص بمعنى
 استعمال العام في الخاص الى ان يبقى جمع يفرق
 عند قول العامة في قوله تعالى في العام

لا يمكن بغير الشبهة والعموم والخصوص والقدر
 الثابت محقق منها ولا فرق بين اللفظ الاستعمالي
 والمجازات وغيرها كما حققنا الجمع في المصالح خلا
 لقوله في حوزة حتى ينفذ الى الواحد ولم يخصصهم
 في حوزة في اللفظ الاستعمالي والمجازات دور غيرها
 والكل كباقي الاقوال ضعيف **البيان الثاني** الحق
 ان العام المخصوص حقيقة بغير سواء يخص بالمتصل
 او بالتفصل ابتداء العود منه مطرد والذكر ان الامر
 بين التحويز في الكلمة والتحويز في الاستناد وانما
 اولى الغلبة وكثرة ولان العام لو كان مستعملا
 في الباقي لزم ان يكون بدلا لبعض بدل كل كما هو
 مع انه اطلاق ويجوز التمسك به مطرد الا اذا خص
 فان لا يبرح محتمل ان الاول فلا يحتاج السلف به بلا
 تكبر ولا لولا لو لم يكن محتمل لما كان عام من العودات
 محتمل ان لا يكون عام الا في خصوص ما انما اطلاق كما هو صحيح

كل واحد من الافراد جاز ان يكون خارجا فلا يقطع
 بكونه ممتولا في شيء منها فلا يتحقق مجتبه بالنظر
 الى شيء منها خلافا لعدي بن ابيان وابي ثور فكما
 بعد المجتبه مطلقا ^{في كل واحد} من جبره حقيقة وليس بعض الجازات
 اولى بالجاباب لانهم على المختار في العلم المختص
 من كونه حقيقة وانما على غيره فيدفع بان تعدد
 الجازات لو سلم غيرة وجع لوجود المرجح وهو القرب
 والشيوع لتمام الباقي وربما زعم ان العمومات
 الشرعية كالنبوي كل شيء مطلق حتى يرد فيه شيء
 وكل ما ظاهر حتى يعلم ان مقتضى الاصول العقلية
 كاصالة البراءة واستصحابها بحال العقل وعدمه
 الدليل دليل عدم الاصول الفضية كاصالة
 الحقيقة واصل الاطلاق والعموم وعدمه التقيد
 والتخصيص من باب التخصيص بالجل لانها قد خصصت
 بالعموم في كل واحد من الشكها ^{بجمله} انما فلا يصح التمسك في كل

العموم

المختصة لاحتمال كونها ما خرج في الواقع وهو
 شبهة معاصرة للضرورة لا طباق الاثمة والسلب
 كانه على خلافها من غير تكريم انما الوقت لا رافع الله
 راسا ولا يجوز التمسك بالعام قبل التخصيص ^{حكاية}
 للاجماع المحكي في النهاية والمنية والمنصف والا
 والتخصيص ثابتة بالشهرة العظيمة مضافا الى ان
 المناط والمدار في اثبات الاحكام الشرعية على
 العلم او الظن والعام قبل التخصيص لا يحصل فيه شيء
 منها بل الارادة فيه مشكوك فكيف يمكن قبل
 التخصيص لان التمسك بالعام في مورد من الموارد قبل
 التخصيص جميع بلا مرجع وباطل ولانه شرط بعد
 التخصيص في الشك في الشرط شك في الشرط باللفظ
 ان ارادة العموم موهومة وخلافها مطلق فكيف
 يصح حمل اللفظ على الوهم خلافا للتبرعات
 في التمسك واليقين والتبرعات في التمسك

التمس بالعام لا يطلب المحصر لما جاز التمس
 بالحقيقة لا يطلب ما يقتضي العرفي لما جاز
 مع انه اطل بالانفاق والجواب على المدعى
 لوجود الفارق وهو ان شعاع التخصيص في الشرع
 حقوق لابي عباس كما حكى عنه ما من عام الا
 خص وصار احتمال ارادة العموم من العمومات
 بل احتمال ارادة التخصيص اظهر لكونه طلبا
 ذلك وجبا للزوم التخصيص بخلاف سائر الاحتمالات
 فان ذلك منتهى فيها بالنسبة الى مجازها لان
 استعمال الالفاظ في معانيها الحقيقية اكثر من استعمالها
 المجازية فيها في غاية الضعف والرجوحية ولذا
 بين القوم ان الاصل في الاستعمال الحقيقية
 حكى الاجماع عليه ثمة مع ان عدم وجوب التخصيص
 الحقيقية باطلا ممنوعة لانه اذا ورد هو وحده
 في الجملة كان محال على وجوبه بل على ان يكون بالعام

الاجماع

الانقياد فلا معنى لعدم وجوب التخصيص عند كفاية
 الانفاق عليه ووجوبه تابع لوجوب الحكم المتعلق
 العموم فان وجوبه موصوف لا يجب التخصيص لا بعد
 العمل بالعموم وان وجب مضافا يجب التخصيص في كل
 الوجوه لان وجوب المقدمة تابع لوجوبه في كل وجه
 وتخصيصا وثباتا وسقوطا ولا يشترط العلم بعدم المحصر
 للاصول ولزوم العرفي الحجج الشديدة من التخصيص
 عقلا وشرعا لعدم امكان العلم غالبا ولا مستلزما
 اشتراط عدم الجواز العمل اكثر العمومات الشرعية
 في كل الظن به اذ لا مفر سواه والمدار على مطلقه ولو
 لم يكن غالبا او متناهما الى العلم على الاصح لبعضها
 بل حكم بعض بكتابة شهادة العدلين وفيه نظر
التميز الثالث في الاستثناء وهو اخراج بعض ما يقتضي
 اللفظ بالالزامات والها والمراد بها شأنا لفظا
 لا شأنا لا لم يتحقق الاخراج في اللفظ الاستثناء من جملة

في عدم جواز استثناء المستوجب بل حكمي
 الاجتماع عليها جماعة واما استثناء الأكثر والساو
 ففيها خلافا لا يصح جوازها وفاقا لأكثر لفظة
 الاجتماع تحفيقا ونقل من جماعة على ان من قال
 عشرة الاستثناء لزمه واحد على صحة استثناء الأ
 لعدو شرعا لما وقع الاتفاق عليه والعدو من كل
 جامع الأمن طوت فانهم قد اطمحوا الأكثر والعدو
 الأكثر جازا لماوى قطعاضلا عن قوله نعم ان
 ليس لك عليهم سلطان الا ان تبطل من تفاوت مع
 قوله نعم الاعباد ولهم المخلصين فان جواز الاست
 ظاهرت قطعاضا الى ان المظهر بين اللغتين
 كما نص عليه جماعة جوازها بل عزاه الشيخ الى أكثر
 اللغة فيكفي لان المسئلة من المسائل الأصولية
 اللغوية والمدارضا على الظن وهو حاصل القول
 بأنه شرط الأكثر انما انما انما انما انما انما

من مدلول العام كما اختار في القوانين وفاقا لأ
 المحسن البصري كما في الأقوال باطل جدا واما
 ظن الناض بين تلك المسئلة والمسئلة اللفظة
 من ان من التخصيص الى جميع بقرب من مدلول
 العام حيث ان الشهور صارا فيها اليه وهما
 الى جواز الأكثر ويدفع بان الكلام في السابق
 من جهة استعمال العام وهما من جهة الاستثناء
 كما حققناه في المصباح والحق ان الاستثناء من
 الاثبات نفي ومن النفي اثبات للتبادر والقل
 عن اعمدة اللغة وان لم يكن الاستثناء من النفي
 اثباتا لم يكن قولنا لا اله الا الله توجيدا وهو
 باطل بالاجماع لان الاسلام ينمى به بالضرورة بل
 الاجتماع على الاول جماعة وهو الحجة ايضا خلافا
 للحنفية فانكرها تعويلا على انه لو كان الاستثناء
 من النفي لكانت الآية كالجحيم والوفاء الصالحين

لقوله لا نكاح الا بولي ولا صلوة الا بطهروا
 بين الحكم بالنفي والاثبات واسطة وهي عدم الحكم
 فنقض الاستثناء بقاء المستثنى غير محكوم عليه لا بال
 ولا بالاثبات وان التظليل على الصورة الذهنية
 مطابقة للخارجية ضرورة الاستثناء الى الحكم
 يقتضي نفي الوجود ولا يستلزم الحكم بالثبوت وحرية الى
 عدم الخارج يقتضي نفي العدم وهو ليس له
 كذا الاول اولى لان تعلق الالقاف بالامور
 بالذات الخارجية يتوسط الذهنية والكل متعبد
 لان الاول مدفوع بان الاحراج ليس من الصلوة
 والنكاح فلا بد من تقدير نحو لا صلوة الا بولي
 ولا نكاح الا بولي بطل النقص والاخر
 مدفوعان بالاول واسطة الاول بغير نقطتان
 الغير يدل على انفصل اما لو تعين بركا كنياد
 العربي كما هنا فلا خلاف في نفي الاستثناء

فيكون
 في الصورة الذهنية

الى ان يبادر منه الى التناقض لا فيه من الحكم بان
 الخارج ضمنا والنفي صريحا او بالعكس مع العلم بطلا
 في الكلام فضلا عن كلام الله على افعال فقبل المراد
 بالمستثنى منه الباقي وصرف الاستثناء دليل عليه
 وقبل المستثنى والمستثنى منه الباقي وموضوعه
 لبقلة صيغتان وقبل المراد بالمستثنى منه معناه
 اخراج بالاستثناء بعضه واسند الحكم الى الباقي
 ان المستثنى منه مستعمل في معناه الحقيقي فواسند
 الحكم اليه مجازا ثم اخرج عنه ما ارد باخراجه وهو
 بطلان الاول بانفساء الاخراج بناء عليه مع انه
 الاتفاق لان الاستثناء اخراج ما لا يدخل اجماع
 تحصيله ونقله من جامعوا القطع بارادة فما ولد
 من الضمير الرجوع الى العام وان الباقي غير مفهوم
 المستثنى منه غير باطل قطعه بارادة تمام الخارج منها
 وقوله ثم استمر المجاز والاضاعه لان هذا انما يكون خلاف

وقولنا لغة اذ لا تركيب في اللغة من ثلثة الفاظ
 لا يبرها الجز منه وهو غير مضاف لا قطع به الحاجه
 والعصدي وبتلانا لثالثا غير نظام من غير
 بل المتبادر منه كون الاسناد قبل الاخراج بل هو
 المتعارف في الاسنادات فان كثير منها من هذا القبيل
 حيث يجوز فيها بارادة البعض منها والكامل ظاهر في
 الرابع واذا تعقب الاستثناء بجملة متعدي متعاطفة
 وصح عوده الى واحد منها هل هو ظاهر في الرجوع الى
 الاخير فقط او الى الجميع اختلفوا فيه بعد اتفاقهم
 على جواز الرجوع الى كل واحد منها على احوال اختلفوا
 لزوم ارجاعه الى الاخير لا في خبره ونفيه والشك
 في انه لا يخرج من العمومات عن العموم الموجب للحال
 عليه لاما لم الحقيقة واشترط الماز وهو التخصيص
 كلمة او اسنادا يظهر في خبره ولو ظهر فساد الخبر
 فان كان متناهيا في الارجاع الى السنة ^{فقط} لم يخرج من
 ان كان

مجازا او حقيقة بالوضع العالم او مشترك ولا ريب
 ان الاول اولى خصالا للشاخي يعود الى الجمع
 قبا على الشرط وعلى قوله له لغة واحدة لا
 يستلزم ولا قضاء العطف النسوية وان الاشياء
 صالح للرجوع الى الكل والحد من الحمل والكل
 باولوية البعض تحكم يجب عوده الى الجميع والى
 فاختار الاثر اليه لانه لا استعمال دليل
 الحقيقة وقد وجد فيها ما يحسن الاستفهام و
 نص على كل الحمل وبعضها في الحال والظرفين
 فكذلك الاستثناء ولما صاحب العلم الجملة حقيقة
 فمستلزم للوضع العام لان اداة الاستثناء كلية ^{تعمد}
 بالوضع العام بخصوصيات الاخراج ولما صاحب العلم
 بفعله حقيقة في الارجاع الى واحد منها ولو كان
 غير الاخير لبادر احواله دون الامر الجار للغة
 والآخر ففصل احسن من انشاؤنا ^{في} ارجاع الكل الى كل

١٠٨
 المتعددة او ما يلي حكم الاستثناء سواء تعدد
 او تكرر والخفية هنا واقصوا الشافعي وبعض
 الأديان حكم بان الشرط ان كان متاخرا اختص بالشرط
 وان كان متقدما اختص بالاول وفيهما نظرا
 ان كان وجود شيء فان وجد دخصة فالشرط يتحقق
 بوقوعه وان وجد تدبيره سواء اجتمع اجزاءه او لا
 كالكلام والحركة فالشرط يتحقق بوجوده من غير اعتد
 صدق وجوده الامرو ان كان عدمه شرطاً فحصل
 الشرط في اول زمان العدم الحال الثاني في الصفة
 والغاية والبدل لما الاول فيقتضي ضم العام للموصوف
 بها اذا كانت خاص منها مطلقا نحو اكرم بني فرس
 الهاشمي من وجهي اكرم بني فرس الطوال ولا يقتضي
 ذلك على جهة مفهومة الوصف لان المدد في التخصيص
 على تقليل افراد العام وهو تحقق بنسبته ولن يقتضي
 مفهوماً لا التخصيص بالادلة الظاهرية في صفة لا بالادلة

الترابية او العقلية فبين التلازم ولو دار الامر به يكون
 الصفة للتخصيص وتجزئة كالايضاح والمدح والذم يحمل
 على الاول للتبادر وغلبة الموجبة لكونه مطلقا لان
 الظن يلحق الشيء بالاعم الاغلب وحكمه في العود الى
 الجميع في التعدد والى الاخرة كالاستثناء بلا اعتبار
 ولما التناقض يطلو على المسافة نهاية الشيء والقرين
 المطلوب منه والمراد منه هنا الوسيط وصيغة الوعد
 ويختص التخصيص به في العموم الزماني والمكاني
 وسرهما مثل اكرموا اكرام العلماء الى ان يجهلوا واكرم
 بني فسيم الى ان يدخلوا ووقفت على اولادى ولولا
 اولادى الى ان يستقوا وفي الجمع نظر لانها من باب
 التثنية لا التخصيص ولا يفتح تعددها لان الشيء
 الواحد لا يعقل له طرفان او نهايتان من جهة لاشياء
 المتعددة ان كان غاية فان ترتب في الواقع كان كالم
 منها انما انما التخصيص كما يجوز انما انما انما انما

وانما الجدل هنا فاجرة اتصاف على الاصح لانه لو لا انما
كانت الغاية غاية ونهاية بل كانت وسطا وهو خلاف
المفروض فضلا عن ان البادرا لا يربط بان المتبادر
عرف من الاصح ليس الاخر وجميع ما بعد الغاية عننا
فيما خلا لانه لا يخلو في المبدأ والنهاية في الحقيقة
في المحصول فحكم بان الحكم لما بعد ما عاينها فحكم بانها
ان كانت منفصلة بمفصل محسوس والافعال ومن
عجيب ما واهل ان فلا يربطان بهذا البعض من الكل
من المختصات فخواكروا العلماء فتألم لان المتفهم
منه عرف انما هو التخصيص فلهذا واسقطه بعضهم ولا وجه
كالاوجه لا محاق في الحال والتميز وظرف الزمان والمكان
لانما من التقييد لا المحصنة **فانما** في التخصيص
بالتفصيل وفيه ابحاث **الاجابة** ان العقل مختص بالادلة
السمعية على الاصح كقولهم وهو على كل شيء قدير وهو
على كل شيء قدير على التام لا على التقييد فالتقييد لا ينافي
على كل شيء قدير

لغير كل شيء حتى في ذاته وصفاته مع ذاته نعم وصفته
اشياء وكس سبحانه لا يخالطها ولا يقدر معرفة له
بدل لانه ضرورة العقل فهو مختص لما والناظر في
يتساول الاطفال لغير المتبين والجهل انهم لغيت
انما غير مراد من العموم نظر العقل على ما يشاع
تكميل من لا يفهم فاما ان يحكم بمحض مقتضى العقل
والنقل معا وهو محال وجميع النقل على العقل
وهو بطبيعته يوجب جميع العقل على النقل وهو المطلق
خلافا لما يفتشادة من التكليف فلم يجوزوه نظرا
الى انه لو كان مختصا لكان متاخرا وان لم يوافق
به النسخ وان لم يوافق لكان مختصا بآراء العموم لغيره وكل
ضعيف لانه القدر اللازم لآخر الوصف وهو البتة
لا الذات والقياس باللفظ باطل لا يجوز مقتضى
حيث انفسها منسوخ عنه عقلا لانه من باب
التوقيف لا الاحتياط في القادر لا التقييد في العقل

بخلاف التخصيص والمنع قصد التكم لا يقضو
 امتناع القول لغة والتخصيص انما حصل باعتباره
 القول لغة لا الصلح لا لزوم التناقض **الحسين**
 يجوز تخصيص الكتاب بالكتاب او قوله في قوله ^{الطائفة}
 بترخص انفسهم **ثلاثة** فروع مع قوله نعم واولا ان الاحكام
 اجليها ان يخصص جملتها وفي قوله نعم ولا تنكحوا الزنا
 مع قوله نعم والحضات من الذين اتوا الكتاب **جاءكم**
 مضافا الى انما دليلان عارضا وشارعا ولا يكره
 العمل بهما لانهما لغتان فيعين راجع احدهما الى الآخر
 ولا يصح الا بالتخصيص لان التناقص علة خلاف **الطائفة**
 فلم يجوزوه لقوله نعم ليس من الناس ما نزل اليهم **الطهور**
 في ان ههنا موضع البيان الى تبيينه وجعله منصوبا
 له فلا يحصل التخصيص لا بقوله والجواب ولا بالمعاني
 بقوله فيما الكل يشقنا **ثانيا** باختصاصه بالشيء **ثالثا**
 مع قوله نعم **ثانيا** باختصاصه بالشيء **ثالثا**

المبين نارة بالقرآن وتلاوته وانه بالسنة
 مخالفة ولا تعارض مع ان الظاهر ان ما نزل اليهم
 بهم السنة فيعيد بيان السنة بالسنة **الحسين**
 يجوز تخصيص السنة المتواترة بمثلها او فروعها
 مقتضى الهماء العشر مع قوله لا زكوة فيما دون خمسة
 اوسق وبالقرآن لقوله نعم تبينا الكل شي والقرآن
 بهذا لقوله في قوله تعالى هو صيكم **الطائفة** اولادكم
 مع قوله القائل لا يري وتخصيصه اية المجدد برحم
 المحض ويجوز تخصيصهما بالاجماع لان ذلك **الطائفة**
 بخلاف عموم الكتاب والسنة والمتواترة ولا يجوز
 على الشارع التناقض فتعين تخصيصهما بالاجماع
 بالسنة الى سائر الاحكام لان الامور فضلا عن
 وقوعه كتخصيص اية الارش بالاجماع على ان العبد
 لا يري **ثانيا** بالتخصيص بالاجماع **ثالثا** بما فيه جاز لا يري
 العلم **الطائفة** **ثانيا** بالتخصيص بالاجماع **ثالثا** بما فيه جاز لا يري

الحكمة التي يجوز تخصيص الكتاب والسنة المتواترة

بفعلها ان تناوله حكم الخطاب لكن في حقه خاصة
ان تناوله خاصة كما اذا قال لو قال لو قال لو قال
ثم واصل فانه يخص به في حقه بل في الحقيقة يكون
لنسخه وان تناوله لامة اخص كما لو قال لو قال لو قال
على كل مسلم فخص بانه يافيه كان الفعل مخصصا
في حقه بالاختلاف لا في حقه على الاصح بل ذلك العام
بصرفه عما عموما للناس لا ولو في النصيب من النسخ
خلافا لثمة فعملوا عموم الناس باسمها لعموم الاشياء
وللعبدى خوف وهذا ضعيفان واما ان تناوله
الامة دون الفعل المذكور غير مختص لم يرد
العام القولي مختص بعموم الناس لان عموم امة
الناس اكثر افرادها بالنسبة الى عموم الاخرى
اولى جملة لثمة فاختاروا العكس وبعضهم قفوا
ويزعمون ان كتابنا **الحكمة** انما فصل من اجبته على الناس

ولم ينكر عليه فقرر مختصا لذلك العام بالنسبة
الى الفاعل بلا اشكال دون غيره من الامة للاصل
وعدم الدليل على اشتراك الغير مع ذلك وان ثبت
الاشتراف ان كان على وجه الخصوص فيتبع وان كان
على وجه العموم فالعمل به بوجوب النسخ والقضاء العام
المفروض بالكلية وعكسه بوجوب التخصيص وهو لا
مع ان عموم النسبة في الحكم افراد اكثر فخص به او
خلافا لثمة فعملوا بغيره راجعا للقول بالنسبة الى
الجميع وهو ضعيف لكن هذا كله اذا كان الفعل مترا
عن العام لثمة اذا كان مقارنا او متاخرا بزمان لا كثر
ابقاع الفعل فيه تقين كونا لفاعل خارجا عن حكم عموم
لاستحالة النسخ قبل وقت الفعل **الحكمة** المتخلف
لتخصيص الكتاب بغير الواحد وفاة لا لعموم خلافا للنسخ
وجاهد من العامة فانكروه وللحق واليهما والفاصل
فمنه فلو كانا ففصل اربع غير بينهما انما دليلنا انهما

في الحجة احدها عام والآخر خاص والقوم منهما عا
 التخصيص فيلزم الحال عليه وصافا الى ان الامر داير بين
 التخصيص وطرح الثاني والاولا وفي اشبهه
 وظهوره عرفا مع انه لو لم يجز لزم سقوط حجة خبر الواحد
 بالكتابة على ان يقوم ما دل على حجة خبر الواحد
 بالكتابة على ان يقوم ما دل على حجة خبر الواحد
 لثالثه ولا يخبر الواحد الذي عارضه الكتاب بل مقتضاه
 مرجع الخبر على عام الكتاب فضلا عن الاجماع عليه
 من قهنا نانا ونقلنا عن العصار على تخصيص عونا
 الكتاب بخبر الواحد في موارد كثيرة مع ان التعارض
 في الحقيقة ظاهري والافق الحقيقة خبر الواحد
 قرينة على مرها الكتاب عن ظاهره وهو العموم بآية
 الخصوص وظاهر ان القرينة لا يغير فيها الاكوتها
 أقوى دلالة على حق بقوى على صرف الغير عن ظاهره
 فانه كما ساق الاخر ان الامر ان التخصيص مرجع المرجح

وفساده ظاهر ولا يندج ضعفه من جهة اخرى كما
 لا لغة ولا عرف ولا شرع ولا بحجة فلا اشكال في ذلك
 بوجوده لذاتنا ان العلماء وان خالف بعضهم كل
 بالانكار او التوقف لكن اجماع الفرع على التخصيص
 كما هو ظاهر القول بالمنع من ان الكتاب يخلق خبر
 الواحد يخلق والخلق لا يعارض القطع وان لو كان التخصيص
 به كما في المسخ به والتالي على اجماعا وما ورد في الا
 من انه اذا ورد حديث فاعرضه على كتاب الله فدا
 فاقبلوه وما خالفه فرفضوه والكل ضعيف اما الاول
 فلا التعارض في الحقيقة انما يكون في الدلالة وهي
 ظنية فم سند احدهما قطعي ولا يجهل مع ان ظنية
 صدوره وان كان موجبا لقوته لكن بوجهه شيعي
 التخصيص وكثرة الوجهة تضعف دلالة العام على
 بخلاف الخبر فان كان سنده ظنيا الا ان دلالة
 انهم قد اظهروا القطع بالبرهان في الامور بالاشارة

فردود اولاً بان الملازمة ممنوعة لان النسبة بينهما
التيان ولو سلمنا كون الفخصيص اعم بقول ان شيون
لكم في رفع لا يستلزم ثبوت في النوع الاخر من ذلك
المجموع لعدم الملازمة مع استقاء العلة الموجبة للاختلاف
في النوعين الغالبة والشهرة والظهور والعرف وانما
باندرسلنا الجميع ولكن الاشباع فارق واما الثانيان
اهو من النوع ولا يلزم من تأثير الشيء في الضعيف منه
تأثيره في القوي اما الاتفاق فظاهر واما الاول فالكل
الفخصيص اشبع واكثر النسبة الى النوع لان النوع
رفع والفخصيص لا يرفع فيه وانما هو وضع والدفع
من الرفع ولا لان الفخصيص يضع البعض والنوع
الكل ولا يلزم من جواز تأثير الشيء الواحد في الامور
جواز التأثير الاقوى ولا لان للنسخ دفع العلم
استغناءه والتخصص دفع له قبل استغنائه ورفع
التخصص عن غير المتخصص كما اننا قلنا اننا قد بينا

En

القرآن مقتضوياً للعلم بان الثبوت الثاني في دمج
 اتباع ما يفهم من ظاهر القرآن على الإطلاق ومجتمعه
 الواحد على الإطلاق والتكامل متعريف لا يندفع الادعاء
 بان التعارض انما هو في الدلالة ولا يمتنع ان يفهمنا
 لتساويها في الحقيقة ومع ذلك دلالة الخبر اقوى والثاني
 بان التماثل على جهة خبر الواحد غير مخصص بالاجماع على
 الكتاب وغيره دليل على حجة ايضا وعموما ثابت
 في المقام بل الاجماع ثابت فيه ايضا والخلاف في مقام
 والثالث ان النزاع على تقدير حجة ظاهر القرآن كما
 عليه علماء الاسلام الاشارة منهم وعليه فالتعارض
 ثابت والثاني في حجة خبر الواحد على الإطلاق وعلى
 لان ادلة حجة خبر الواحد غير مخصص بالاجماع ولا ان
 هو العدة في الكتاب وعموما ثابت في هذا الباب مع
 ذلك الاجماع هنا ثابت كغيره الاختلاف غير قاطع
 في خبر واحد في خصوص ما لا يمتنع ان يكون له اثر في

وان مفهوم الموافقة يخصص المنطوق وانما اختلفوا
 في مفهوم المخالفة والحق انهم يخصص المنطوق ايضا كما عليه
 الاكثر بل لا خلاف بيننا الا من بعض الادراك القاسية
 والعبيد حيث منع منه الاولان وتوقف فيه
 لنا انهما دليلان متعارضان واحدهما عام والاخر خاص
 والخاص اقوى من العام فيقدم لانه المفهوم منها عرفي
 ولا يمتنع ان يكون العمل بهما جميعا ولا رد فاقصدهما
 على المفهوم العرفي منهما وهما التخصيص ولا يشترط في
 التساوي في القوة لكونه في الحقيقة قرينة صارفة
 فيكون في الخبر وان كان ادق من اعمام بحسب القبح
 مع ان التعيين ان دلالة المفهوم اقوى من دلالة
 لان المفهوم لا مدلول له سواء خلاف المنطوق العام
 فانه يمتثل استعماله في العموم والتخصص بل في الثاني
 اظهر لان التخصيص العموم شائع بخلاف اعمام المفهوم
 على ان المفهوم على الوجهين المعينين لا ان المنطوق العام

بل بعض المفاهيم كالمفهوم المحدود لا يشترط ان يكون مفهوم
 ان لا يقتصر عن المطلق ويبدل بان بطلان ما القول
 بالعدم من ان الخاص انما يقتضيه على العام لكون
 دلالة اقوى من دلالة العام وحينئذ لا يخلو
 ليرى ان لا يخلو اقوى دلالة فلا يجازى المفهوم
 لما عرفت من بطلان ذلك اما للتوقف من ان كل
 من المطلق والمفهوم قوة وضعفا من حيثين اذ
 في العام قوة في الدلالة وضعفا باعتبار العموم
 وفي المفهوم قوة باعتبار الخصوص وضعفا باعتبار
 المفهوم قهرا وتعادلا فلا ندر دو وان التعاد
 انما يلزم لو تعادل جهة التزج فيها المختار
 غير متكافئين لان الفهم انما يتأرجع الى التخصيص
 لشبهه وظهوره بخلاف الفهم المفهوم ولا فرق
 على المختار من ان يكون دلالة المفهوم المختصة
 او المختصة لا يخرج على قوة الدلالة كما لا بد الامسا

ولا بد من ان يكون المفهوم من الكتاب او السنة المفهوم
 او الاحاد او الاجماع المقول لكن هذا الكلام من دون
 ملاحظة الخارج واما لو اعتضد العام بالعمل اخره
 في عمل الخاص فلا يقدم الخاص عليه بل يطرح ومثله
 ما لو كانا خاصا متروكا مجردا بل لو اعتضد المفهوم
 بالعمل ونحوه بما يقوى به فيقدم ولو لم يعمل تتخصم
 المفهوم الا ان الكل كاف الشيء نحو
 النية ما يخص العام ويقيد المطلق لان المدار
 دلالة اللفظ على استعمال استعمال اللفظ
 الموضوع للعموم والاطلاق في معنى خاص فهو المتبع
 لكن لا يجدي ذلك فيها لو كان الكلام مع الغير الذي
 لا يعلم بالضمائير فانه يحتاج ناشرها الى التقيدها
 بكشف عنه من استثناء او شرط او نحوها او بدله
 لا يمتنع كافي الا في في مقام المرافعات واما لو كان
الكلام المتبع الشيء نحو الشيء نحو الشيء نحو الشيء

كافية في التخصيص وتأثيره ولذا تعامل في التذوق
 والجهود والوقوف والاطلاق والظواهر وغير هاتين
 العنود والأفعالات بالقصور بل ومثل الأقوال
 الإضافات فما تقع على وجودها اعتبارات ولا تمتاز
 إلا بالنية فيما يصير الفعل عبادة ومعصية ومبدأ
 كثرية البنية والاكل والجماع والطب والجلوس في
 المسجد وغول الحام فان يكون من الشار غسلة بالطلاو
 يقصد عدم الاجرة وهكذا **القول** فما عطف انه مختص
 والحق خلافه وفيه ابحاث **القول** الاختلاف في ان
 العام اذا تعقب ضمير مختص ببعض ما تناول العام كقول
 والمطلقات بترتيب انفسهم ثلثة قرو ولا يصل لمن
 ان يكون مالم خلق الله في اوصافهم ان كن نؤمن بالله واليوم
 الآخر ويعولن احق برؤس حيث ان الحكم الاخير
 بالرجحان قبل بوجبه لنا التخصيص لا على احوال
 العكس ليجل العا على كون الاعمال انما المرجح للضمير

الختام في الاشارات ولا على وجه الاستخدام كما ان
 جماعة بل على وجه اخر وهو ان يرجح الضمير العام و
 يستعمل العام في العموم ثم يختص الضمير بحسب الحكم
 بدليل لفصل لا يحسب اللفظ والملا لتخله العلة
 في النهاية والعهد في كتابا ثم يختص العام بوجه
 والعلامة في التندب وصاحب العالم والرازي
 لنا على الاول ان العام اذا استعمل ولو ظهر انما
 في العموم او الخصوص فالاستعمال في العموم وان
 العام كالمطلقات تمام في العموم وصرح عنه بتوقف
 على ظهور الجواز ولم يظهر ان لا ريب ان يختص الضمير
 لا بوجبه ظهور التخصيص في اول الكلام فلهذا
 العموم وهو المطلوب مضافة الى ان المتبادر من الآية
 انها مواد العموم من المطلقات فيلزم حملها على
 المتبادر ان الامر لو دار بين الامتياز والاستخدام
 المبادر الى العموم فلا ينفصل فلا يترك الا ان يكون

١١١
 واشنع واكثر ثم لو وقع الاجتماع على افعال الضمير الى
 بعض العام بالاستخدام فلا اشكال في تقديمه لكن
 المفروض عدمه مع انه لو ثبت كان القول بالاعتداء
 باطلا وللقول بالتخصيص ان الضمير لابد ان يرجع الى
 السابق قطعا فاما ان يرجع الى كل واحد بعينه والناظر
 محال لعدم الاولوية ولا استلزامه الاحمال فتعين
 ولما يصح لو كان المراد بالاول من يبيع العود اليه
 وان تخصيص الضمير بقاء عموم ما لا يقتضي مخالفة
 الضمير للمرجوع اليه وانما اطلوا الجواب عن الاول ان
 ارجاع الضمير الى بعض السابق ممكن ولا مخالفة كغيره
 وانه من باب الاستخدام وهو انزاع مسلكه لا بدولة
 ثانية باخراج وكفى والاحمال لا يختلف بين ان
 تخص العام ويرجع اليه الضمير او ان يرجع اليه
 بدون مع ان القول انه يرجع الارجاع الى الكل عطف
 الحقيقة ومن ان قال ان ابقاء العام على عمومته

الضمير اليه وتخصيصه بالمنفصل صحيح ولا يقتضي مخالفة
 المرجوع اليه وللتوقف ان ذلك من احتمال التخصيص
 وعدم ارتكابه بالجهاز اما الاول فظاهر واما الثاني
 فلان التخصيص الضمير مع بقاء مرجعه على عمومته
 مجازا ووضعه على الحقيقة للمرجع ومع فلا بد للرجوع
 احد الجاهزين من مرجع الظاهر انتقائه فوجب التوقف
 والجهز انما اعمل العام على عمومته ويرجع الضمير اليه
 فخصه بدليل منفصل من دون ارتكابه للمجازا فضلا
 مع ان تخصيص المرجع لا يجدي في رفع مجازية الضمير
 لان الحق ان الضمير حقيقة في الارجاع الى السابق
 الظاهر من سباق الكلام وهو العمود في المقادير ولا يخفى
 التراجع عنها العام الغير المخصص بل يعود ما كان مخصصا
 قبل ارجاع الضمير نعم يخص الحكم والعنوان بما اذا
 ضمير لكن عمدة طاعة لما اذا تعقبه استثناء او قيد
 او نحو في الامور **الرجوع** اختلف في الارجاع ليدرك العام

لأنه لا على أقوال والتحقق أن الواقع جوابا على السؤال
 السائل لأن يحتاج في الدلالة على معناه إلى تقديمه
 إلى السؤال الأول ولا الأول إلا أن يكون احتياجا بالوضع
 والعماد على أنهما أن يكون مساويا أو اخترا لهما على
 الإجابة أن يكون أعرف غير ما سئل عنه أو بها سئل
 لأن لا في غير الأخير منها بل التلاقي إنما هو في الأخير
 أما في الأول فهو مضمون بجواب السؤال أما في الثاني
 الأول كقول النبي وقد سئل من مع الربط للربط
 إذا قيل قيل ثم قال لا إذن فإن جوابا بعدا
 بنفسه يلزم السؤال وأما في الثاني كقول القائل
 لا أكل في جواب من يقول أكل عند ذنوبه وإن كان
 مستقلا بحسب ضمة لا أنه حسب العرف صوابا
 للسؤال بحسب عار كان يقال لا أكل عند ذنوبه
 ولما في الثاني من القسم الأول منه الجواب على السؤال
 بالاعتكاف في القسم الثاني الحكم بقصده على الضرر كذا في القسم

الثاني كقولهم وقد سئل عن الطهارة بما في الضرر
 مائة والحل بمائة فحكم فيه التحل على العموم لوجود مقتضى
 لعدم المنافع منه وإنما القسم الرابع وهو ما إذا كان
 الجواب أعرف من السؤال في عمله كقولهم وقد سئل عن
 بضاعة خلق الله الماء طهورا لا يجدر شئ إلا ما غير
 أو طهر أو لونه فاعلم الخلاف فيه والخم أن العبرة بعموم
 لا بخصوص السبب خلافا للشافعي وطائفة فجعلوا السبب
 مخصصا للعموم اللفظ والعلامة في النهاية فظهر من ذلك
 ترددنا أن مقتضى العمومات بالعرض وما يصلح
 مفقودا الأخصوص السبب ليس مانع لعدم المناقاة
 بين كون السبب خاصا والخطاب عاما إلا أنه لا يعرفنا
 زيادة الفائدة غير منافي لكون السؤال خاصا فظهر
 أمر شائع عرفا لا أصل حمل الخطاب على ظاهره مع أنه قد
 جماع الأمانة عليه فأنهم لم يزل يستندون إلى العمومات
 فيشترطون استصحابها في كل ما لا يثبت في المالك أكثر من الواجب

انما مع انه طبع في القوة والحقا لضعفه واهية **القول**
 ان السبب في السؤال هو وقوع الحادثة التي صار سببها
 انه لو صدق دونه كما هو مذهب **الاشعري** في الحكم بالحقا
 والظن لكن السؤال قد يكون محضا لمدلوله **الظن**
 في الجواب لان يكون الجواب عاما والسؤال محضا
 حتى وان العرف بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فيه
 غير المتصور فيها الشهير بها اصحابك ودع الشاذ انما
 حيث جعلت فيهم بحجة الشبهة وما به كانت لو لم
 نظر الى عموم الموصول وهو بطلان ظهور ان الموصول **الظن**
 ولا بد لنفسه على المراد بل يحمل فيوقف محضا على القوة
 وهي السؤال كما هو ظاهر **ان** قد شرط في قوله ان
 في جواب كون الجواب اخص ان يكون السائل من اهل **الاشعري**
 وعدم فوات المصلحة ناشتغال السائل بالاجتهاد وان
 فيما عرج من الجواب لئلا يلبس على ما يخرج منه كالقول
 كما في قوله ان السائل اذا كان من اهل **الاشعري**

كما يجوز ان يجيب بالعام ويترك له بالخاص ان الجواب اذا كان
 عاما فالتعدي الى غيره لا يمتنع الا بالاولوية او بعموم **الظن**
 او بعدد القول بالفضل او بتفريق المناط او نحوها **الاشعري**
 الحق ان مذهب الرازي ليس محضا سائلا كما كان صاحبها **الاشعري**
 راويا للظاهر ولا عليه انتقلت الا لما بيننا لاهل **الاشعري**
 المعارض ان المقصود للعموم موجودا والمعارض ليس **الاشعري**
 الرازي وهو قاصر صريح للمعارض لا يمكن ان يكون **الاشعري**
 او نظر فسد فان العدا لا تمنع من الخطأ مع العدا **الاشعري**
 فلا يمنع تخصيص العموم الذي يكون محضا للبرهان وهو
 مذهب الرازي ولو قيل ان هذا الظن وهو كاف في **الاشعري**
 الا لفاظنا الظن غير جازم بل هو مذهب **الاشعري** من كثر **الاشعري**
 ولو سلم حصوله منع جواز الاكتفاء بطلق الظن **الاشعري**
 كاحصل من القليل ونحوه ولو قيل ان ذلك لا ينافي **الاشعري**
 وانما في دلالة الالفاظ والارادات فالدلالة على **الاشعري**
 الظن **الاشعري**

بقدر الايمان بالخير جميعا او لا وعلى الثاني فما ان يقتض
 بقدر الايمان ببعض الزادة لا جميعها او بعض اجزا منها
 فعلى الاول نسخ والآخر لا غير لبيان من وقتنا الحاضر
 وهو غير ان الطاعة على الثاني نسخ وتخصيصا بعد
 كل النسبة الى صفة وعلى الثاني حكمه حكمه وورد في
 حضور وقت العمل والآخر التكليف بالاطلاق في كل
 اما ان يكونا غير بيان العام ولا على الثاني اما ان يكون
 النسخ قبل حضور وقت العمل ولا كما هو الاخرى فيصلى
 بقدر عدم تميز النسخ والتخصيص حكمها حكم الثاني
 فيلاحظ المراجعات الخارجية ويعمل بمقتضاها ان حصلت
 والاما توقفها او التغير على الخلاف وعلى تقدير تميز التخصيص
 كما هو الاقرب بحكمه سواء جاز النسخ او لا التامر على
 عدمه وتحويل النسخ بحكمه وهو ان لو لم يكن العمل غيره
 وعليه ينبغي ان حمل إطلاق كلامهم في الايتين جملة عليه
 كما انهم انما قصدوا على ان النسخ في كل حال لا ينافي العمل
 كما انهم انما قصدوا على ان النسخ في كل حال لا ينافي العمل

النسخ

التخصيص والنسخ والوقف على احوال وجهها الاول
 الثاني انما قسم الاول ولا سيما الشروع والكثرة
 وان قلنا بان النسخ تخصيص ايضا الا انما تخصيص في
 الاعيان اكثر واشنع من التخصيص في الازمان ولو قلنا
 ان الكثرة انما يتم في الخاص لا في الاخر لا المتقدم فان الطاعة
 من الثاني في العرف النسخ قلنا لو سلم بقولنا اننا فعلنا
 العرفا على الوجه البداهة او عدم الارادة والاول
 في كلامه الشارح غير ممكن فيعين الثاني حمل كلامه الثاني
 عليه فيما زود بينهما والقول النسخ النسخ النسخ بيان فلا يفتد
 وقول ابن عباس انما كانا خذنا لاحداث الاحداث وورد
 الخاص بين كونه مفسوخا ومخصصا يمنع من كونه مخصصا
 لان البيان لا يكون ملغيا والكل ضعيف وللتوقف
 كون النسبة بينهما عموم او خصوص ما من وجه فانه اذا قلنا
 لاقتلوا اليهود ثم قال بعدوا قتلوا المشركين كان النسبة
 بينهما من وجه واحد والوقف على النسخ النسخ النسخ النسخ
 بينهما من وجه واحد والوقف على النسخ النسخ النسخ النسخ

التصديق ولو كان عام قلنا ان عموم الاعيان وخصوصها
 اقوى واظهر من عموم الزمان وخصوصه فيقبل
 واما القسم الرابع فهو ما لو حصل فيه التاميم ^{للمفرد}
 في العمل بالخاص وهو الحق لانه لا يخرج عن احد
 الاقسام السابقة وقد عرفت في الكل انما انقسم
 لما مر من شيوعه ونزله في النسخ فحصل على الاعم
 الاغلب بل وقع الاجتماع بين الفريقين لكن هذا
 كلف ما اذا كان التعارض بين العام والخاص وانما
 اذا تعارض عامان بينهما العموم والخصوص من وجه
 نحو قوله تعالى وان جمعوا بيننا لاخمين مع قوله او ما
 ايمانكم فيلزم الرجوع فيه الى المراتب الخارجية ومع
 عدمها حكم القيد **المفرد** في المطلق والمقيد فيه
 مفد منه فصول **فصل** في المطلق ما دل على المبهة او
 شايع في نفسه لا خصوص ما دل على المبهة المطلقة كما
 شايع في نفسه على التفسير في قوله تعالى لا اله الا الله
 عز وجل لا اله الا الله عز وجل لا اله الا الله عز وجل لا اله الا الله عز وجل

الاحكام المعروفة للمطلق والمقيد كوجوب التقيد
 في بعض الصور وعدمه في غير شخص باحد هذا بل يخرج
 مع ان القول يكون الاحكام متعلقة بالافراد ^{بذلك} ومع ذلك
 الكلام فيها في الدول لا المطلوب ومرتبة يطلق ويراد
 بهما ما يخرج من شايع وانما التقيد في المطلق بالافراد
 لكن انما شايع احاطة على ما اخرج من شايع غور فيتم
 فانها اخرجت من شايع وان كانت شايعة اليهم بين
 الرقيات الموضعات وبذلك بان النسبة بين العام والمطلق
 البين وكذا بان الفرق بين انكرة والمطلق لكن للكرة
 اطلاق خاص وهو ما اراد منه الفرع المنفرد ^{في} **فصل**
 ما عدا المعرفة وهو المعروف عند اهل العربية **فصل**
الاول في اقسام المطلق واعكامه ومرتبطه وفيداعها
القسم الاول ان المطلق ينقسم الى اقسام لا نه انما دل على
 ان المفرد المنفرد على التقديرين لدا لاما مفردا او
 انما دل على ان المفرد المنفرد على التقديرين لدا لاما مفردا او

في معرض الفعل المتعارف المستعمل في المثال ومن قبيل ذلك
 ضارب الثاني وهو المركب ما انشاء او اخبار على
 الاول انما بالحقيقة كما امر والجارا من الاخبار على
 كالمجلة الخبرية المستعمل في الوجوب ومن الانشاء
 الانشاء كما استعمال الامر في المنع على انما
 او استقبال واما في هذه الجملة الاقسام واصولها
 من العلامة وجامعة حيث جرى الاقسام في الالتماس
 ان الانشاء في المطلق يختلف باختلاف المطلقان
 اما ان يقع المطلق متعلقا بالحكم المطلق او بالاحراز او
 او الاخبار وعلى التقادير يختلف الحكم والانشاء اما
 الاول فلا بد ان يقع المطلق في معرض الامر فلا يقيد
 بل يقيد العمود البدلي بمعنى كون التكليف محتملا لانشاء
 بين جميع الافراد في فردان به امتثال لانه المقصود
 عرفا ومع ذلك المقصود من سبب العقلاء وان باب التمسك
 على انما في المقتضى المنقضي في الحقيقة والواقع
 في معرضه لا في غيره المنقضي في الحقيقة والواقع

وان كان

او الاستحباب ولا في الوجوب من انشاء ان وقع
 في معرض النهي فالحال في خبر ما ويجب الاستحباب عن
 جميع الافراد سواء كان مفردا متكررا او معروفا على
 فظا واما على الثاني فلان الظاهر الاستغناء عن عرفه
 المعهود من ارباب البيان واصحاب اللغة والبيان ولا
 زيادة اجماع المهمة في الخارج لا يكون الا بجمع الافراد
 ولا في ذلك من انشاء واما على الثاني والثالث
 نحو اصل التمسك بالبيع والتمسك بالبيع اذا بلغ الماء قدر
 او تحريم شئ والبيان على الجواز لم يقترق فبقيد فيهما
 الاستغناء في كونه عطفيا واما على الرابع وهو ما وقع في
 معرض الاخبار فالبيان هو اصله ان كان متبعا
 مرتب بالرجل او رتبة رجلا نعم ربما يقيد العمود بقيد
 من القرائن كما اذا وقع في مقام البيان وفي معرض
 نحو قوله تعالى انزلنا من السماء ماء طهورا وقوله تعالى
 على كل نفس ذمها فمن انما في الحقيقة والواقع

في معرض

فلا بد على القول بالاضراف والظهور فانه على تقدير
 لا رافع الاصل في النظر اليه ولو تعلق امر مثلا بشئ لا يكون
 جزء ولا مشطاف شيئا اخر وتقدر القدر على الافراد
 الشائعة لا يحكم بها على الامور الا افراد التادئة بل يثبت
 بالاصل كون الشك في من باب الشك في التكليف
التميز قد ذكر العلاقة بينهما في ان المطلق يترجم
 الى العموم بشرط ان احدهما ان لا يكون بعض افراد شئ
 بحيث ينفصلها من البعد الاطلاق اذ لو كان كذلك
 لاضربوا الذين اليه خاصة ان خاصا خاص وان عاما
 فثابت ان يكون ذكره لاجل بيان حكم نفسه من حيث هو
 اثبات عموم لا ان يكون مذكورا لبيان حكم الاطلاق
 الى العموم انما هو لئلا يقلوا الكلام عن الفائدة والخاصة
 منفصلة ولا يرجع اليه ولا ينفق انه غير ملائم لان المطلق
 الاطلاق انما هو لا فائدة المطلق العموم والنوع السائل الا
 ان المطلق لا ينفصل عن المطلق فيكون المطلق هو المطلق
 الشائع في ان لا يكون العموم هو المطلق فيكون المطلق هو المطلق

فلا بد

لا بد
 لا بد

فلا بد لولا وقوع المطلق في بيان حكم اخر لو كان محملا
 كما هو ظاهر ولو شك في ان المطلق ورد في مقاسمه
 ان في مقام حكم اخر فالاصل الاول وينفرد على الترتيب
 الشاق فروع منها فكلوا اما امسك عليكم فلا بد
 على طهارة محل العنق وقوله اذا طهروا فاصطادوا
 بدل على طهارة العنق وقوله وبنا بان طهروا فلا بد
 على غسل الفرس بالماء المضاف وقوله ان الارض
 بظهر بعضه بعضا فلا بد على حصول الطهارة بالارض
 الفرس الى غير ذلك **فيما اذا** ان المطلق انما يلزم عمله
 على الافراد الشائعة اذا لم يبق قرينة على ارادة العموم
 السائل الشائع والنادر والقرينة المقتضية لذلك
 كثيرة امثلا بعض الافراد والنادر او التفسير بعينه
 يقتضي اخراج بعضها او الاثنين بعد المطلق ولو بالخاصة
 قبل الحكم عليه او التعليل بما يفيد العموم كما يقال لا
 ثمة كذا **فيما اذا** ان المطلق هو المطلق فيكون المطلق هو المطلق
 الشائع في ان لا يكون العموم هو المطلق فيكون المطلق هو المطلق

والاصل في التقييد كما ثبت في المتن على المقيد بما
 الاول فلان التقييد مع كونه خلاف الظاهر وجب التقييد
 في المطلق اسنادا وكيفية وانما كان خلافه الاصل محلا
 شل في شرط العباد او العقد او ايقاع فهو كالأصل
 لكن يتم ذلك في العبادات على القول بالام كما هو الاقوى
 وفي العبادات على القول بان الاصل فيها النية نظر الى
 قوله تعالى او يوافق العهود واما على خلافه فانه لا خلاف
 لكون الخطا بائع مجله واما الثاني فلان التقييد خلاف
 الاصل في كل اوقع التقييد بحكم الاصل للاصل ولذلك
 يتوغل هذه التعمد والاجارة والافقات المقررة للفرق
 والنوافل على القول في الحكم الواقع الحكم السابق كافي
 والعقد في ايام الاقامة والشرع واصل المحض على القول
 لاصحاب بقاء الحكم السابق وعدم ناسخ النافذ في الحكم
 النافذ الحكم المستكملا بامر الجارية او كسر الخبز والنفاس
التميز فانه انما هو حقيقة في انما هو في المطلق لا في المقتضى
 التعلق بالمطلق على ما هو عليه في المقتضى

في المقتضى

لان استعمال الكل في صور **التميز** ان يطلق في المقتضى
 فهو الانسان في كل ما هو **التميز** ان يطلق في المقتضى
 الكل ولكن ان كان مقتضى الحكم من شاعنا كافي قوله
 وجاء ارباب من اصول المقتضى **التميز** ان يطلق في المقتضى
 الاقارب بالخصوص **التميز** ان يطلق في المقتضى
 يقال في هذا ان لا يربى في كون الاولين حقيقة لا سيما
 في المقتضى فيما يربى في الاخيرين في الاصلين في المقتضى
 حمل على ذلك في المقتضى في المقتضى في المقتضى
 الذي في المقتضى في المقتضى في المقتضى
 انصاره في ذلك لان الاتحاد المحل اما يقتضي اتحاد مع
 الموضوع في الوجود لا كونهما موجودا واحدا كما هو ظاهر
 ولا في كون الثاني هما اذا تحقق ذلك في المقتضى في المقتضى
 الشرع ان كان من بل المحل او ما يقع الحكم فيه في المقتضى
 جعل على الحقيقة بلا اشكال كما لا اشكال في امكان استعمال
التميز في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى
 بالكلية في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى

الاول اولى الامانة الحقيقية وتوقف الحمل على اتمامها على طبق
 الفرضية وليس يقع الشك بل هو العكس يكون حقيقة ما الظاهر
 من ان حقيقة ما الظاهر على امره حقيقة ما الظاهر على امره حقيقة ما الظاهر على امره
 من التوفيق الكلية كقوله **عزير الله** على ما عارض الملوك بالقب
 وفيه لحاظ **القب** او اورد ملوك ومقدم ما ان يتخذ
 الحكم فيها او يتفق على الثاني اما ان يتخذ من وجهها او
 وعلى التقديرين فلما ان يكون امثليين او متقربين
 فلو ان الامور وما اختلف الحكم فيها او اكره ما شيا جازا
 ما شيا جازا اما لا يحمل المطلق على الحقيقة بل الامور الثلاثة
 اما الاول فله الاتصال وعدم المنعنى للتقدير بل الامور الثلاثة
 جامعة ولما الثاني كما اذا قال الحق بقبية ثم قال لا تصح
 كقوله قد انقضت المطلق بصدقها المقتضى لا شك ان
 الانشال المطلق لا يمكن الا بالقبية فان الحق موجود على
 الملك لا يتفق مع الكفر فلا يتفق الكافر كما هو ذلك وهو
 ما لو ائخذ الحكم والتسليم استبين فلو ان طاعت فاعتق
 طاعت من غير ان يكون التسليم من غير ان يكون التسليم من غير ان يكون التسليم
 وان كان لا يتفق مع الكفر فلا يتفق الكافر كما هو ذلك وهو

الامر يقتضي تحديد الطلب والمطلوب وعلى الثاني
 يحمل المطلق على القيد على الاصح لا سيما لان
 منها عرف القيد لظهور ان المولى اذا قال له اعبده اشتر
 الله ثم قال اشتر محمدا كلفهم بغيره من عرفه لغيره الا ان
 بالمقيد وعدم جواز الايمان بغيره بحيث لو اشترى
 الجاهل من مثله عاصيا او ذم العقلاء واذ كان
 كان فيلزم حمل الخطابات الشرعية عليه ولا تعاضا
 لا يمكن ان يوافقها على ظاهرها لا امتناع صدورهما
 عن التفسير ان يصرف فيها اما المطلق على المقيد
 او يحمل المقيد على الاستحباب او الخبر او النسخ والحوادث
 اولى من الجمع اما من الثاني فلكونه جازا او التفسير
 منه واما من الثاني فلان الوجوب جازا او حقيقة
 مرجحة بالامتناع الى الحق كما هو في مقدم الاثر
 مرجحة والتقدير اولى من الجواز وانما من الرابع
 في ان المقيد في الجواز كلفهم بغيره من عرفه لغيره الا ان
 اذا عرفت التكليف في ذلك فليزله القيد على الاصح

البقعة اما الاول فلا يثبت بالطلاق والتقييد
 في الجملة ولكن شذوذان الكلف به المصلحة المطلقة
 فليزوم ان ينافي ضمن المقييد لجعل البراءة معه بغيرها
 هوذا واحتمال كون المقام من باب الشذوذ في التكليف
 بل ومع جميع ذلك قد استفاض نقل الامام عن القضاة
 على لزوم التقييد ويكنى واما القول بالفتح او حمل
 على المطلق او التوقف فتصريح جدي في القسم الثاني
 وهو ما لو كان متبعا وان كان متبعا وسببا فقد
 فيه كلمة الاصطلاح الحق ان اما ان يعلم اتحاد المطلق
 ام لا فان علم بالاتحاد وجب ان يقيده المطلق بحمل على
 وان لم يعلم فلا يجوز حمل اما الاول فلما مر في الاثبات
 من التبادر او لو تميز التقييد من غيره وكونه مقتضى
 الاشتغال واما الثاني فلان الحمل مشروط بالمشا
 وليست فيه لا مكان العمل بها ولا لا اصل لزوم
 بل انما هو من باب التقييد في الجملة لا في المطلق
 كما ان العمل بالطلاق لا ينافي العمل بالتقييد

بجملته

والنقد

يقتضي تعدد المطلوب فيها كما مر مضافا الى ما مر انفا
 انما عاود الاتفاق ونفي الخلاف عن لزوم العمل بها
 جهة اخرى وفي القسم الرابع وهو ما لو ائخذ الحكم
 وكان الخطا بان مختلفين في النفي والاثبات نحو ان
 ظهرت فاعق بغيره وان ظهرت فلا يصدق بغيره
 فلا خلاف بل لا اشكال في ان الحكم فيه حمل المطلق على
 القيد كما هو ظاهر القسم الخامس وهو ما اذا تعدد
 واتخذ الحكم نحو قوله تعالى في كفارة الفهار والذين يظن
 من نسائهم هم يهودون لما قالوا انهم من ربيعة وقوله
 في كفارة القتل خطأ ومن يقتل مؤمنا خطأ فمجرم
 فالحق فيه عدم جواز التقييد مطبوعا كما كانا شذوذين
 متبعا من اوجهين لعدم المناقاة بل عليه اتفاق اصحابنا
 كما في علم العامة فيه خلاف وايقال بضعفه انه اذا ورد
 مطلق وتقييد في المندوبات فهل يجري فيها التقييد
 كما ان العمل بالتقييد لا ينافي العمل بالطلاق

في التديبات والمكرهات على المطلق على المقيد بل يحمل
 المقيد على أن أكيد الضيق إن قرأنا المقيد شرطاً
 المطلوب وذلك مشكوك في التديبات والمكرهات لأن
 المناط في إثبات اتحاد المطلوب غالباً إنما هو الإجماع وهو
 منسحق في الآداب وصعب لا يصح المقيد فيها بل يبرز العمل
 بظاهرها لأن الثاني في الشرط يبرز الثاني في المشروط
 مع أن الأصل يقتضي بقاء كل خطاب على ظاهره لعدم
 ثبوت خلافه ومنه ما ورد في النصوص من كراهة ليس
 العود في بعض من كراهة في المسئلة فإنا لا نقيد
 الأول بالثاني بل نحمله على التديبات كذا قد علم من قوله
 بالإجماع لو غير ما اتحاد المطلوب ندباً أو كراهة تعين فيه
 التقيد أيضاً بلا إشكال للمرة **الفصل الثاني** إذا ورد مطلق
 ومقيد مثله يقيد به من مضادين لا يفيد أحدهما فضلاً
 بل يرجع إلى المرجحات لوجوبها إلى تعارض الظاهرين في
 حد ذاته بل لا يقع قطبان إلا في **الفصل الثالث** في جمل
 التقيد بأن يجمع من نفساً في جمل **الفصل الرابع** في الآداب

إثبات **الفصل الخامس** أنه لا يشترط حمل المطلق على المقيد بل يبرز
 الأول اتحاد الحكم كالمقيد مثلاً واختلفوا في أن
 رتبة واكن رتبة موصوفة بجزء التقيد إجماعاً سواء كان
 عامودين أو متباينين أو مختلفين اتحاداً موجهاً أو مختلفاً
الفصل السادس اتحاد سبب الحكم كالمقيد في الظاهر تارة أن
 في عقوبة وأخرى أن ظاهرت فالحق رتبة موصوفة
 يحمل المطلق على المقيد سواء كانا مثبتين أو منفصلين
 السبب فلا يقيد فيه عندنا **الفصل السابع** العلم باتحاد الطلوع
 وإن لم يجر على ذلك التكليف إلا شيء واحد فلو لم يعلم ذلك
 لم يصح التقيد بل يبرز العمل بظاهر الأمرين **الفصل الثامن**
 اتحاد المكلف فلو كان الشارع بالطلاق أحداً أو المقيد
 المرفق لا يقيد به لعدم التنافي **الفصل التاسع** كون الأمر بالحد
 لكن لا يقيد العلم به بل ولا ظهوره بل يكفي عدم ظهوره
 من زوج الأمرين من الوجوب فلو كان أحدهما للوجوب
 من غير علم الآخر لم يقيد به **الفصل العاشر** في اتحاد المقتضى
 والالتزام حمل على المقيد **الفصل الحادي عشر** في اتحاد المقتضى

وضوحها لا يصح التقييد بلزمه الداء بل في التقييد **الثاني**
 ان لا يكون المطلق متمايزا من الشرع كونه من القواعد
 الغير المختصة بكونه كان لم يجز تقييده بل يتقيد
 سائر المطلقات والعروضات ويقدم على بعضها
 العرضا مخرج والضروري المضافين هذا التصريح
 للفاعلة فطرح او ما قبل **الثاني** ان التقييد المطلق
 انما هو في الافراد الشائعة لا في الافراد النادرة غير ان
 في المطلق نادرا وقيد النسبة الى الافراد النادرة
 لم يجز التقييد في المطلق لعدم المتابعة وايضا انما هو
 اذا كان التقييد منفصلا واسمع الانفال فلا خلاف
 بل لا اشكال في لزومه التقييد ولا في قيامه من لزومه
 التقييد بين الاحكام الخمسة والوضعية ولا بين العامة
 وغيرها ولا بين كون مقاديرها الوجوب التقضي او الحر
 او الشرطي ولا بين كونها من الكتاب والسننة او كون
 هي من اجزاء السنن المستندة اليها ولا بين كونها من
 احكام الكتاب والسنن ولا من اطلاق التقييد في ما مضى

او من بعض

او من بعض الذين وهكذا نعم لا يدخل التقييد والتضييق
 في مطلق الالادة لعقل او سمع من اجاع حصل او فوضوا
 معنوي او منقول به او محضوف بالقرينة ويجري في
 السند بخطا دون الدلالة وفي مطلق الدلالة دون
 في الجمل والبيان وفيه مطلبان **الاول**
 في الجمل وفيه مقدمة واجبات **مقدمة** الجمل لغة الجمل
 واصطلاحا ما دلالة غير واضحة فيم الاعمال والافعال
 من المفرد والمركب والمشتبه والمتوالم ويكون مرجعا
 العمل **الثاني** الحق انه لا ريب في جواز الخطاب الجمل
 وامكان وقوعه في كلام الله وكلام الرسول واصبا
 بالاختلاف في الامور اذ اظهر في وهو شاذ لنا
 الى وقوعه في الايات الكثيرة لقوله نعم والمطلقات
 بانفسه من ثلثة فرق والميل اذا عصى وفي اموالهم
 حق المال والحرية وغيره من اموالهم صدقة **الثاني**
 في التقييد في الامور المستندة اليها ولا بين كونها من
 احكام الكتاب والسنن ولا من اطلاق التقييد في ما مضى

في التقييد

في التقييد

لا مانع من ان يتخذ الخصم وهو ضعيف من احتج
 بان القصد الاضمار والامر المقتضى ان ذكر المقتضى
 ظاهرا في لغة ولا في التكاليف بالتحج وجوابه المنع
 من الملازمة ان كان المطلوب الاضمار التفصيلي في
 من الثانية يجوز ان يكون المطلوب بعملية خفية لو كان
 في الاستعداد للاشغال قبل البيان يحصل الجواب
الحق الثاني ان لا يقال لا يخفى اما ان يكون ثابتا
 او في التكليف بمعنى الاول كما اذا ورد الامر في وقتنا
 بين الوجوب والاحتساب في التكليف وهو الوجوب
 ومع الثاني مدفوع بالاصل لان التكليف لا يثبت
 بالبيان كحكم العقل ويدل عليه النقل كتابا وسنة
 وفي الثاني اختلفوا في انه هل يعتبر في الاشغال
 الايمان بالامر المشكوك حتى يخرج من العهدة بهذين
 الايمان بالتقدير اليقين او المظنون بالنقل المعبر عما
 حدث في العلم بالامر في نفسه من قبل العقل او في العقل
 انما لا يحصل في العلم بالامر في نفسه من قبل العقل او في العقل

فهرج

فهرج مقدمة وهي ان الالفاظ اسام المعاني الواقعية
 او المعلومات وعلى الاول هل الاحكام المتعلقة بالمعلقة
 عليها او على المعاني المعلومات وعلى الاول هل المعاني
 ما يمكن ان يعمل المكلف او الامر فالعروض في المقام
 ان الالفاظ موضوعات للمعاني الواقعية والعلم والمجهول
 عند وهو الحق كذا وهو المقصود والمبتدأ ومنه ما
 او شقة مفردة او مركبة بل لغايبه كما يصرح من كلام
 اصل المغتصع انما لو كانت موضوعات للمعاني المعلومات
 لما صح تعلق العلم والمجهول بها مع انه باطل ضرورة ولعم
 ما قال السيد الحق العلاقة الحق طاب ثراه ان هذا
 معلوم لا خفاء فيه بحسب العرف واللغة واما المقام الثاني
 فنزعم جماعة من الاخران المراد بالالفاظ التي عرفت
 عليها الاحكام انما هو معانيها المعلومات بقوله على الثاني
 والنساق عند الاطلاق من الخطابات الشرعية انما هو
 من كلام الله عز وجل في قوله تعالى في العلم والمجهول
 المعاني كذا في الاشارة الى المشكوك فيها ضعيف لا يحصل

لا خلاف في الحقيقة ولو لم يكن في اللفاظ الواردة في الخطاب
 أكثر من عبارة واحدة لم يجمع أن ظاهره البطلان كما يشهد به
 الصانع مع أن التبادر والنساق فيها إنما هو الواضح
 ودعوى تناقضها ممنوع بل مكابرة وإما المقام
 الثالث في تحقق فيه أيضا أن الأحكام منعقة على المعاني
 الواقعة التي يمكن العلم بها ولو أجاز الوجود والمقتضى
 فعدم المانع أما الأول فلما مر من الأصول والقواعد
 اللفظية وإما الثاني فلعدم مانع من دعوى اشتراط
 صحة التكليف بالعلم بالكلية وهو لا يقتضيه خروج
 ما لا يمكن العلم به عن الخطاب لأن الشرط إنما هو العلم
 من الإجمال والتفصيل فإذا كان التكليف به مما يمكن العلم
 به أجاز لا يوجب بقاء التكليف على الاشتغال به فلا يمنع
 في التكليف به فعله خلافا لصاحب القوانين فيجعل
 الأحكام منعقة بالمعان الواقعة التي يمكن العلم بها
 على ما لا يخفى من أن العلم بالكلية لا يقتضيه العلم
 إلى العلم بالخصوص الذي لا يمكن العلم به إلا بالمعنى

بالمجمل جاز إذا أمكن الاشتغال به بل صريح العلامة في
 عدم الخلاف فيه بين الإمامية وأما ما لا يمكن العلم به
 ولو أجاز اللفظ لا يوجب التكليف به وليس اختلاف في المكلف
 لفقد القدرة عليه وكون التكليف به وليس داخل في
 المكلف لفقد القدرة عليه وكون التكليف به تكليفا
 بما لا يطلق ومن هنا ثبت الثبوت بين المشبه والمحمول
 وغير المحصور ويتفرع على هذه المقدمة فرع كثيرة
 منها لزوم الصلوة إلى الجهات المختلفة مع اشتباه القبلة
 والاحتساب من الشعر والعظم المرددين ما كحل
 الحرف وغيره في الصلوة ومن الماء المشبه بين البحر
 والمقصود بالمباح في الوضوء والفعل إلى غير ذلك
 إذا تحقق ذلك نقول أن الخطاب بالمجمل والاشتغال
 يتصور على أنحاء لأنه أن يكون المقصود بالاشتغال
 الاشتغال بالمكلف به وعلى الثاني أما أن يكون الاشتغال
 اشتغالا بغير العلم بالكلية أو بغير العلم بالخصوص
 أو بغير العلم بالكلية والاشتغال بالعلم بالخصوص

انما ان يكون المراد غير محقق فيها الاصح في الترتيب والثاني
 فيها يمكن الاشتغال فيه من غير عسر ولا حرج وعلى الثاني
 اما ان يكون الاشكال باعتبار عدم اشتغال الخطاب على
 الفرض وعدمه او باعتبار عر وض الاشتباه بعد
 معينا او بسبب الخطأ او تضاد الامارين وعري
 الفبيان فان كان من القسم الاول فلا إشكال في
 وعدم لزوم الاحتياط فيه كالا إشكال في عدم جواز
 القسم الرابع لكونه قضا عتلا لا شرعا وانما الاشكال
 في غيرهما من الاقسام والمحقق في الجميع سوى القسم الرابع
 لزوم الاحتياط والامتنان بالافراز المشكوكه ولا ينافي
 في القسم الخامس الذي لم يشغل الخطاب فيه على الفرض
 وهو المقصود ههنا فان مقتضى الاول القوية والعري
 والعقوبة والشرعية لزوم ذلك ^{في ظاهره} فثبت جواز الكلام
 في الجميع في الصالح انما الثاني ان جعل نفسه الى انما
 في قوله تعالى انما في قوله تعالى انما في قوله تعالى انما
 انما ان لم يفتل فمعه انما في قوله تعالى انما في قوله تعالى انما
 ما كان قد

في جميع في الصالح
 انما الثاني ان جعل نفسه الى انما

كاف صلوحة مواد من غيرهما كما لو قيل انما توفوا ومع ذلك
 فانه يمكن ان يكون بمعنى النداء او بما جدد وكذا الترتيب
 كما لو قيل انما توفوا وغيره بمقتضى ما كان والثاني في جعل القسم
 واليه على الثاني بل يفتل على الاول ايضا ولا يصح وكذا
 جعل الوجب والتدب وغيرهما لو لم يكن من العبادات
 والقول لما مفرد او مركب والمفرد اما انما باعتبار ترتيب
 بين معانيه سواء كان بالاصالة او بالاعلال وما بالاصالة
 اما في المتأخرين كافي المتأخرين اسماء وفعل او حرفا على القول
 بعدم ظهوره في جميع حقايقه او فيما كان وضعه عام او
 الموضوع لرضا او ما اخذ حقيقة وكانت مجهولة
 القولان اذا كان المنقول اليه محلا لاسماء الشرعية على
 القولان الصريحة او باعتبار جعل المستعمل فيها اكالها
 الشرعية في وجه او باعتبار شيوعه ووجاهته كافي والثاني
 عند الجمهور حيث يفسر كلاما بالاضافة اليه والى بدلولة
 كالا في كلامه السبب في التدب انما في قوله تعالى انما في قوله تعالى انما
 انما ان لم يفتل فمعه

يقول الزيد ويحق العمان بكاء عارض وانما المركب فالأجل
 فيه انما اعتبار صفة او اعتبار غير صفات الاول قوله تعالى
 الذي بيده حصة الكناح المنزلة لنا الزوج وحق المرأة
 الثاني ان الخصم من القيد يجوز له ان يتصل بالزوج
 الضرب من مرقم او اكثر والصفة بين الاطلاق والتعبد
 كزبد طيب ما هو كاشل به وفيه نظر والزوج بين العطف
 والابتداء كافي والراسخون في العلم وهذا مضافا للجميع
 المضاف اليه **الشيخ** انما اخذنا من جعله وليس هو كذا
 منها الفصل في التخيير المضاف الى الاعيان هو قوله تعالى
 اعطيتكم هذه الامم وجميع ما في الدنيا فاختاروا فيه
 على احوالنا انما التوفيق الحق انه ليس بجعل في الدنيا المعظم
 ما يتنافى اليه احد هذا ان كان له منفعة شائعة يتعين ان يحمل
 على انما يتعارف لظهور وجهها من العبد والشيء
 والتبادر وان لم يكن كل نفس حامل على العود بل ليل
 الحكم على احوال الاعيان على الزيد في الحكمه في ذلك

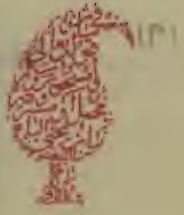
هذا هو الحق
 في التخيير
 المضاف الى الاعيان
 هو قوله تعالى
 اعطيتكم هذه الامم
 وجميع ما في الدنيا
 فاختاروا فيه

منه لا مجال

منه لا مجال وانما خير البيان عن وقت الحاجة وكذا انما
 على شئ فنعين حمله على الجميع لغير انما عن الجميع استلزام
 البيان فعلى هذا الاجمال في الايات السابقة ونحوها
 لان الظاهر من تحريم المأكول الكلد ومن المشروب شرابه
 ومن الملبوس لبسه ومن الموطوء وطنه كما هو ظاهره
 قوله نعم وامتنوا بروسلما فاختاروا فيه على احوالنا
 انه يحمل باعتماد كونها انما تتلوه بعض المراد بالمراد
 غير معين انما الاول فذلك الصريح والامتناع الحكمي في كلا
 جماعتهم مع تبادلهما بالثبوت واما الثاني فلان ظاهر الآية
 وان كان كناية بعض الرسل على كل ثلث بالقرآن
 كون المراد به خصوص المقدم الآية تكون مجمل في نفسها
 مبتدئة بغيرها ومنها الاصل في الشبهة كالمسألة الأولى
 ولا صلوة الا بقراءة الكتاب ولا كفاية الامور فاختاروا
 فيه على احوال اصحابها عدم مطابقة لان المعنى ان كان
 في ذلك الوجه كمال الامور التي لا يمكن ان يكون لها ثبوت
 الا في استعمال كمالها كالتفاني او كمالها في ذلك

ممكن ويظهر الحمل عليه وان قلنا بظهور وفي الامر كاه
الامر وان كان المنفى من الامكان فكا السابق وان كان
 من غيرهما فلا يمكن بقاها على ظاهرها لوجود الاعتنا
 بدين ذلك القيد فحين ارتكاب مجاز وهو متعلق
 كالصحة والامر انما الغضبية لكن اذا تعدد المجازين
 ما هو الايجتهاد والامر في الصحة او في الاجزاء او في
 كاه هو ظاهر فحين الحمل على احدها واما لو كان غير ذلك
 الشرعية فان لم يكن له الامكان واحد هو لا غلبة لفا
 ولا شهادة لحدود في قذف حمل عليه ولا فان يتاخر
 معنى خاص كفي الفائدة في مثل الامانة والله ولا كلام
 الا اذا اعد ولا علم الا ما تقع او الكمال كلامه في الا
 السريه في بابه عليه لظهوره ويتاخر وان اعتد
 من شره خاص كفي قوله لا عمل لا يثبت لا احتمال ان
 في الكمال او الغضبية او الصحة لا يثبت على الاثر
 في كل حال الامر في كل حال الامر في كل حال الامر في كل حال

عليه معظم الاضطراب لا يكون المراد رفع احكام الخطا
 مطا كما اختاره لغة فيكون المراد دفع نفس الخطا والسيان
 والنسيان وعصمة الامه كما اختاره العبد
 فانها صحت لان الظاهر من قوله رفع احكام
 الموانع فلا ان كولي اذا قل له صحت رفعه
 الخطا والنسيان في امر او امور فهو من رفعه
 الموانع بالذمة والعقوبة لا غير واذا كان كل يلزم
 حمل كلام الشارع عليه كاه هو ظاهر واما الجور
 فلا يتبادر واستلزام عدمه الاجمال والبيان مقدم
 عليه فلا يبال فيه اصلا ومنها اللفظ الوارد في كلام
 الشارع ولم يضع شرعا ولفظ جعله الفاصل
 مطا والغير الى اذ ورد في النهي والحق لعدم مطا
 محمول على المعنى الشرعي لظهور ان الشارع لم يكمل
 يكمل على اصطلاحه ولان ما عدى المعنى الشرعي
 الى عرف الشارع معنى مجازي لا يجوز الحمل عليه بل هو
 القرين الامر لاستعماله في كل حال الامر في كل حال



حجة اخرى مع ان الغلبة تكفي ومنها اية السق وجمعا
 باجماعا باعتبار البدوالة باعتبار القطع والحق
 مطاما باعتبار اليد فلا يكون حقيقة في جملة العضو
 في الشكيب عند الاطلاق للتبادر ووجهه سلب اسم
 البدن عن اجناسها ووجهه اطلاق الجزء وبعض البدن
 دون الشكيب من الاستفهام عن قل يبدى ويظهر
 لو كان موضوعا لكل من الامور الكشاذع فيها الصبح
 باعتبارها ايضا مع ان لا شئ في كون حقيقة في الجموع
 حقيقة في غيرهم ايضا الزم الاشارة المرجوح بالسبب الى انها
 انما يتصور في موضوعا باعتبار القطع فالظهور في الاشارة
 وكون حقيقة في قطعها في غيرهم لا في غيرهم لا في غيرهم
 الاشارة ووجهه سلب القطع عن الجموع بدوالة لا بدوالة
 فيها اصلا والسبب ان البدن يطلق على العضو كما لا ريب
 اجناسه حيث يقولون غوصت يدي في الماء الى الابدان
 والاشياء التي في الماء لا بد من كونها اجناسا

اتم ومع ذلك فتم تحدي الجملته موقوف على القرينة
 ان القطع يطلق على الاشارة وعلى الشق والاصل والاطلاق
 الحقيقة والجواز لا بد من مجرد الاطلاق الاحمال
 بل انما يلزم اذا لم يكن ظاهرا في البعض وتقع الظهور
 كما هنا فلا يمكن مع جميع ذلك يمكن ان يقال بالاجمال فينا
 باعتبار المقدار الذي يقطع لعدد ظهوره من الاشارة
 ومنها العام الوارد المورد المدح او الذم او الرجحان
 الشائعية باجماله وهو ضعيف لان مقتضى البيان ان
 العموم موجودا لما في مفقود وذلك لان للفظ
 العموم في الاصل في الاستعمال حقيقة ومنها الجمع النكح
 نحو اصله يدل اذ لم يعم بعض اجمال والحق عليه لا في
 القدر المشترك بين من اشارة ولا لانه على خصوص واحد
 فانما الفرق في صلوحه كل واحد من احاده كما لو قال اكرم
 ابناء خديجة من اكرامهم كان من اجمال لكل ابناء
 اكرامهم من اكرامهم من اكرامهم من اكرامهم

مخرج القول من اركان الحقيقة
من حيث هو حقيقة لا من حيث هو
بمعنى ان كان له حقيقة في ذاته

لا قطع الطلب **ويضا** ما اذا ورد من الشارع لفظ
يمكن عمله على ما يفيد معنيين او معنى واحدكم كذا
واخرى بل هو عمله على الاول واضطرار كلامهم في
الشرع والتحقق ان الشارع ان كان في المستعمل
غير الاجمال لان المفروض كون اللفظ مشتركاً ومفرداً
بين المعنيين بعد الدليل على اليقين فاللفظ مشترك
لا يحصل عليه لفظ الا اذا عتبرنا احدهما بالخاص والآخر
كان الشارع في الوضع فهو في الاجمال المعلوم كونه
في احدهما مجازاً لولا انهم ان ترد بين الاشياء
واللفظ والتحقق والتمايز حكم بالاول لا لوليت
الاعتناء بجانين وكانا متساويين واذا واحد
والاخرى حينئذ يكون اللفظ مجسداً ايضاً ولو كان
احدهما حقيقياً والآخر مجازاً بقدر التحقيق لا شك
لاصالة الحقيقة ولو دأب الامر بين حمل اللفظ على
حدهما فيكون اللفظ مشتركاً فيكون العمل مشتركاً
فيما لا يتعين على الاول ان يكون مشتركاً فيكون العمل مشتركاً

الزمن

الزمن

المشقة في المبين وهو ما انفتح المراد منه في قوله
والمبين الكسر بالوضع غيره وفيه ابحاث **الاول**
المبين يقسم الى ما يكون مبيناً بنفسه الى ما يكون
مبيناً بغيره فالاول نحو قوله الله بكل شيء عليم والآخر
المخصص بالفصل والمقيد به نحو احل الله البيع وقد
تكرر القول المفرد والمركب والفعل وليس بمفرد الا
تفسيره بقسام الادلة الشرعية لان الاجمال والظهور
من عوارض الادلة فتخصص المقسم بعضها مع جزئياتها
في الجمع تحكم واما المبين فيقسم باقسام الادلة الشرعية
وبغيرها ما يفيد الظن والظهور اما الاول فظاهر اما الثاني
فالان ايمان ما قرينة القبين خاصة او اعم من القبين
معاً والظن كاف في القرينة فافضل ايضاً الظن **البيان**
الا ان المشهور منه والمبين بوجه آخر فانه اما قول الله
او قوله القول اما مفرداً او مركباً القول المفرد كما لو كان
بالشرع المخصص بغيره كقوله احل الله البيع

بالواضحة وشيئا بغير الواضحة او شيئا بالواضحة
 فالاول الكتاب وعقد الاصابع اما الكتاب فقد يكون
 من الله تعالى كسب في اللوح المحفوظ وقد يكون من القوم
 والائمة واما عقد الاصابع فكما قيل في رسول الله
 باصابعه وهو يستحيل من الله سبحانه والشافعي لا يثبت
 الا الواضحة لقوله تعالى ولا شيء الا بالواضحة
 كالقول في هذا الفعل بيان لهذا الية او يقول صلوا كما
 ترون في اصلي لكنه اما ان يكون من جهة او من غيره مع
 التميز واما الترتيب فليس على عدم الوجوب وعدم التميز
 معا وعلى احد او لا وهو ان يفسد ان الركعة اذا
 الى الشائنة ويضوي صلوة فيعلم ان التميز ليس
 لاستحقاق الزمان بل الواجب منها ان يكون من حكم واحد
 فيعلم ان ليس فيها حكم شرعي ولكن انما يتم اذا كان وقت
 الطاعة ومنها ان يكون الخطاب متساويا لا ولا تميز
 في كل واحد من هذه الامور فاعلم ان الواضحة هي التي
 في كل واحد من هذه الامور فاعلم ان الواضحة هي التي

حكم

حكمه حكمه فيكون منسوخا مطلقا **الحكم الثاني**
 انه لا خلاف في جواز البيان بالقول ووقوعه من اقدم
 الرسول واما اختلاف في جوازه بالفعل في المحل
 للاطلاع المحل في الذب عنه من الامة وهو موقوف
 كنية كالصلوة والجمعة والوضوء وان جاز بالقول جاز
 بالفعل بطريق الى القول بغير التبيين للناس اتم اليهم
 صدق البيان على الفعل عرفا خلافا لبعض العامة قد
 الى ان البيان لا يقع بالفعل بقوله على ان الفعل بطول
 فلو بين به لزوم تأخير البيان مع امكان تبيانه وان غير
 وضعت من وجوه يعلم كون الفعل بياننا بالضرورة
 قصده وبالدليل القطعي ان يقول هذا الفعل بيان لهذا
 المحل وبالدليل القطعي ان يذكر المحل وقت الحاجة
 ثم يفعل فعلا صحيحا لان يكون بياننا لا يفعل شيئا
 فيعلم ان ذلك بيان بالمحتمل والالزام تأخير البيان عن وقت
الحكم الثالث في جواز البيان بالقول في المحل

في المتن

او مثله بل كفى كونه محمداً ولو كان متخلفاً من غير الله
 فيصحح اليان كان اليقين واليقين قطعين مستل
 او قطعين واحد هما قطعا والآخر قطعا سواء كان اليقين
 رافعا للاشكال او رافعا للظلال اذ كان مخصصا او قسما
 للمؤمنين وانما يخصص الكتاب والخبر المتواتر بنفسها
 والواحد الثاني ثبت كفاية مطلق المحبة وليكان
 وبالأول فلهي الثاني ثبت كفاية المساواة وهل
 بشرط المساواة اعتبارا لا لثبوت خلافه والحق ان المحبة
 بالفتح ان كان محمداً كفي فبما انه تعبير واحد لثبوت
 بادي ما يفيد صحة على غير وجوب العمل بالزجر
 كان ظاهرا في احدهما كالعام والمطلق وجب كون المخصص
 والمقيد اقوى دلالة من العام والمطلق في الدلالة على
 والاطلاق اذ لو تساوى الزجر والوجوب ولو كان مرجوحا
 اذ الزجر المرجوح وهو باطل فحينئذ يمكن انما يحل
 الزجر المرجوح وهو باطل فحينئذ يمكن انما يحل
 الزجر المرجوح وهو باطل فحينئذ يمكن انما يحل

واجب بطريق حكم المبتدئين يتلوهوا فيه بل اضطرر به
 كمالهم والتحقيق ان اليان يطلق مارة على اليقين بال
 وهو ما به اليان من الفصل والبركة وهو لها واخرى
 على اليقين وهو فعل الله او فعل الرسول والامم والوا
 بين اليقين واليان بالمعنى الاول غير لازم لان اليان
 بايجاد الصورة او ايجاد مرقم متعب يوافق الواجب لثبوت
 وانما المعنى الثاني فكل ايهما الخوان في ان المكلف به
 ان كان ما يقدر المكلف على الامتثال به من غير تفريط
 على اليان فلا اشكال في عدم وجوبه لعدم المقصد
 وان كان مما لا يمكن له الامتثال به الا باليان فهو
 واجب وان كان اليقين بالفتح والعباد او سندا او
 او محققا او باحوا والامر القبيح في الطلب والتكليف
 لا يطاق في الواجب والحرم في الغلبة وفي غيرها من
 الاحكام ايهما اضاف الى عموم قوله فبما بلغ ما انزل اليان
 بنفسه انما كفى **البيان** انما كفى **البيان** انما كفى

انما ان يتوافقا او يتخلفا وعلى الاول ان يعلم ان
 او يحصل في الاول على تقدير ظهور التقديم والتأخر
 الاولين انما والتاثيرا كما في مقام سواء كان دون الاول
 الاولين سواء كان التقديم فولا او فضلا لان الاول حصل
 البيان ولو كان دون والتاثير ليس بينهما تضاعف والا
 حصول الحاصل يكون مؤكدا وان كان البعض في الكثرة
 لان التكرار يضيى البيان مع ان الاثر اثنان فما سبق
 بالانكشاف الاصطلاحي لا في مثل المقام خلاف الشيخ
 القول في التقديم او التأخر والبيان في حكمه كونه كل
 بياننا فالعلم يحصل الاول بيان التاثير كما في ان
 ادون من الاول الكل ضعيف على تقدير المعية يكون
 بياننا الاستداده الباطن يكون من باب اجتماع المقدمات نعم
 في احدهما اجزا استدبيان ذلك الجوز اليه في التاثير
 بان احدهما بيان والاخر مؤكدا وان لم يعلم بالخصوص
 فان كان من التاثير كما في مقام سواء كان دون الاول
 خلافا لافضل في كل واحد من التاثيرين

وهو ما اذا اختلفا في مكان بالزيادة والنقصان
 تقدم احدهما كما في عن ان بعد ان يخرج قال في
 في المحنة فليطعوا الله واحدا وليس سجا ولعدا
 ودعى عن ان من طلاق طلاقين وسعي صغير في
 الاول لكن يحمل الزايد على الاستحباب سواء تقدم او
 يكون في العلم ووفق بالاصول والقواعد على تقدير
 بتاثيرها يكون احدهما بيان او الزايد يحمل على الاخر
 لما مر ان كان بيانين يلزم فيها الرجوع الى المراتب
 كما هو الصواب في المتعارضات للتكافؤ **في بيان**
 ان الفعل الذي يصدق من الجوز في مقام البيان ان علم
 في اوجدهم اعتباره فلا اشكال بل وان ظن احدهما ان
 الظاهر كما في الفرض وانما ان شك في فرض الحكم باعتبار
 وكذا لو علم اشياء الجمل على طيات ومصادرات يحصل
 الشك في البعض انما والجواب عن ذلك كالسوق في الصلوات
 في التاثير في التاثير في التاثير في التاثير في التاثير

الايمان به مانع من الاطاعة والامتناع عن الايمان
 بالانبياء بهما خلاصا لصاحب القلوب فحكم بغير الجزئية
 والوجود كما ان الله تعالى هو موصوف لان المقام من
 الشك في التكليف والاطاعة على لزوم البراءة البقية
 واصالة البراءة وعدم الجزئية معارضة بشاها رجل
 فكيف معية العبادات كما حكم في نفس الاحكام وقيل
 مع الفارق لان الشك في الاول من باب الشك في المكلف
 وفي الثاني من باب الشك في التكليف واختلاف حكمها
 ظاهر مع ان التركيب هنا يستلزم معارضة المصلحين فيه
 لو ان دفع الحكم عما شئت في قوله دون ثمة ولو تردد
 فعل من افعال الايمان بكلمة الاستقامة بين الجملة
 بل هو حمله على الثاني على وجه الوجوب جزا او شرط اعلا
 باستصحاب الاستفعال وانما البدن من افعال الايمان
 كما ان في طريق الرجوع امر فالاصل فيه الايمان
 انما هو من افعال الايمان بالاطاعة والامتناع عن
 الكفر في نفس الكفار من المصطفى والاسم فاستمر

الجزئية

الشخصية الجمالية كطاعة اللسان والامر في الايمان
 وهو ما لا اعتداد به وان كان من غير ما فيه من ولو
 في اعتبار حكم بالعدد ولو شك في الركبة او الشريطة
 حكم بالنوت واول منه لو لم يوجد شرعا في ذلك الحكم
 في شرط ولو شك فيكون شرطا وجوديا او اعتباريا حكم
 وذلك كله لقاعدة الاشتغال واستصحاب التاكيد
 في الامتناع صدق الاطاعة به ومنه **الشرع**
 بغير الايمان عن وقف الحاجة غير جائز لاستلزام حوا
 مسلط الاحكام الاخرى بالجهل والنفور والعبث و
 القناعة في الخطاب في كماله هو ما هو مخصص الكواجب
 التكليف على الاطلاق وفيها وفي السلب والكره فيجب
 الطلب مع ان صدقها عن الحكم يمنع فكيف عن الله
 فضلا الى الاماعات المتعارفة من الاخلاق في الامن
 من الاعمال الاختيارية فانكره لوجوه طيبة وانما عن
 في غير افعال الايمان كما ان ما كانا افعالاً ان شاء
 فانقلبت افعالاً اخرى فانقلبت افعالاً اخرى

ان الاول باعدام مانع من الاعتقاد لا يعرف ولا اعتقاد
 اعتقادا قاعدا مانع من مسمى الخيال لا يقتضيه
 فضلا عن وجود مقتضى وهو ان كان هناك العرف بالخطا
 بالجل والخيال به لكونه في المصطلح بحسب الخطا بالاعتقاد
 لا سيما انهم الكلاوي يوطئ على الفعل الوقت الحاجة لمعنى
 الى الشوايات الاخرية وانما عرفنا فليس هو ويعد في
 والاعتقاد لا يوجب كذا فيجب ان يكون في الوجود
 جازا لانه لا يعدم العقل بل هو مطلق بكونه في
 من الامور ليس في الباطن المتعلقة بالجلان كالحال في
 كونه من المستلزمات وانما شرط انظر الى كل الكلاوي
 المنع والعقل واللفظ وقد عرفنا انما يجب انما
 فاعلم مانع من الاعتقاد لا يعرف ولا اعتقاد لا يعرف
 على اعتقاد وانما اعتدوا عرفنا لعدم تفرق بين الاعتقاد
 انما هو في الخطا ايضا الى الفرض وعدم تفرقها عن
 الى كل الاعتقاد من مسمى الاعتقاد لا يعرف ولا اعتقاد
 انما هو في الخطا ايضا الى الفرض وعدم تفرقها عن

في العلم

في العلم في العلم والمفروض وجودها عند الحاجة اليها
 على ان يكون في العلم لنقل ولا تلبث العرف بغير الاعتقاد
 وانما شرط لا يقتضيه المانع عند الحاجة الى العلم
 وانما شرط العلم في العلم وقد عرفنا فليس هو ويعد في
 شرطا وانما الثالث وهو عدم اعتقاد في الاخبار في العلم
 مضافا الى اعتقاد العرف وهو ان ان احد هذين العلم
 الفصل في الاخبار اما اعلام الخطا باصل الخبر ويعبر عنه
 في العلم بالعلم بالعلم او اعلام العلم بالمعلم به ويعبر عنه
 بالعلم بالعلم ولا يشك ان شيئا منهما لا يعرف ولا يعرف
 اليه بل وقت الحاجة اليهما مقارن الخطا بغير اعتقاد
 فيها بالخطا لا يكون بدو الاعتقاد لا يعرف ولا اعتقاد
 مع ان العلم بالعلم بالعلم انما هو في العلم بالعلم
 للاعتقاد والاعتقاد عن موضوعها بغير اعتقاد لان العلم
 والاعتقاد على ما هو الظاهر من اللفظ الكاشف عن العلم
 في العلم بالعلم بالعلم او اعلام العلم بالمعلم به ويعبر عنه
 بالعلم بالعلم ولا يشك ان شيئا منهما لا يعرف ولا يعرف

بدن الدلالة على ازالة البليد بغيره على ان يكون
 للتحقيق وهو غير مطابق للواقع اذا الواقع تعالى الزيادة
 بالبليد والذات في ذلك بغيره كل من اطلع على الواقع وذلك
 حكم العالم في الحقيقة بغيره من الاجزاء من الواقع والحق
 بالنسبة على الاطلاق انما في الجمل فان لم يزل في الجمل والخطاب
 بالزحمة من غير بيان في الحال والخطاب الجمل وما لا ينفك
 في الكل على هذا الفساد وقام بها الظاهر في الواقع والخطاب
 خطاب الحكم بلفظ الحقيقة وهو لا يرد على ما هو في نفسه
 فنية على المرد وهو صحيح بل في ذلك لا على غير المرد في
 الاصل في اللفظ على معناه الحقيقي والجواب عن الاول
 انه في ان الاصل مع الفارق انما في ان لا ينفك المصلح في
 الضيق لا ينفك في مناسباتها في الجمل وعن الثاني
 انما هو باعتبار لزوم الاخر في الجمل ويحتمل منع في الثاني
 فيكون انما ينفك اذا استقر الظهور في المظاهر لينة كما
 هي في الحقيقة من الظاهر في ان الحقيقة في المظاهر في المظاهر
 هي في الحقيقة من الظاهر في الحقيقة في المظاهر في المظاهر

العلم

الظهور ومنه بان المراد الاصل في قوله الاكمل في
 الانفعال الحقيقة في الظهور وهو على ان يتفاد
 القضية لان يكون المراد بان اللفظ مع فوائده في
 ويحتمل من الجمل على الحقيقة لا على ما في قوله في قوله
 به احدها اعترف بالباطل مع ان عمله على الحقيقة في
 لا يظهر في ذلك وان المراد بالاصل في اصل الحقيقة
 هو الظاهر وهو لا يتم الا من الخطاب مع ان من المسلمات
 ان من موارده ما لو شئت في ازالة الحقيقة ولا يتحقق ذلك
 الا من الخطاب وقيل وقت الحاجة في سائر الاقسام
 ذكرنا الجمع في المصالح **الثاني** لا يفسد الجزاء العود بل
 من الظاهر ان وقت الحاجة في المضافة الى ان يتصور
 في غيره ولو تفقد الماعرف من جوازنا في البيان وعن
 بعضهم وجوب عقاد العود من اجل ظهور المصالح
 ظهر في التقدير وفساده ظاهر **الثالث** في الظاهر في
 من موارده ما لو شئت في ازالة الحقيقة ولا يتحقق ذلك
 الا من الخطاب وقيل وقت الحاجة في سائر الاقسام
 ذكرنا الجمع في المصالح **الثاني** لا يفسد الجزاء العود بل
 من الظاهر ان وقت الحاجة في المضافة الى ان يتصور
 في غيره ولو تفقد الماعرف من جوازنا في البيان وعن
 بعضهم وجوب عقاد العود من اجل ظهور المصالح
 ظهر في التقدير وفساده ظاهر **الثالث** في الظاهر في

منها ما ليس معلوم عندنا مع عدم القرينة وهو ما
 من وجوده وما ذكرنا بان عدم جواز الخطاب بالهنا
 من الخاسر خلاف في هذا تقدم بين الخطاب المتأد منه
 بظاهر من الرسول والاشارة كما هو ظاهر لا يترحل
 عليه ما هو ظاهر عند الخطاب بالاختلاف وذلك انما ان
 لا يكون من شأنه ان يدور على الثاني اما غير ظاهرة خاصة
 معاول الا ان باطلان كائنت وكذا الرابع لان المجموع
 ظاهرة متعين الثالث على ان الغرض من الخطاب نفهم
 والذلة على ما هو المراد عرفا ولا يراه من المثال
 وثالثا اذا تعدى عمل اللفظ على ظاهره وجب الاعتدال عند
 على غيره والا لزم الالفاظ واللفظ كلام الحكم ويطلق
 ويصح فاما ان يكون له حقيقة واحدة او متعددة فان كان
 فاما ان توجد عدة قرينة تدل على ان المراد امر معين غير
 الظاهر يدل على ان الظاهر ليس له اطلاق الا في بعض
 من الامور فانه لا يمكن ان يكون له اكثر من معنى واحد
 انما اذا لم يكن على اجزاء كثيرة اما امر واحد متعين

او الظاهر

او الظاهر او القريب او كونه اعظم مقصودا لبعض حمل عليه
 والا لزم الالفاظ او حمل اللفظ على الموهوم او الغلط
 التجميع ظاهر ان لو كان معينا او كانت جميع محاذات
 او كان معينا ولو قرينة على عدم ارادة فاما ان يدل
 التقدير على عدم ارادة بعضها على وجه لا يفي الا واحد
 لا يدل على الاول بل يترحل على الباقي والا لزم الالفاظ
 او حمل اللفظ على الغلط ويطلقا فظاهر وعلى الثاني
 بما لا يمكن ان لها ان تكون محصورة او غير محصورة
 المرجح وتجلان الجمع بين الظاهرات وسواء كانت القرينة
 ان اللفظ بعضه ادم الا ان ذلك لا يقتضي ارادة بعض
 الامر لانك لا بد من بعض الامر لعدم الملازمة ولا مدحها
 لعدم الشافعية نعم لو كانت القرينة على عدم ارادة البعض
 لا تدفع بعض الامور تحت الخطاب ويقين ارادة كل من
 المختصين وعلى ذلك يلزم على الخطاب المتعين بدفع
 الاثر في لفظ الامر الفاعل الكامل كما هو ظاهر من خلاف

فخص فيهم التحسين بما كان له من غير خصوصية
استماع ارادة الجميع مع تعذر حصولها علينا والعلامة
والترتيب فيكم انما على تقدير كونهم محصورين في العمل على
الجميع بذلك على قول من جوز استعمال المشترك في مقابلة
والكل ضعيف وانما ان كانت الحقيقة متعددة ولم يكن
ارادة شيء منها في تساوت ولم يكن في رتبة معينة لشيء منها
يكون الخطأ محتملا وان خالفتم عما ذكروه بالرجحان لما
ان كانت الحقائق بعضها ارجح من بعض الا على ما عارده
العضو سواء كان مسلوبا لمجاز غير هذا او ارجح من غيره
لتقدم حقيقة على حقيقة غيره واذا ثبت عدم ارادة هذا
من الحقائق تعين الحمل على هذا وهذا والعلامة الواضحة
ضعيفان ولما لو لم يكن له حقيقة اسلا ولم يكن ارادة
ما صار استعماله فيكم كغيره من ارجح المجازات البينة
نقطة اخرى نبوت الحكم للغير لما نزل الادل على ارادة
للمعصية من الادل الشاغل فيكم كما نزل الادل على ارادة
من اللفظ على هذا او على ذلك من غير ان يكون اللفظ حقيقة

ولذلك انما بان نبوت حكم المجزئ الاخيرين بالاجماع لا بدليل
على ان المراد بالاخوة في الآية الاعمال هو اعم خلافا لما
والبرعي وهو ضعيف **الثاني** لتفاوت في اذهاب
الاولى ما يقيد القطع لم لا يقدّم الكلام فيه حقيقة
من ان الحق عدم افادتها القطع بنفسها نعم وما يقيد
بالنظر الى القرين بما يمكن ان يكون النزاع لفظيا **الثالث**
فيما يصح فيه التاويل وفيما لا يصح علم ان الدليل الذي
يمكن فيه التاويل انما هو دليل النقل دون العقل لانه
لا يمكن فيه الخلاف والاختلاف بخلاف النقل فلهذا
جاء بان فيه ولذا الوضع التعارض بين الدليل العقلي
ويجب العقل المعنى الا اذا كان النقل صليحا فلا يمكن فيها
التعارض لاستلزامه مفاسد كثيرة ويشترط جواز التاويل
ومعنى ما هو احد هاتين ان لا يمكن حمل اللفظ على ظاهره
فيكون العمل عليه وفيما نأمن ان يكون اللفظ عاما لا لشيء
يكون هو اعم من العمل به كما يكون اللفظ عاما لا لشيء
بما يظهر من ظاهره او من غير ان يكون اللفظ عاما لا لشيء

على ظهور الغطاء من أوله لا يكون وهذا **القول** في حلة
 السابلات مع الاستشارة لا ما هو الحق فيها **القول** في حق
 من سئل عن حق وقد سلم على عشرة فنفذوا مسلماً أن يعان في
 سائرهم فإنه يجوز عندنا وعند الشافعي على ظاهره **القول**
 ما هو لا يخل في ذلك من أن الكافر إذا تزوج أكثر من أربع
 ثم أسلم تحرق في الدنيا أربع مائة من عقابته سائرهن مائة
 عقدهن يوم يترتب عليه إصحاها وإن الشافعي خلاف ذلك
 فإنه لا اختار صحة كساح الأول من الزنا على الأربع تأويل
 ذلك بناءً على أن ذلك هو حمل الأنثى على ابتدائها
 والمعارضة على ذلك النكاح وحمل الأمر بالإسالة بابتداء
 الأول والمعارضة على زيادة غير من الحمل على أن النكاح
 كان واقعاً في ابتداء الإسلام قبل حصر هذه النساء في
 فكان ذلك النكاح واقعاً على وجه الصحة والكل متعريف **القول**
 قولهم فاطمة مستبين مسكيناً فإنما هي خفية أو لوجه بانه
 طاهر ولا يخرج من النسب ثم روي عن عائشة أنها قالت
 فاطمة بنت عبد الله لعائشة بن أبي بكر بن عبد الله بن أبي بكر

مسكيناً يوماً واحداً ما بين دفع حاجته مسكيناً واحداً مستبين
 يوماً واحداً ما بين دفع حاجته مسكيناً واحداً مستبين
 المسكين هذا العدد كما عليه علمنا بالاصالة لا يخفى **القول**
 عن القاضى **وفى** قوله تعالى وأعلموا أن ما عنكم من شيء
 فإن الله غنى ولا رسول ولا نبي **القول** في أن ما عنكم من شيء
 دوى الفري على الفقر آفة منهم القائلون أن المقصود
 سد الحاجة ولا حلة مع الفري وبقد الحاجة بيان قول الله
 على أنه عطل لفظ العموم مع ظهور أن الفري برفع **القول**
 سبب ما لا يستحق وفيها فضل **القول** في أن ما عنكم من شيء
 لم يثبت عليهم من الليل فلهذا أبو حنيفة على صوم اقتضا
 التذوق عند الباقين بأنه نقي دخل على نكرة فمع ولا يمين
 من إلى الغنم إلا الصوم الأصلي وهو الفري والقطوع **القول**
 غير زاد فلم يبق إلا الفري الذي هو ترك في الدين وهو
 رمضان فاما القضاء والتذوق فما يجوزان بأسمائ
 كان روية الصوم فلهذا ما قيل مسكيناً مستبيناً كما في نظر
 فهاذا الوجهين أو في القاضى المراد بالحق فاضلاً

بأنه لو وجد التلبيق اشياء الحكم منها اشياء الشرط لكان
 التلبيق نوعا يوجب تنزيه كلام الحكم منه وتخصيصه بغير
 والتلبيق ان المدة الثالثة على وجه مفهوم الشرط احصاها
 ثبوت التلبيق وجوده على ما دام السبب وهو العلم
 فلا وهو المجموع لما عرفت من ان المدة الثالثة هي المدة
 الثالثة على السبب محضا بل ان شرطها باسالة العلم
 ويكنى ولذا ثالث ان الامر المعلق بكلمة ان علم من علم
 الشرط لا يترتب له لوجوده ولا مستلزما له فلو لم يستلزم
 العلم العلم خرج من كونه شرطا والاولى ان كل شيء شرط
 لكل شيء وهو باطل اتفاقا لان كلمة الشرط هي وان ادان
 الشرط باتفاق اتفاقا وينوزن ذلك ان ما يمتنع بهما شيئا
 لما يمتنع والاصل في الاستعمال المتعارفة وان الشرط ما
 باشتاقه الشرط لاتفاق الفهماء حواله في الاصل
 علم الفعل وان قول القائل اعطيتك ذلك وهو ان اكره
 يجرى مجرى قولنا الشرط في اعطائه اكره ان اكرهه والخباء و

الشرط

من هذا

من هذا اشياء الاكرام قطعا فيكون الاول كذلك والكل
 ضعيف اما الاول فلان اشياء العلية والمستلزم من
 مستلزم الحق ان مدخول ان علة لوجود الشرط مستلزم
 له كالمستلزم وما دفعه من انه لو لم يستلزم العلم العلم
 خرج من كونه شرطا سره ود بانه غير محقق لاننا علم بانه علم
 العلم العلم ولكن لكونه سببا لا شرطا مع انه ليس في
 المقام لفظ الشرط حتى يلزم من علم استلزام مدخل العلم
 التخرج من الشرطية بل المراد في الشرط المطلق في المقام
 انما هو مدخول كلمة ان ومفاده لعله وعرفه كاعرفت
 السبب لا الشرط الاصول علم سماء الصوابين على اصطلاح
 بالشرط فالشرط المعام في المقام انما هو على مصطلح الصوابين
 لا الفهماء والاصوليين ومنه بان الجواب في القائل
 بل التلبيق انهم فان فيه خلافا بين اصطلاح الفهماء والاصوليين
 صوابين والفهماء الاصوليين فان المصطلح على يدهم
 السبب كاعرفت فلا يبعد ان يفتك باسالة الخفية

اذ اصابه علم الغل واما الرابع فهو وجوب ان يخرج
 بل انما هو القضية الشرطية السببية والعلة كابتنا
 وفي قولهم الشرط في كذا كذا الاشياء عند الاشياء بالنسبة
 كما اعترف به المستدل امته فلا يجوز الذي افقاه تبا
 او لا في القضية ثانياً وبذلك الملازمة نالنا والرابع
 ان تاثير الشرط هو تعلق الحكم به وليس يمنع ان يتلفه
 وينوب نيابة شرط اخر يخرج مجزاً ولا يخرج على من
 ان يكون شرطاً كافي اذ الشاهد وانه لو كانت
 باعدى تلك وكلها متضمنة وانه لو كان اشياء الشرط
 متضمناً لاشياء ما علق عليه كذا في عين جواز او شكا
 وكونه متضمنة في نفسه للمشرك اولى ولكن قوله ثم
 ولا نكره وانما تكلم على النجاء ان اردت متضمناً ولا يجوز
 عزم الكراهية حب الامر من الضيق وليس كذلك بل هو
 معتمداً بالاجماع والجواب من الاول انه مردود بما ذكرنا
 من ازالة الدلالة على ان تاثير الشرط هو ثبوت الثلاثة

قوله
 على وجه
 من وجه
 الشرط

والسبب وهو العلم من الشرط الواردة في الديات
 والاشياء وفي غيرها واحتمال ارادة خلاف ذلك لانه
 هو مستل لال بالظاهر كما هو ظاهر في كل علم ثبت شرط
 اخر غير سبب منه بالاصل وظاهر الخطاب فان احتمل الجأ
 يخرج في جميع الظواهر كما ينبغي به نعم ان ثبت بدليل
 اخر وجود سبب اخر فيقول ان السبب والشرط احدهما
 كما هو ظاهر من الثاني ان الدلالة ثابتة بالانزاع كما
 بينا فان مدلول الشرط يكون مدلوله سبب الحكم وهو
 يكون ثبوتاً في وجود الشيء ويوجد به المعلوم وهذا انما هو
 المدلول للظاهر لا اذ الشرط ولا سبب انه لا يرد في الصدق
 عند العلم فيكون دالاً اذا الشرط عليه بالانزاع بل فيها
 بعينهم بالمطابقة وبعض اخر بالضم والحق بطلانها كما
 هو ظاهر من الثالث انه يتم فيما استعمل فيه اللفظ
 القدر المشكوك ولم يكن نادوا ولم يثبت صفة ذلك مع ان
 ذلك اصل الاجماع والعم فدل بينا بالادلة المعتبرة

والوضع للشيء ومن الواجب ان يجب كيف تدعى الوضع
والشيء لا يقتضي الاطلاق ولا الفساد باب الحار سقنا
ان اللفظ يقتضي عدم حصة الاكرام لكن القرينة الفارقة
من الاماكن القاطع عاصدة ولو لم نعلمنا مفهومه مع ان
نفي الحرمة لا يثبت شوبها بوجه اذا شاع الحرمة فلا يكون
لاشعاع منقضا عقلا لان السالبة فلا يصدق بانها لا
نوع ومنها كالت مع احتمال ان ين ان باب التنبه
على طلة الحكم هو لا شرب الحار كنت مؤمنا فانه كثير
نبيها **الاول** ان تشق الاصل فيهم العرف ان الشرط اذا
كان متبعا بشد من ان جاء لا زيد فاكراه في المجد يكون
هذا القيد اقيم معتبرا في المفهوم فيكون مفهوم ذلك
عدم وجوب الاكرام الخاص لا المطلق خلافا لغير الاكرام
حيث نفي اعتبار القيد في المفهوم وهو ضعيف **الثاني**
ان جميع ما لا يوافقوا كسر الدلالة اللفظية في المقام وسقنا
الدلالة ثابته باعتبار العقل والحكم وهو مردود بان

الحار

انكار الدلالة اللفظية مكابرة والدلالة العقلية مسلمة
الكل لا يتكرها ذوسك لكن اشائها في الغالب من الخطاب
شكل يظهر ثمة اشكالات الدلالة في موارد **الاول**
ان ذم صفتهم ان ثمة الخلال في الحقيقة وعدمه انما يظهر
اذا كان المفهوم مخالفا للاصل نحو ليس في الغنم ذكوة
ان كانت معلونة واما اذا كانت موافقا عرف الغنم الشاة
ذكوة فان نفي الذكوة عن المعلونة هو مقتضى صالة البراءة
فلا يظهر الخلال فيه ثمة نبيد بها وهو ضعيف للضرورة
المستد بالتمسك الى المفهوم الموافق للاصل صحيح فانه اذا
لم نعلم حقيقة المفهوم فبعدم الدليل ح على الاصل ان يكون
لا يوافق الدليل واذا قلنا بحقيقة وكونه من الدلالة الشرعية
يقع الفارض بينه وبين المفهوم ويلزم الرجوع الى الحكم
الثاني في المفهوم القابلية لاشعاع في ان شديق الحكم
على التخي بما يدل على القابلية كالي على بدل على مخالفة مع
القابلية لما قبلها انما على احوال اميها فمردفا للمعظم ولا

للتبديع والشيء وفيها ما خاضع للمعلم واللامعة في البناء
والواحد في الحصول ففصلنا بين الدلالة فيقالوا انهم
الغاية منفصلة مفصلة محسوس وعلما الثبوت فيما بين
كلتا الدلتا والبناء والارباب ان المفهوم عن غرض قولنا قلنا
صوموا الى الليل وجوبه لئلا يسل الى اصل المرنى الحكم بوجوب
الصوم الى المرنى الاول من الليل او استلوا او وجوبه لئلا
الى اصل المرنى واشتقاء وهما ما يريد هادى الحكم لو كان
ثابتا فيما بعد الغاية اصبحت لما كانا لغاية غاية بل دسلا
وانه لم يظهر للدلالة ان الغاية لما نفي الاستغناء عن حكم
ما بعد هادى انه يجمع عن غرض الظاهر ان هذا المفهوم هو
من مفهوم الشرط ولذا قال به كل من قال به وبعض
من لم يقل به بل جعله ابو الحسين البصري منطوقا لكنه ضعف
ولنا الصديق دجوه مر دوة بما ذكرنا والجب من الضدي
حيث ذم ان التراجع الواقع في المقام انما هو في نفس الدلتا
معنى انما دخل في الحظا التمر وهو غفلة بل التراجع انما هو

فيما

فيما بعد الغاية كما هو مرجح الفريسي عنوانا ودلتا نتم
في خروج الغاية بعد ما المرنى خلافه في الامح فيه
انهم لم يلبوا ودلتا المرنى الموجهة لظهور كون المرنى
على وجه الحقيقة والشهرة التاسعة بين ادباب اللغة
مع اعتناء الجميع بظهور بطلان سائر المقوال وبشدة
بل ظهور استنادها الى القراني الخارجة لكن هذا المرنى
كلما الى واما الاصحى فالتك فيها التحول لم سواء كانت
عاطفة او جادة للبناء ووزنهم المرنى والشهرة بين ربا
اللغة بل كل ابن هشام الاتفاق على الاول وهو حقيقة نحو
ولا فرق فيما نرى من جهة مفهوم الغاية بين افاذتها من كلمة
الى اوصى او مدلولها او ما ضاهاهم الا لا غرضه **القول**
الثاني في مفهوم البداية الحق ان الحكم اذا علق على البداية
المعبر عنه فهو من كذا بقى الحكم من ما قبلها للفظ المرنى
وفيها يما نرى من مفهوم الغاية والحق ان البداية خارجة
من الحد ودكا لغاية بل ظاهر الحق الرضى عدم الخلاف

فيه و مرجع السور و اى الشهرة عليه وفيه الكفاية
 الى التبادر و التعميم العرفي و بعد دخول البداية و خروج
 الضابط فلا تعلق بالحق الا و ان لم يدخل البداية لم يتم و التعميم
 فلا ذكره ففصل بين الجائز بالدخول و غيره بالعدم
 و السبوق في التبع ففصل بين ما كان منفصلا بمفصل
 محسوس و غيره و اكل ضعيف **القول الثاني** في تعريف
 المحرر له طريق **سما** انما بالكسر مشطوفا في انا و تها
 المحرر على احوال شتى فاعلم و عاقل العظم للشا و و اجمع انما
 كما كاه ابو على العادى الى النقل من اهل اللغة و استدلال
 العلماء قد يما بعد ثابته انما الاحمال بالاشياء و انما ال
 لم يأت على نقل اهل من دون نسبة و نقل قول و لعل المستحق
 من نص يكون مع ان الشهرة كانه خلافا لا مدعى في
 حكم فاعاذا اهلهم و جعلها اكد الاثبات و ليس غرض
 و هو ضعيفان و كذا انما بالفتح المحرر اي لا تدرى المحرر و اورد
 منه عرفا وفيه الكفاية مع تسمية اصل العظم النقل فضلا

عن

من شرح جمع من اهل اللغة بل لا تعلق فيه الا و من
 ابي حنيفة حيث انكره و هو ضعيف **سما** اقدم الوصف
 العام على الموصوف الخاضع هو العالم ازيد و صدق في كل
 و غير منه في كلام فلا يفهم و المحرر الحق انما يفيض المحرر
 و نقل الحكم من غير المذكور و عاقل الاشياء و لا ان الترتيب
 اليسر فلا تعلق بالعدل الى مثله يكون لعاقل و لا فائدة
 غير التي من العيب بل للتبادر و ان المهر و المعرف فاعلم
 في الطبيعة و على تقديرها يكون المفهوم منه على تقدير كونه
 مثلا كونه مصداقا للمحول و لو تباين العلم بالشيء و كان الا
 على ان يكون المفهوم من مثله ان الجنس و الطبيعة مصداق
 للمحول كما في قول الامير و قد يفيد احصاء و لا فائدة في ذلك
 بل التفاضل في نقل الثلاث بين علماء المعاني في اعادة المحرر
 اذا عرفت بلشياء بحيث يكون ظاهرا في العموم سواء كان
 على الوضوح علم هو العالم ازيد و الترتيب يكر و اكرم في المربع
 و الاخذ من ترتيب و في عكسه مثل زيد القائل وفيه الكفاية

مع انه لو قيد الحصر انهم الاخبار بالاضيق من الاعم وذلك
خلافا للامدى فكم بالاصح نظر الى ان لو افادوا افادة العكس
والثاني باطلا فافادوا فافادهم مثله وجوابه علم الملازمة
فان المشادة على تقدير اعمية واختصة الخبر لا يخلو فيه
من الحصر بخلاف العكس مع ان الحق فيه اجتهاد القول بالحق
فان الظاهر من ذلك العلم وحرر الشك او اداة الحصر في
اقوى شاهد عليه فضلا عن ظهوره من التبع في الواقع
استعماله من كلام الغصية بل في الربح منه بعض الاجلة
وهذه الكفاية واما في افادة دليل مدعي الحصر في المثال
بل لم يفسد على ما عليه ومنها اولا فانه لا خلاف في افادتها
الحصر الا ان الظاهر ان ذلكها بالمتطوق فلا وجه بطلان
من باب المجهول ثانيا فغير الفصل فانه يفيد الحصر في
هو افضل من غيره لانه المفهوم منه من خلافا للحق الوقي
فان كونه حكما بانه يفيد التوكيد هو صحيح الاستدلال
في مفهوم البيان وهو العلم جهة بلا اشكال لانه الظاهر من

الحق

الخطاب من اجل كل العلامة الاتفاق على جهة حيث حال
الخصيص في من البيان بدل على التي اجماعا وموجبة
اخرى ويندوج فيه مفهوم الصدق على الضيق فانه لم يخلو
في دلالة تطبيق الحكم على علمه على نصه مما عناه على احوال
الحق ان كان في مقام البيان يكون جهة ملازمة الاغلا
لاصل وعلم الدليل عليه وينتج عليه جلالا في الافلا
وموم ثلثة ايام من كل شهر واما البين ونسب الزهر عليها
السلام والعين والسلام في عاشوراء الكبريات في العبد
وامام الزيارات والذكر عند طلوع الشمس وخرجها وراة
خمسين اية في كل ليلة وقراءتها تسبعا على العبد والش
احدى عشر الاموات والاستغفار سبعين مرة وقول العنبر
في ثلث مائة مرة في الوتر الى غير ذلك وهذا الاصح
على حد يقتضي استنباط الحق باقتراعه ووجهها الحكم
فان الاسرار لا يخلو بالجموع فزعنا اولا لانه في النظر الى
الاجزاء المفصلة وليس الكلام فيه فان الامر به المصلحة

بعض الأمر بالمقدمة لأجل فيها وهو بعض استنباط الحق
لأجل لكل لنفسه خلافا لبعض أصحابنا فاستندوا لاستنباط
نظرا إلى أن الأمر بالحق أمر باجرائه وهو ضعف لأن
بالحق إنما يفتقر الأمر بأجرائه في حق الحق لا في حق
دفعه عنه كقوله مثل عدد الكلام في المبدأ كما في بعض
الكرد المسألة كما في الفصح في الغام ما مثله كما هو ظاهر
بل وكذا الزمان والمكان وهو ما كان اندرج
شئيه منها في مفهوم البيان يكون جهة **والأول** **والثاني**
في مفهوم الوصف الحق أن تعين الحكم بالصفة لا يفتقر
الحق بأشغافها كما عليه إلا أن لا بد له أن كان بالهدف
الذات الثلاث وهي بأسرها شعبة أصلية للطاقات **التي**
تظهران وأما الالتزام فليس هو الزعم بين إثبات الحكم للصدق
على الوصف والحق من غير جهة لفتة وعرفا وشرا كما هو ظن
ولزم الجواز على تقدير استنباطه فيما لا مفهوم له وإن كان
عرفا أن يقول السارق يجب قطع يده لأن يعلم أن غيره
يجب

لم يجب قطعه ولو كان غير وجوده مما يستلزم وجوده
والمتناقض عرفا لو قال أكرم العلماء والمساكين وأزكوة النساء
والمعلوفين وتجب الاستغفار من حال المفهوم كان يقول
المثال المتكلم أكرم الزهاد والعباد لكونه معلوما أنه
والكل بالكل فلهذا خلافا للشيخ العلامة السني الحق في ذلك
من المعاصرة فاستندوا بالصفة ونفي الباس عنه في الذكر
ولذلك أخرى فتوقفوا فيه وهو استنباط ولا سيما أصل
ضعف ذلك من التبادر وإن الغالب في الجواهر أن
في كلام البغاة اعتبار المفهوم من الأوصاف وخصلا الأخر
من الضمير فبذلك المشكوك نظر إلى الأمر بالانصب ولزم
المشكوك في كلام الحكم أو الاستنباط كما لو قيل الإنسان **الذي**
لا يعلم الغيب لولا لا شفاء ولا أولين بالمنع والثالث بان
الافتقار لما لم يزل لم يحصل زيادة أخرى والفتاوى الحقة كثيرة
لا يعلم بحال المذكور واحتجاج السامع البعد سبق بيان
فيه أو غيره لك والربع بالمنع أي من لزوم الاستنباط

وما شاع من محبة في المثال المذكور فاعلموا ان كان اصل الحكم
 هذا المثال من باب توضيح الواضح لا هو ظاهر مما ذكرنا بان
 وجه التوقف وجوابه **في الثاني** انه لو كان الوصف المعلق
 عليه ملزم هل يلزم من عدم العلم بكونه واضح الفصل
 بين المعلق والواضح والشرعية فانه اذا كان الوصف من الجليل
 بدو الحكم عليه وجودا وعدما وان كان من الثاني فلا
 للمفهوم لان طلق الشرع معناه لا هو شرط **الثاني**
 ان الخطاب المعلق بالوصف يقتضي التقييد به اذ هو
 البيان او العلم ان كان ما عدا الحقيقة واطرافها المفهوم
 البيان في الاثرين وذلك لانه التسمية في الواضح **الثاني** ان
 تعلق الحكم على الوصف يقتضي تعلق القول بنفسه على التقييد
 انما يقتضي نفسه في ذلك المعنى لان ما بين الواضح لان
 الذي تابع الاثرين ولا ذلك على عين واحد في الدلالات
في الثالث ان مفهوم اللقب الحق عند الامامية اكثر المعاني
 ان تعلق الحكم على اللقب لا يدل على التقييد من التقييد لانه لو

لان باحد الثالث والقطع بحسن الظاهر عن شيئي بشي
 مع عدم العلم بنفسه عن عين او الغفلة عنه عن او العلم
 بشيئيه لغيره ولا ذلك لوم عدم حسنه وجميع الاستفهام و
 الكذب لا قبل ذلك قائم وعلينا لوم غيره والكفر لا قبل
 احدهما الا بغيره كسبب رسول الله او قبله من او هو
 جود الى غير ذلك واللوازم باسرها بالاطراف والقول
 بالتحيز ضعيف **في الرابع** ان كل شيئا العلمانية التي
 طاب ثراه من المصالح مفهوم الثلاث في ان اضطررت
 وان اضطررت اضطررت ومفهوم الاضطرار كما يجب بالحققة
 والذين من الضد العام ومفهوم الزيادة والنقصان مفهوم
 ترتيب الكسوف في القرن او علم على ترتيب الحكم ومفهوم
 الترتيب ومفهوم الامراض كالاذا على فواتها عرض من
 ذكر اعظمهم قدرا ومفهوم الجمع كقولهم السدب او الكراهة
 مثلا عند تعارض الاذلة ومفهوم تعارض الاذلة ومفهوم
 تعبيره لا سلب في الاذلة على تبدل الحكم ومفهوم النكاح

البانية والبدائية وعد من قواها التلويح والإشارة
 والتلويح واليهود والوضع وضوفاً وجعل المبدأ في الجمع
 القوم المتغير عند أوابد النظر وليس شيء منها من المتغيرات
 اصطلاحاً بل ولا مفاداً في بعضها وهو في **المتغيرات**
 الأولى قد اشتبهت بغير مفهوم الحق القدر شوباً وهي
 أن لا يخرج عرج الغالب كإله الأكرام وأن لا يظهر أو يوشع
 ولا مساوات في المسكون فيكون موافقة كقولهم قد
 لا تفتلوا أولادكم تشبه أهلك وإن لا يكون لشوال
 ولا عارضة خاصة بل لا يكون ولا تشبه بجملة حكم المسكون
 عنه ولا خوف منع من ذكر حكمه ويظهر ذلك ما يفيض
 من نفسه بالتكرر والفتنة مرجعها إلى شرب واحد
 وهو أن لا يكون للفتنة سبب ظاهر ولا في الحكم عامداً
 ولا أشكالاً في اشتراطها لأن السبب في ذلك لا يفتل على
 الحقيقة بل هو والفتنة على إرادة الجواز كما ظهر في
 بل من علم عليه **الفتنة** أن جبهة مفهوم الحق القدر والوفاة

معاشرة وطائفة منطوقه لأن المفهوم من لوازم المراتب
 فلو لم يفتق عليهم إرادة المراتب بل من علم إرادة المراتب
 كما هو ظاهر وقد يصدق على أن من سبق الفتنين وهو **الفتنة**
 أن جماعة يتسكون في الكفارات في **الفتنة** لا يفتق **الفتنة**
 كالهد بالفتنة وهو وهم لأن الكفارة ليست بالفتنة
 أن لا يفتق المفهوم كما قال الله تعالى ومن ما يفتق الله وعره
 كثير **الفتنة** أن قد فهم التناقض من الفاتلين بعد
 جبهة مفهوم الوصف فتشبههم فواعق في الظاهر وربة
 بقوله الحق وفيه موافقة لأن لا يمكن مفهوم الوصف
 جبهة عندهم كيف يفيدون به المطلق ودفع نأوه بأن
 مفهوم الوصف أما أن يكون في مقابلة مطلق كافي المثال
 المذكور ولا يفتق جاء العالم في الثاني ليس مفهوم الوصف
 جبهة وأما الأول فتدافع أصحابنا على أنه جبهة فيه كما نقله
 العلامة وأخرى بامتنان الجبهة بأن الوصف نأوه يعين
 من حيث أنه متعصب بالعام وأخرى من حيث نفسه فهو

لما كانا متعلقين بمرئيه فلا اشكال في انهما كما لم يزل
 يجتنبهما فلهما ولبلان ولوقيل مجتبه الاول وصف الثاني وقع
 الاثر في الحكم ظاهر مع الاجتماع يكون احداهما جهة دون
 الاخر والمناط في المجتبه في الاول فهم التخصيص عنهما فطرد
 الثاني هل الخلاف المعروف وثالث بالخرق بينهما بالاشكال
 انما يحين بان جعل المبدأ بينهما على تعليق الحكم على نفس
 الوصف وتعمد على العام وواجب بان كون الوصف مختصا لا
 يتوقف على جهة المفهوم بل المبدأ فيه على انه الوصف
 وهو يحتمل بالملفوظ فان المفهوم غرض في الوصف الوانع
 بعد العام كونه غرضاً لتبين عمل الوصف عن الحكم بان المراد
 بالعام الخاص وان يكون المفهوم منه نفى الحكم عنه لا التخصيص
 وفي الجمع نظر بل التخصيص ان يفي ان الوصف اذا وقع بعد
 العام كان في اكثرهم المعيار الصفاً ويكون قبل الوصف
 لامن باب مفهوم الوصف بل من باب مفهوم التميز فان
 مجتبه في العرف ظاهر بل لا خلاف منه كافي التمايز فلا

فلذا

ما اذا اتفق الحكم او بالوصف فيه الخلاف والاشكال
 فلا تباين فيبصر **المقتضى التاسع** في النسخ وفيه مقدمة
 واجبات **انها المقتضى** النسخ لهذه الازالة وشرها اذ مع الحكم
 الشريك بدليل شرعي من انقضاء النسبة بينه وبين التخصيص
 احوال الشارح كاحكام السيد والنسخ والعموم المطلق كما
 اختاره العبدى والعموم من وجه كما اختاره طه والشيأ
 كما اختاره بعض المؤايد الا ان الاول يعلو لثبوت الاشكال
 بينهما بوجوه كثيرة **نهما** ان التخصيص تعاون بالعام
 ويؤخر عنه بل يقدم بخلاف النسخ فانه يمتنع تأخره حتى
 عن ذلك العمل على الاصح بخلاف التخصيص فانه لا يتأخر عن
 وقت العقل **ومنها** ان التخصيص شريعة بشرية اخرى
 غير جازية بخلاف نسخها **ومنها** ان التخصيص قد يتحقق بالجزء
 عن العمل بخلاف النسخ **ومنها** ان العام يجوز نسخه حتى
 لا يفي منه بشئ بخلاف التخصيص **ومنها** ان النسخ وقع الحكم
 بعد ثبوته بخلاف التخصيص الى غير ذلك **المراد**

اتفق جواز النسخ عفا وقومه شرعا والخالف في القول
 بعض فرقة اليهود والنصارى وفي الثاني ابراهيم
 الاصفهاني سبها في القرآن للعدو لا يابيه الباطل من
 بين يديه ولا يخلقه لنا على الجواز علم القليل على
 استحالة الاما زعمه اليهود من استحالة كون الشيء
 الواحد مسنا ونفيها وهو ضعيف مندناو على وقومه
 شرعا نسخ بعض شرائع بالضرورة وفي القرآن الاى
 كاهن الضل والضلالة والبيان والاعتقاد وما نسخ
 من آية او نفيها انان في غيرها او مثلها في الحالف
 واهية **البيان** انه يجوز نسخ بعد حضور وقت العمل
 بتمامه والفتن منه سواء قبل او بعده بالاختلاف
 اختلاف في جواز قبل على افعال ثلثها التوقف وانقضاء
 العمل كاعطيه المعظم لاستلزامه الجهل ونسب الحسن
 او ملكه وادفعها في قبل واحد من جهة واحدة ولو في
 الواحد مطلوب او موقوف كذلك والكليف بالاطلاق
 والملازمة

والملازمة في لكل كبلان الثاني في الظهور خلافا للبعد
 والافاسافي واكثر الاسامعة فيجوز للامر بدخ اسبيل وهو المجرم
 والوثبات وعود المحسن الى الحسن ونسخ تقديم الصدقة
 في كل نصيب لانها لو اصر لاحاد من البراهين الفاطمية
 فيلزم نادرها بما لا ينافيها فالاول بالحق على اعادة التوليد
 والثاني بان الحق والاثبات لما شاد لا يستلزم العموم لكل
 شيء حتى يتنازع فيه لاحتمال عدم شلق المشبه به **الثالث**
 يكونا اعلاما في الاجابات فيما بعد معلقات على سبعا
 بعد شفاة النبي مع ضعف سند او منه بانه لو
 عفا حق الزمر جواز النسخ قبل ان يعلم الامر بالتحرف كونه
 باطلا فلهما والرابع يكون نسخا قبل الفصل وبعد حضور
 وقت العمل ولا اشكال فيه بعد ذلك كله لا وجه لتوقف
 النسخ الجاهل لانه ضعيف جدا **الرابع** ان يجوز نسخ
 الكتاب بالكتاب بالثبوت المتواتر ونسخ السنة المتواترة
 بالكتاب بلا اشكال بل بالاختلاف الامن اليه مسلم في القول

والشأن وانما في الثاني وبعض المعاني والثالث
والكل ضعيف وانما الاشكال في نسخ الكتاب والسنة
المؤثر في جوارحه فاشلوا فيه على القول والمن جواز
مقتلا لعدم تيم العقل منه بما يرجع من الوجود كما هو ظاهر
وتوجهه مما استغاضه نقل الاجماع عليه من احتجاب
من القريتين على ان القرآن لا ينسخ باخبار الاعداء مع تأييد
الجميع بالشهرة الثابتة بين علماء الاسلام مع عدم القول
بالفصل في الكتاب والسنة المؤثر في نسخ ولا الاجماع كما
القول بالجواز وجها لكونه مقتضى الأدلة والبراهين
القطعية لكن هذا كله اذا كان الحق وانما الحكم والامور
جاء على ان الامة مثلا منسوخة او منسوخة بايديها
فان ذلك خارج عما كتبه ومقتضى عموم اولد جهة
الواحد جهة فيه مع تأييد الظهور عدم الخلاف من قبل
واما الاجماع فاشلوا في جوارحه والسنة على القول
والحق الجواز لوجوب المقتضى وعدم المانع اما الاول فلان

الاجماع

فلان الاجماع لما كان دليلا قطعا يمكن وقوعه في زمن النبي
على الحقيقة فاذا حصل يمكن ان ياتي بعد زمان من تاريخ
دليل بوضع الحكم المذكور ثبت كما انه يمكن ان ينفق الاجماع
بعد ثبوت الحكم فيه من الثمانيان على وضع ذلك الحكم
فيظهر بذلك الحكم الاجماع انه قد ورد مستند قطعي ودليل
شرعي متأخر وضع الحكم الاول تأييد الامران التاسع والستون
حقيقة عندنا هو المستند والافاض فيه واما الثاني فلان
يحيى بانه اما ما قبله المقدم من الاجماع ودليل مقتضى والسنة
لا يكون الا بدليل شرعي لعدم امكان وقوعه في زمن النبي
وبطلانها ظاهر اما الاول فالظهور كون الاجماع دليلا شرعا
لكنه غير مستند والحكم من الحق او قوله بفساده في
قوله مع اتفاق من قال بغيره وامكان وقوعه عليه وهو
الاجماع من الامة حقيقة فلا يرجع في الحقيقة الى السنة
المقاطعة وهو لا يوجب فيه واما الثاني فلان الحق ان
الاجماع يستند في عصر النبي في ذلك لان الاجماع لا يحصل من قبل

احوال النابتين والوجبة وعامة الخلق على شيء فان بالتك
 حصل العلم باستناد ذلك الى الرئيس وان لم يحصل قوله
 في احوالهم وذلك يمكن بالنسبة الى التوحيد كما هو ظاهر من
 حصوله في عصر الحضور اسهل فاما حصل يكون جهة توحيد
 العلم منه ولا حاجة الى مرجع قوله في الاخرين وفيما لم يتو
 بل لا اشخاص في ذلك بعد حيننا فان العلم بالاعتقاد لا
 بل افعال الخلق فيهم لا يمنع استحقاق الخطا ولا من باب ما في قوله
 وفيهم فلا يحسن لهم عزه في ذلك وما يتجسد ومنه في علمهم
 ما قال السيد اما الاجماع عندنا فلهذا لا يستخرج منها
 في كماله قبل انقطاع الركن ويعد على ان مذهبنا
 في كون الاجماع يتبع ويشع به لا اشكال في **كتاب التوحيد**
 يجوز فيه الثلاثة دون الحكم بالانكسار وما اعاد الدليل
 في الجمع الوضوح اما الاول فلهذا دور في اجازة ان كان في
 القرآن ان الشيخ والشيخ اذا دنا عا دجوهما في الامر الله
 فليس ثلاثا مع استغراق حكمه واما الثاني فهو ما سمع الدليل

بجواب

كبديل العلة بالحوال بادبعية اشهاد وعشر ادبلا بديل
 كشيخ الهند فلهذا في النبوة وجوز بالاشكال كما يجوز بالاخت
 والمساوي كافي بديل الكلف من الكفا والاثبات بقوله ثم
 لكم دينكم ولي دين بآية الجهاد وموم عاشورا ورضات
 واما انك فقد وروان سورة الواجب كانت في ذلك
 سورة البقرة ونسخ مكانها ثلاثها والخالف في المذكرة
 شاذ وجوه واهية **الكتاب الخامس** في بيان ما يتبعه
 الشايع ادبلا لجام عليه واما بالعلم بالناجيز فليست التا
 فيج واما حصل التفاضل وادب العلم النسخ باحد الوجوه المذكورة
 فيجب التوفيقا للشيخ **الكتاب السادس** في الامارة الشرعية
 وهي عندنا اربعة الكتاب والاجماع والسنة والعقل وفيه
 اصول **الكتاب السابع** في الكتاب وفيه مفقذة واجبا **الكتاب الثامن**
 في تحديد الكتاب وفيه عرفة شيئا البهائي وجماعة بعد
 الاشارة الى عدد واخرين ثلاثة مع ما يرب عليها حيث لا
 قبل القرآن كلام منزل الاجاز بوجوه منه والتسليم كما في

١٥٩
 يشبه الكتب والحدود القديمة قبل ما نقل حتى وعثر
 المصنف نواز ودهاد وديان مع خروج البعض من ظاهر
 وهو كلام الغزنوي ودخول شرايع السور في الثاني فتح
 دخول التشهد وقيل ما يقع الصلوة بدين ثلاثية يصعد
 وهو كما في الثاني مع دخول التشهد وخوفاً من أن
 يفسد الثلاثون كما ذكر في الأول بأن كلام بعض فقه
 وكلام مجرم من خطه محدثاً وجعله على وجه ما وجد في
 وسان بجوده الكتاب الأول الحق ان لا يرب في حجة
 القرآن من مفسرها وظاهرها لا يجمع علماء الاسلام كما يستفاد
 من التبع في كلامهم كلاماً مذكوراً في مائة من كلامهم
 الاسلام الى عصرنا الاستناد والاعتماد في عصرنا لا يثبت
 علم انهم علموه ولم يرد مع انه لو لم يكن حجة لزم عليهم المنع
 والبيان حفظ الشريعة من الامراض والفساد كما في المناسخ
 ان المعلوم من مائة الاية الحجة عليهم يستدلون كثيراً الى
 خواهر القرآن على طائفت والمواليف حيث يعلم ان مفسرهم

التعليم

التعليم فيهم القرآن وكونه حجة لنا حاشا الى الالباب الكثيرة التي
 حصل منها العلم بذلك وكذا الاخبار المتواترة او المصنوعة
 بالقرآن العملية المأثلة على الحجة من جهات كغير القليلين
 مله ل على الرجوع الى الكتاب فيما اختلف فيه الاخبار والاشارة
 بما وافقه ومنها ما مع اختلاف الجمع بعلم القائلين
 من المفسرين حيث انكوا حجة الكتاب وحصر الحجة في
 الستة بل بعض اهلنا هم انكروا شيئاً من حجة القرآن والله
 اعلم وقيل بعضهم يبن حاشيتهم بكون حجة دون من
 فيه ضعف والكل ضعيف لا ينبغي الاستناد اليه ولا
 من قال كما وان المسئلة من ضرورة القين فضلاً عن كونه
 نعم من الجاهل ما حكيه في القولين من ان حجة نواهل القرآن
 على وجهه في الفسنة الى معنى الاحوال معلوم الحجة على حالها
 بعدوا بالبيان في منشا فحين مقلون الحجة اما بطلان حجة
 بالنسور كان مستبعد من دلالة الاخبار على وجوب التمسك
 بها كمن فيهم منها اشتداد اما بطلان اسم حجة بالنسور

كان يستند على قوة الفن الحاصل من تلك الطوارىف والضعف
اسم الله على العقل وعلو النفس والقيود وقبول ذلك
ذلك انما يثبت بحجة وقت اعتداد باب العلم بالامكان
الشرعية واحضاد العلم في الرجوع الى الفن ولما كان الاضمار
اعين من باب الخطا بالاشارة فيكون ذلكها على حجة الله
معلوم الحجة انما هو لثباته في تلك الجواهر وطرقها
بالسنة المتأصلة في العلم بل عليه بالقوى في كل علم
في القسم الاخر وهو ضعف جلالا عرف بالادلة المتكلمة
من شئون حجة القرآن في جميع الايمان فان مقتضى حجة
على الاطلاق بالعلم **الحجة الاولى** التي ان لا ريب في كون العقل
متواضعا ولما مر من المسلم بين علماء الاسلام كونه مطلق
الصدق وعندهم كن وقع الاشتغال في مقامات من المقام
الحجة الثانية وضع في القرآن الترتيب والتميز في كل شيء
المسلم واما ما لا يعظم لدعوة الاجماع عليه من جملة ما في
الشيخ في التباين والزيادة فيه جمع على مطلقا واما النص

فانهم

قالهم من مذهب المسلمين فلا وهو الاثني بالتميز من عند
وهو الذي في الروايات غير انه ثبت روايات كثيرة من جهة
الخاصة والعمامة بنفسان كثير من اهل القرن ونقل بين
منه من موضع الى موضع اخر طريقها الاعاد ولا يوجب لها
ولا خلافا ولا اول الامر في منها وشرط التشاغل بها لا يمكن
تاويلها واصح منه كلام بعض اصحابنا انه لا ريب في انه
تحققوا من المقامات في بعض الملك الذي لا يحد عليه مرجع
واجام العلماء في جميع الايمان والاعتقاد بالماور وما ورد من
اضواء الحقيقة فمن البدع ومن العمل بما هو اولها
نفس تلك القرن وكثير من مع انضادها باذلة اخرى
الحجة الثالثة في ان القرآن السبع وهو المروية عن نافع بن
عمر الكوفي وحزم وابن عمر ابن كثير وعاصم شوانة
ام لا الكسري في رواها واثبت على ذلك جماعة من
اصحابنا لكن المشهور والاول وهو المصدق لدعوى غيره
مقابل جماعة من اصحابنا لكن المشهور والاول وهو المصدق

كأن القوامين الإجماع عليه مع اعتقاده بالمشقة الثابتة
الحققة والتكثير والتباعد معظم على ما وسلام وأما غيرها
فالمشهور بين المتأخرين أن قراءة أبي جعفر ومطوب
وخلعت متواترة وهو المشهور للإجماع على أنها هم في
الجمع وفيه الكفاية بل زاد على ذلك بغيرهم لكنه مقبول
قد قال العلامة في المثال واجب القرائات إلى ما قرأها
من طريق أبي بكر بن عمار وطريق أبي جعفر بن السلاف
قراءة التخمير والكساف لما بينهما من اللفظ والوجه
التي وطلعت تلك تكلف ولو قرأه بصحت صلاة بل لا خلاف
لكن يحرر أن المراد بتواتر المتبعة اعتقاداً لتواترها لأن
كلها وروى عنهم متواترة بأن يقرأ ما قبلهم مثلاً فالتسبيح
القراءة بما تواتر لأنهم فاقهم **الحق** الله لا يحيد
المصل بالتواتر من القرآن لعدم ثبوت كونه قرأنا وذهب
المهازي إلى أن التواتر كالتجسس وهو باطل لأن إثبات التواتر
الواحد تمام القبول عليه بخلاف الكتاب **الحق** الله

لادرب

لادرب بل لا خلاف في تواتر البسملة في جميع السور على القول
بأن المتواتر منها مدحها ولا في كون البسملة المنفردة في سورة
الفيل جزءاً منها بل حكم الإجماع عليه جماعة داغما الخلفاء و
الأشكال في غيرها من أوائل السور فاشترطوا فيها طائفة
أشهرها كونه جزءاً من كل سورة والحق للإجماع على الحكمة
عليه معلوماً بالتواتر خصوصاً في سورة الفاتحة هو اعتقادها
بالصور المستتبعة الثالثة على خصوص الجزئية في الفاتحة
بل علمه والاتفاق على إثباتها بلون القرآن وخطه كقول وقفاً
مع مباحنة السلف في خبر بل القرآن من الزيادة على المتن
والمستفادة وأصلهم عليها لكن مشقة ذلك كون السورة
مماثلة بالبسملة فاصدر بالبسملة فهو سورة واحدة إلا
أن الحق والشرح سورة واحدة وكذا الفيل ولا خلاف على
المشهور المشهور بل حكم الإجماع عليه جماعة وهو الحق فضلاً
عن خصوص المستتبعة **الحق** الله أن القدر الخارج من
من الكتاب للجهل إنما هو أياً الحكمية ولا يجب حفظها

عن الحسن الثاني للاصول وعلما الفيلسوفية وانما هما با
 واليهان طرزة جد وعا كينونهم جسيما انما دجبله بعضهم
 كالجها في وجه الله تفرقيا من بعضهم انها اقل من غيرا
 على الجمع نظر بل الحق اختلافها باختلاف الماهيات في وجود
 الالات كالموت والاشور والامثال وهوها فلا يبرهن
 على الجهد للاختلاف **الفصل الثاني** في الاما ج وبقية مقدمة
 واجبات **اما** **الاما** الاما ج وبقية المقدمة والاشور بالاشور
 المقتضى واسطلا من الامانة الاختلاف المقتضى من قول
 المصوم او من له او من له من له سواء كان بااختلاف جميع
 المشيئين او من له على وجه قطع بواحدة المصوم هم او باقتا
 الامانة خاصة من الظاهر والمواد او باقتان جميع الظاهر
 او المواد لانه او باقتان بل للآ على وجه كلف من له
 المصوم او باقتان امة من الام الما من له على وجه كلف لا تقي
 ذمنا لا ج عند ناعن مصوم تقي اجمع وعلى فيه المصوم
 فهو جده عند ما سواء كان من ممة الامنة او من غيرها فالجميع

فمن

فحق على يد عبنا الاختلاف بكتف من مواضفة المصوم فانه
 صادق على جميع الاقسام واما عند الامانة فانما هو اتفاق الجهد
 من على الامنة او مواد الامنة مع علم الجهد بينهم على امره من
 من الامصار فاعتبار الاجتهاد لعدم اعتبار دفا العوام ولا
 تم مع وجود الجهد بين وفاقا كادعاء بعضهم على انهم اشفا
 الجهد بين بينهم فان اتفاق العوام مع ذلك اجمع وبقية
 عندهم والتصحيح بهذا الامنة لعدم جبة اجمع سائر الامم
 عندهم ليؤمنهم خلو الزمان من المصوم واشخاص العمة
 عن الظاهر عندهم بل بهذا الامنة للاذلة التسمية كالسوي
 لا يجمع ما في كل الظاهر **الفصل الثالث** في ان لا يوجب في مكان
 الاما ج وبقية بلا خلاف فيه بين امرا بااختلاف بعض الظاهر
 حكم كالا متناع علم او في الجملة لثبات الفرض في نفس بوجود
 ضرورة كالكثير بين الماهيات والاسلام والامان كجواز
 الشك وجوب الصلوة والوضوء والمسح على الرجلين
 وجواز المشي بين وبينها بالاضد والاضد ولا شك ان

ان كانها او جعلها ماسرة من رتبة بعد ان صدرت جماعية
 مع انه قد ثبت اتفاق المشايخ على المذهبين فضلا عن كون
 على نوع الاجماع والافاض على مسائل كثيرة من الفقه و
 احكام الدين ولو كان مستحيلا لما وقع صرح من المشايخ في
 وجوده بحيث لا يمكن له الاضطرار منه وذلك لان قد ثبت
 في اوله الشريعة اذ له قطعية على خصوص كثير من المسائل
 بحيث يتبدد القطع لكل من لا يفتي الا بالمذهبين مسلمين الاجماع
 واخلاف المذهبين على انه لا مانع من خلاف في المسائل جميعا
 على حكم من احكام الدين الا ما ذكره الخالف وهو ان اتفاقهم
 فرع شاذ بهم في اصل الحكم اليهم والافاض لهم في الاصل والجمع
 نقل الحكم اليهم مائة وان الاتفاق اما من نقل او من نقل ولا
 بالاصل اما النقل فلان العادة محتمل لهم فمصلحة يكون نقل
 ولو نقل لا يخرج عن الاجماع واما النقل فلان يجمع الاتفاق ما
 لا خلاف في الفراج وبيان الاضطرار فقلت كما تفاتهم على كل
 الترتيب الاسود في زمان واحد فانه معلوم الاضطرار بالضرورة

وما دلت الاطلاقات القاطنة وان ما يكون معلوما
 بالضرورة يمنع اتفاقهم في المسألة الواحدة على كل الاصل
 والمأكل الواحد والكل شبه مضاد الضرورة والافاض
 امكان الاجماع بين اولي الاسلام وفيها الجواب بان ما
 في الجمع ثم تحفظه في اول الاسلام اسهل من تحفظه في
 الازمان المتأخرة بل ولا فرق بين عصر الامامة بل والحق
 وبعبارة وان انك بعضهم كما لا يمتنع في النهاية والوازع كما
 تحفظه في عصر النبي نقل الى انه سيد المؤمنين واذا وجد
 قوله لم يثبت قول غيره اذا وجد قوله لم يثبت واما اذا وجد
 لم يثبت كما هو المخرج من حيث انفس القضاة وفيهم من
 المحذور على حكم ولم يعلم قوله بغيره كان ذلك اجماعا عارضا
 للضرورة وان اتفاق يكشف من قوله لم يكون جهة بل على ما
 العامة يكون انقياد اجماعا عارضا كما هو ظاهر لكن هذا كله
 بالنسبة الى عصر النبي واما بالنسبة الى عصر الامامة فكل
 على انفسهم على المذهبين كما هو ثابت لكن يلزم على العلامة

انكاده بالنسبة اليه ايتم كبريان ما ستر فيه بل اختلاف و
 ضعفه ظاهر **الجزء الثاني** اشعلت القاتلون با مكان
 خفي الاجماع في ذامكان الاملايح عليه على احوال اشهرها
 الامكان مسم وهو الحق عندنا وعند اكثر العامة خلافا
 لبعضهم فانكروا مسم والوازي حكم بان لا يضاف ان لا يرفق
 الى معنى حصول الاجماع الا في زمن التعارض حيث كان
 المؤمنون ظلالا لصاحب المعلوم فكلم بان الحق في الامكان
 العلم عادة حصول الاجماع في زمانا هذا وما شاعها
 من غير جهة النقل ولا سبيل الى العلم بقول الامام
 وهو موقوف على وجود المجهدين الجهولين ليدخل في
 جملهم ويكون قوله مستورا بين احوالهم وهذا ما قطع
 باثباته لكل اجماع بدعي في كلام الامام بما يفتي من مصر
 الشيخ الى زمانا هذا وليس مستندا الى نقل سوانه واما
 بعض من مع القرائن المتيقنة للعلم فلا بد ان يراد به ما ذكره
 الشهيد من الشهرة واما الزمان السابق على ذكره انما

لخص

لخص ظهوره بالضرورة وامكان العلم باحوالهم فيمكن فيه حصول
 الاجماع والعلم به بطريق النسخ واكمل ضعفنا نظر مباشر
 من امكان الامكان اجماع من قضاء الضرورة بالعلم بوجود
 شيئا الكثير لا يستلزم العلم بوضع الاجماع او وقوع الانفا
 من المشايخ بل المبين فضلا عن الموصفين على وقوع الاجماع
 في مسائل كثيرة ووجود المقتضى بوجود المستلزم لعدم انكاد
 مع عدم المانع منه وان لا مانع فضلا وعادة من العلم بالجماع
 العلماء على حكم من الامكان الاما ذكر المانع وسبيلنا ان يجمع
 فتشهد بامكان العلم بالاجماع وظهوره بل لا يضاف انه في
 الظهور كما ضروري لا يكون انكاده الاما كبره والتمسك بالاول
 للاقاب ان العامة غالبة بان لا يتحقق بعض ان يثبت في كل
 واحد من علماء المشرق والمغرب انه حكم في المسئلة القلائد
 بالحكم القلائد ومن اضعف من نفسه حزم بانهم لا يعرفوا
 عبادتهم فضلا من تفصيل امكلمهم هذا مع جواز خفاء بعضهم
 عمدا وانقطاعه بطلان غيبته فلا يعلم له خبر او السر في

ادخلوه فلا يعرض له انرا ذلك في قوله رافى في هذه المسئلة
كذا والعبرة بالراهي دون اللفظ وان صدق فيها قال لكنه
لا يمكن الشك في انهم في ان لم يدل في زمان منظاره لم يتغير
اجتهاد بعض فرج من ذلك في قوله لا يخفى على المجتهدين
على قول في عصره لا يخفى انهم انكسروا في مسالمة الفريضة عند
نوعه بها مع انها لو كانت مستلزما لانتاج العلم بالضرورة
واما تفصيل الراجح فانه ان معرفة اهل الاجماع من الحق
مبين باسرها وان لم يكن ممكن على التفصيل لكنه ممكن اجمالا
سواء كانوا اهلين او كثرين والعلم بالاجماع انما يتوقف على
هذا الاول اما تفصيل صاحب المعام فانه قد ورد بانها
لوجبت الشاطي الاجماع على الكشف الثمين لكن الحق الله
نعم فصره بل يحصل بالانفاق الكاشف من قول المصنف
بالكشف لا يخفى كما بان مع اننا لو سلمنا الاخصار بطلنا
جمله اشخاصه بزماننا المصنوع وانما لا يمكن حصوله
في زمانه وما شاهداه انهم من غير فرق لكن بالنسبة الى

صاحب

صاحبنا بالعلم بالاجماع كما في التصريح باننا نصدق ان العلم بالاجماع
يمكن في امثال ذواتنا على الاشكال **الحج الثاني** الحق انه
سواء بيب من تلق كون الاجماع جهة سواء كان من اهل المدينة
او الصحابة او غيرهم لكن من جهة الكشف لا من جهة التأثير بل
خلاف في ثبوت ذلك الامن العامة لنا دعوى احد ان العلم
باجماع نفسه ليس جهة ولا مؤثرة فاما انما يكون جهة
مع الكشف من قول المصنف اما الاول فلا بد لو كان له اثر
لكان اما العقل او النقل وكل منهما مستغنى اما العقل فلا ان
الاجماع انما هو اتفاق الكل ولا شك ان الخطاء والاشباه
كما يكون ممكن في الاحاد يكون ممكن في الجموع انما مانع في
تعلقه عنه الاكثره وكاديب انها لا تضمن الحقيقة والارتفاع
الخطاء والفقلة والاولى جهة اتفاق الكثرة على الحكم بالادلة
مع كونهم اكثر من اهل الاسلام من باب جهة اما التطلع
دليل يقتضي تأثير الاجماع بنفسه في الحقيقة لا كتابا ولا سنة
مع ان اصول العقلي والشرعية بنفسه انهم واما الثاني

فلهو من غير البيان المعروف من ان الامام عند اصابة
 من اتفاق يكشف عن موافقة المصوم فيكون عقده بالقرينة
البيان الرابع ان حجة الامام عند انما هو باعتبار الكشف
 عن افعال المصوم بالاغلاط كما عرفت لكن دفع الغلاط لا
 شك ان وكيفية الكشف كما صرحنا به طرق احد ما العلم
 باتفاق من تشيكل المصوم من جميع الامور ارجع المؤمنين
 ارجع العلم وهو الطريق المشهور بين العلماء والواصف
 ولا اشكال وكشفه لان الامام اقدمهم وكلهم ادين علمهم
 منهم اذا كان قائل لا يحكم بالامام قالوا له الاول هل ان المصوم
 حصول العلم باتفاق الجميع من غير توقف على العلم بتولاه
 على التفتل فان العلم بالجلد كما يحصل من العلم بالتفتل عند
 يحصل العلم بالتفتل من العلم بالجلد واما التفتل فمما لا
 الكشف وهذا الطريق على وجه التفتل لان المصوم في كون
 الامام واحدا من المؤمنين ولا يخفى عليه بيان بل يشيكل
 في زمان الحضور والتبعية بطريق المشاهدة او النقل والحد

او غيره

او غيره ما وثبها العلم بان الامام او العلم عامر به بالعلم
 معاملة ارجل فان بعضه في كثير من الاحوال الى العلم بالعلم
 او الامام قد اعتد عليه جمع من الخواصين ولا اشكال في حصول
 العلم منه بل هو طريق معروف في العلوم لا يدرى ان العلم به
 كل وليس بملاحظة احوال بل بعبارة فاذا علمنا بقوى جميع
 من اصحاب القادر عليه السلام من الاجل ان اتفاق من مد
 ظهور مخالف علمنا ان ذلك من غير ما فهم ومصدق
 ذلك في جميع المحدثين والوجه ان اذا حصل العلم به يعتقد
 المصوم فلا ريب في حجة بل العلم يحصل به بسهولة ولا
 اشكال لان اذا رتبنا اتفاق اصحابنا ومشايخنا على علمهم
 من الاحكام بحسب ما يكون من المصوم او غيره
 كما هو ظاهره فانها تجري حصول اتفاق علماء الطائفة على
 حكمهم من الاحكام فانما يكشف عن حقيقة الحق عليه كما ندر
 لو لم يكن حقا من على الامام اخراجهم من الظلم والظلال
 واعتد عليه جمع من العلماء كالشيخ وعقيل او لا في كمالا

بل قال السيد انها طرية اعميانا وقال الشيخ انه لا يعلم
 دعوى الامامة الا بهذه الاعيان والاعمال بل على الامام
 دلهم وجود الامامة التي على ما ملك اللطف التي وجب لها
 على الله نصب الامام فانها بغضى وروى في القواعد المبال
 فانه من اعظم الاطراف فلهذا منع حصوله بالحرفي الظاهر
 في الاستيعاب الكلية وجب الشئ الووع عظم عظمه لئلا
 عليه الثاني النفل المتوازي وهو من وجوه منها الاجابة الكثرة
 المعينة الدالة على علمه غلو الاوضاع من عالم به زيادة التميز
 ويتم منضم ومنها الاخبار الدالة على انهم احسن من على الامام
 وكونه من اصناف ومنها الاخبار الدالة على علم غلو الاوضاع
 من الامام ليعرف منه اللال والفرام ويدعو الناس الى
 سبيل الله الثالث دالة التفسير والامسال من التفسير
 على اصناف الجمعين فان تفرع المصنوع من جهة من الراعد
 تكلف بالجمع الكثرة والجمع المعين ولا يمنع النسبة منه فانه
 وان غاب من اجنبنا انه ان ذراه مبرانا ونلقاه وبلغنا
 وان

وان كان لا يشره بعينه فانه يبرها بمرئنا ويطلع على احوالنا
 عليه امانا لكن الحق هذا الطريق ضعيف لضعف كل ما استدل
 عليه في اثباته اما الاول فلان ضعف اللطف انما هو نصب
 الامام واما مقتضاه وبلاغة للاحكام والرجوع عن المبالغة
 بغير المناسخ وهو غير معلوم ولذا قال الحق المحقق في
 لطف وبقرة الحق وعلمه مناصح انه لو لم يزم ان يكون ف
 المسائل الثلاثة اتيه كتاب بل وفي من هاتين اجزاء الحدود
 ووقع الخطم والمعاوى والمفاسد كما هو ظاهر مع ان الامر على
 خلافة واما الثاني وهو الاخبار فلان الظاهر منها ودودها
 في مقام بيان لزوم نصب الامام عليه السلام من الله سبحانه وتعالى
 جواز خلافة الاوضاع من جهة واما لزوم تفرقه كيف كان فلا واما
 الثالث وهو التفسير فزود باننا تكون جهة او اعم الظاهر
 على الشئ فكذلك من المنع واحصاه علم الاطلاع كما هو الغرض
 لا الاصل وعلم القابل على لزم العلم بكل شئ من الواضحات
 فكذلك من المنع فلا يكون جهة كما هو ظاهر وما في نسبة لا يخرج

منها تكلف بغير التمسك فيه بالنظر في ما لا يضاف الى التمسك
 الطريقة في غاية الضعف ولذا امرت عنه المشهور ثم
 على الكلام في ان الطريق الثالث لا يترك الكلف على ما
 المقصود الا انها لا تقرب من وجوب منها ان يثبت في الطريق
 الاول ان لا يكون اهل الاجماع كل واحد منهم معلوم النسب
 من مناهل الكسوف والحققة فيه انها هو على دخول المقصود
 في الخمسين صحيح فان كان شخصه معلوما فلا امتياز بانها
 غير متعين ان يكون الامام عليه السلام مجهولا ولذا لا
 المعتمدون عليه بوجود شخص مجهول النسب في جملة ^{المستبين}
 وان كان الاصل في خبرهم من فائدة عدم العلم بنسب كل واحد
 الطريقان المختلفان فلا يميز بينهما ذلك كما هو ثم ومنها
 ان لا يصدق في الطريقين الاولين وجود الخلاف من معلوم
 النسب او المجهول بالنسب مع العلم بعدم كونه اما ما جعله
 الطريق الاخير فانه يصدق فيه وجود الخلاف سلم ومنها ان
 الكسوف في الاولين طريقا للتمسك وفي الثاني بالقرائن البين

يعني

معنى الحق في الثالث يعني الا يتم ومنها ان الاولين لم يتم
 فيها علم وجود الخلاف بل يجهلان معه فلا ينفردون الحكم
 فيها بين ثبوت حجة لخلاف الاجماع بينهما وعدمه بخلاف
 الثالث فانه لا يعتبر فيه علم وجود الخلاف وكذا في الثاني
 فيه على علم المجهول الذي وقع الاشتغال فيه فانه على شرط
 اشتفاء الحق على خلاف ما اجمعوا عليه ام لا فقد يحكى بعض
 الاجلة عن بعض الاشواق واعقل فانه العلم ^{بشيء}
 قد نال مقتضا في حجة الاجماع الحكيمة في كلام الشيخ فظن
 الى انه يستدل بجهتها بوجه قاسد وهو قاسد لانه لا ينفذ
 بطلانها فكذا انقضت الامامية على امر غير متأكد
 من الامام عليه السلام وان قلنا انفساد وجه جهتها لا يضر
في الكلام فالتحقيق من الصانع بالاجماع ما اذا اختلف بين
 اهل المصطفى لا مرض الباقين وسكنوا تحكوا ولا يكون اجما
 وحجة وعبر واعنه بالاجماع التكوين وهو ضعيف بل
 انه ليس اجماعا ولا حجة اما الاول فلان الاجماع انما هو بالاتفاق

انما شئت عن انقطاع المصوم بالقطع وعلو ان السكون
 بجزءه لا يدل على الرضا بل هو اعم منه ومن اعتدال انهم
 لا يشهدوا بالتوقف او الاعتدال وضررها ومع انقطاعها لا يكون
 كاشفا عن الرضا قطعا واما الثاني فظاهر لعدم اعتدال القطع
 بل كذا العلق بالرضا فكيف يكون حجة مع ان طائفة يصمون
 على ان الراجح ان السكون ليس اجماعا ولا حجة **في حجة التوقف**
 قد اتفق بعضهم بالاجماع ما اذا قال بعض المتأخرين او بعض اهل
 النقل والعقد في معنى كان حولا ولم يرض به مخالفين و
 الحق انه لا يكون اجماعا ولا حجة اما الاول فليس كاشفا عن
 انقطاع المصوم وكان دينا لا حجة كما عليه العامة واما
 الثاني فلا ينفرد ما فيه الحق بقول المصوم ولا شك
 في عدم حجة على القول بعدم حجة العلق على الاولين كما هو
 الحاشا للاصل وعدم دليل على حجة واما على الحجة فبغيره لا
 الشك ان اسلم على ما ذكر من قبول العلق من قوله وان ذلك
 المستظهر في الشهيد في الذكرها الحجة معللا بان عدلهم يمنع

من الامتناع

من الامتناع على الامتناع بنسب علم ولا يلزم من عدم الظن بالدليل
 عدم الدليل لكنه ضعيف بل يرد من وجوه بل يظهر من قوله
 قد والعبد يرضى علم الثلاث بنسباً ومثله ظهور علم الثلاث
 بل هو اعم منه على القول بوجوب حجة العلق **في حجة التوقف**
في حجة التوقف قد اتفق بعضهم بالاجماع الشهرة واعتداله فلهذا
 عدم كون اجماعا ماعونه بل كذا حجة للاصول وعدم الدليل
 والجموع ما لا دلالة له على عدم حجة العلق مع كتابنا بوجوب حجة
 هو اجماعا الحكمة في كلامه فلهذا على انقطاع الدليل والكتاب **في حجة التوقف**
 والاجماع والفضل مع ان العلم قد يمازج ما يطالبون بال
 المشهورات ويؤمنون عن الحكم بالمشهور وعند علم الظن
 بالدليل ولو كانت حجة لسطا الطلب وانزع التوقف لفتا
 الدليل على الدلول والمأخوذ من حال العلم خلاف ذلك نظرا
 عما استدلل به بعض من ان الشهرة لو كانت حجة لزم ان
 لا يكون حجة لبوت الشهرة على عدم حجة الشهرة وان كان
 فيه كما ذكرنا عاقل المصالح واحقوا الحجة بوجوه منها ما

١٧
وعجته التي بعد اسد ارجل العلم اما الحجة فانفرد
شاهد عليه ومنها قول الباقية حين سله ودارق
جعلت فلذلك باقى علم التمران او المحدثان المتأخران
فما هما الخد فقال بازروا خد بما اشتهر بين اصحاب
ودع الشاذ النادر ومنها قول الصادق لعمري
منظله بطلان ما كان من دعائهم من ان ذلك الذي
حكاه الجمع عليه من اصحابك فوجدت من حكاه ووجد
الشاذ الذي ليس مشهور عند اصحابك فان الجمع عليه
لا ريب فيه ومنها ان علمائهم فتح من الاضمار على الاغناء
بغير علم ولا يلزم من عدم الظن بالذليل عدم الدليل وقد
نظر في الدروس الى كثير من الاماويل ومنها ان الشرح
اخر من خبر الواحد فيثبت بها الحكم بغير اول ولا آخر
من التفتيح ومنهم من فرقوه بان وجوب العمل بطواهر الكفاية
وجله من اجاب الاماويل بالصريح والتمسك بالمعنى وروى ابن
ابن حجر في كتاب العمل بالشرح بغير الاول ولا آخر
الحاصل

الحاصل منها انقوى وكل ضعيف اما الاول فبلغ حجة
الظن كاستبان ولما الثاني والثالث فلا تها انما كان
على حجة الشرح في ترجيح احاطة الجز من المتأخرين ولا يلزم
منه حجة علم كما هو ظاهر مع ان الشافى يدل على حجة
الشرح التي بلغ على الاجماع لا على فلا يجدى واما الاخير
فلا يمان الا على القول بوجوب حجة الظن وهو ضعيف
كاستبان وما ذكرنا بان ضعف القول بالفضل بين
الشرح والشرح معنى الرواية والشرح الموافقة معها بعد
التحقيق في الاول ومعها في الشافى كالغناء والاستدلال
طلب شاه واستند للاول بما مر من المتأخرين والشافى
يوجد المفتوح وهو ما دل على حجة الشرح بنبه على
حجة الظن مع القول به لبيان القول بحجة الشرح
مع اعتبار انها تصيد الظن مع كماله القوي ولا مانع
من العمل به الا ان تلك القضية وهي ما كانت ناشئة من القاء
تدبر بطلان الظن المطلق كانت باطلا من غير الحصر الى

القول بالحقبة متم فاصفوا ان الفصل لا يبا سبيل القول
 بحجة الحق المطلق كما هو حق الفصل بل الحق القول بحجة
 الشهرة متم نظر الى افادته الحق متم وما اشار من انه
 اذا وجد منها ورواية تكون الحق نفس الشهرة ثم بل الحق
 ان الحق حق انما هو الحق كما سببان والاصل ان الحق
 حجة الشهرة هو كون مرجحة والمعارضة واجبة لصفاء
 الرقابة ام لا اما الاول فالحق ان لا اشكال في كفاية الشهرة
 فان جميعها على الخبر المتعارفين على الوفاء متم سواء كانت
 فالرقابة اذ في القوة مطلقة او مضمومة بالندم ما
 او المتأخرين بل لا خلاف فيه بين المتأخرين قول المتأخرين
 خذ بما استشهد به من اصحابه ورجع الشاذ التاود والظهور
 ان المدارك التراجع على الحق بالصدور والارادة هو
 حاصل من الشهرة ظاهرا يمكن بلا اشكال واما الثاني فبما
 اتوا الى اشهرها كروا صالحة اليقين جعل الخبر حجة متم
 سواء كانت فالرقابة اذ في القوة مطلقة كانت او مضمومة
 خلافا

خلافا لما قيل لمدارك فانكم متم نظر الى ان كل واحد من الشهرة
 والخبر الضعيف لا يكون حجة فوضه فكيف يلزم من اجتماعهما
 الحجة والشهادة الثانية فانكم متم نظر الى عدم حصول الشهرة
 اصلا لا قبل الشيخ ولا بعده ولو لا في المعالم فانكم في خصوص
 الشهرة الاصالة الحاصلة بعد الشيخ لا ينظر والكل ضعيف بل
 الحق الاول في القوى ما مر فانها لا تضيق بحجة الخبر ونظرا
 على الخبر المعارض انتفت حجة مع عدم المعارض بطلان كذا
 طلاق الشهرة فوجب اليقين الخبر الضعيف لا فادته الحق
 بالصدور والارادة فبندرج تحت عموم الكتاب وببند
 حجة الخبر وبذلك بان بطلان سائر الاقوال ولا سيما
 الاولى فانها لا من الخبر والشهرة وان كان بنفسه غير حجة
 لكن الخبر انما يصير حجة مع انتظام الشهرة كما عرفت الثاني
 اذا وقع التعارض بين الشهرة القديمة والمتأخرين في
 فوجب احدهما على الاخر وجوه واقوال ادبهما الفصل
 بان ان كان المتأخر من باب المسائل النظمية كغفاري

١٧٨
 المبدأ والفرج والتقدير فيعلم فيه شطر الهند ما إذا كان
 اذيب واصد من الظل والقطر وان كان من الظل كوجوه
 المثلث من اوطار كجبه مفهوم الشطر اوضح فيعلم
 فيه الشهرة المتأخرين لكونهم اولى نظر والقوى ملاطعة
 ولا متعبد ملاطعة من جهة الهند ما وعد ولم منها
 فانه يجب شدة الزعم فيها لكن هذا كله انما هو من حيث
 هو ولا فرقاً بين الحكم والترجيح باعتبار مميزات
 المواضع اما الثالث انه لو وقع التعارض بين جوه
 مشهورين احدهما أقوى ولا فرق بين دورا بينهما
 الاول لان المدار في الترجيح على الحق بالافادة لا ريب
 ان الحق الحاصل من الشهرة القوي اقوى لان القوي
 لا يعمل غير الافادة بخلاف الرتبة فيمكن ان يكون غلظا
 ملحقا بجمع على التدوين بل هو متعارف الراجع انه لو
 التعارض بين الشهرة وقوة السند متعارض جاز اهل
 ضعف مقبيل بالشهرة والافرم مقبيل بالسند بالاعتدال
 او الحسن

او الحسن او الموثقة نهمل بوج الشهرة او قوة السند بما
 هو متعلق على الاول وهو الحق لان الحق الحاصل من الشهرة كوج
 مع ان مدول المشهور عن الافرم حقه واعتباره بكشف
 عن الظاهر على نفسه من جهة اخرى بل كما افادت قوله
 ولقد ضعفه من ان التعلق من الكشف في الواقع اكثر في الانبياء
 المشهورة من الاعيان المشهورة كما هو قوله في المشكول بغير ان
 الاغلب الحسن ان الشهرة بجزءها الدالة في الحق على القوة
 بجهة الشهرة ولو بالتفصيل المتكلم بلا اشكال واما في القول
 بالعدم فاشكال لان الشهرة في نفسها ليست بجهة والغير
 يتوقف جهته على ظهور الدلالة وهو مقصور عن افادة
 الحق بوجود القربة سلبا وسقوطها عند ان تكون جهة
 اعتدال افادتها الحق بالدلالة القربة ولو فصل منها العلم
 بوجود القربة فتكون جهة بلا اشكال السادس ان انما
 الغير مقبيل بالشهرة فان قلت على مدور الجمع فاكمل جهة
 ولا فان كان ذلك البع كلاما مستقلا مثالا على حكم مستقل

فلا اشكال في حجة وعلامة حجة غير العلم كونه حجة بنفسه
وعلامة جارية وان لم يكن فلا فان استلزم الولاية اذالة
غيره ولو بالجماع فكان الجمع حجة والا فلا السمع له حجة
الشهرة على القول بها والتأيد بها على اختيار مشرطه
بافادتها الحق بلا خلاف لا يشك اعينها عليه كما هو ظاهر
الاشارة ان الشهرة المتولدة كالحقيقة والحقيقة الظاهرة
كالظاهرة لان ما دل على حجة الحقيقة بدل على اعتبار المتولد
والظاهرة بالحق وان كانت **الحقيقة** **الظاهر** فالحق ما لا يت
بالجماع لجماع اهل المدينة وقائده من غير من الغرض من
الحق لان المتأخر بالجماع عندنا على الكيفية من قول المتعدد
ولا يحصل من اتفاق اهل المدينة بوجهه فلا يكون حجة
فضلا عن اصول وعلامة الدليل عليه وحصل ما بالاول
في غير واحد على طريق العامة فلان اهل المدينة يعنى المؤمنين
ويعنى الامة فلا يشك لهم اذلة الاجماع ومثله للجماع التخصيص
بالمشايخ الثلاثة كما هو ظاهر واما الجماع والمخالف والمراجعة

فقد عندنا وجود الشيء بالم فهم وعند العامة خلاف ذلك
عنفهم كالحاجب بين العلم والحد وهو ضيف وشك حكم
بعدم حجة الإجماع أهل البيت بالم فإنه ضيف جدا للمركب
الشيء بالم الإجماع أما بسبب التركيب لأنها ما كان وضعه عند
واحد أو اثنين منه على وجهه فيبلغ بعد خروج الشيء فلا
يسبب والآن مركب ولكن متعلقه فيها إما الحكم الشرعي
أو علم الفصل في الشيء بالم لا يجوز مخالفة أما السبب بالم
لا خلاف فيه عند الفرقين إن كان متعلقه الحكم الشرعي
وأما المركب وعلم الفصل يجوز عليه من الجهتين بالم للمركب
وهو ضيف بالم للمركب لأنه عندنا لا يكون مخالفا لقول الحكم
متعلقا وإمكان بين العلم بالم للمركب موضوع فلا بد من بحثنا
على نقي الزايد بالم للمركب وهو مخالفة الجمع وإلا فلا خلاف سواء
كان باختيار قول ثالث أو تفصيل بين القولين من الحق
لا يخرج عن أحد القولين فيكون بالم للمركب للمركب لقول الحكم
متعلقا فإشكالات أولي بالطلال بالم للمركب للمركب على القول بعرف

الخير

اخر حكم اخر مثل الماء القليل بلانات الخراسية حيث انقروا
 فيه على قواين الطهارة والخراسية فذلك اجمع فيه الوفا
 المركب مع الاتفاق على عدم الفصل هناك اجماع بسبب
 مركب والثالث ان لا يعلم منهم حكم مضمون ذلك ان اشتقوا
 على الحكم بعدم الفرق وذلك في الكلام الا في قوله التي
 لم يثبت فيها حكم بحيث يستفاد عليه اجماع بسيط او مركب
 على حكم او يمكن مثل حكم تذكية السوخ حيث ان لا يعلم خبره
 لكن يتم اجماع الاتفاق على عدم الفصل في الحكم سواء بعد ذلك
 ثبت بولاد تذكية الذئب من جملتها بالحق ان حكم بولاد الذئب
 في الباقي للاتفاق على عدم القول بالفصل دائما الثلثة
 الحاشية على الثلثة المذكورة في الزمان الموضع في مفسرته
 كالحمة والحاشية حيث دفع الخلاف في تولد غيرها من ذلك
 الخالة وحدث الحمة للاتفاق على عدم الفصل بينهما ولا في
 نفسهم الصواب بالثلثة الاولى كما في القواين وكما في
 الاحكام كما في التمايز والمنتهى والمذكور في الاول الجمع في

الجمع

الجمع كاجتماع لكن هذا كالمع الاتفاق على عدم الفصل واحكام
 لم يعلم اتفاقهم على ذلك ولكن لم يكن منهم من فرق بينها وبين
 فان علم اتحاد طرفي الحكم فيها فهو كاتفاقهم على عدم الفرق
 وان لم يعلم فانهم جواز الفرق اني بينهم وفاقا للمع لا من غير
 فلا ياصل السالم من معارضة هذا الحكم بجمع عليه لكن
 في المعالم حكم بان اذا لم يفصل بينهما فان ضمت على التبع
 من الفصل فلا اشكال في اتفاق كان بينهما عطفه بحيث يثبت
 من الحل باعد بهما العمل في الاتفاق لم يجر الفصل وان لم يكن
 بينهما عطفه فالذي ياتي على من ضمنا عدم الجواز لان الاتفاق
 يثبت مع احدى المطالبتين تطعا ولازم ذلك وجوب متنا
 في الجمع قال وهذا كله واضح وليس بواضح كما هو واضح في
 الاول لا فرق بين ان يكون الخلاف في كونها احدى الطرفين
 او في كونها احدى الطرفين في كونها احدى الطرفين في كونها احدى الطرفين
 في كونها احدى الطرفين في كونها احدى الطرفين في كونها احدى الطرفين
 في كونها احدى الطرفين في كونها احدى الطرفين في كونها احدى الطرفين

وجوب

فإن شاء عدم جواز الفروج عنها لغير الإجماع عليها ولم
 يخرج الحق بغيرها فثبت التغيير في هذا خلافاً للمحكوم به بعض
 أصحابنا حكماً بالسقوط الفرج لغيرها أو التمسك بغيره
 العقل من جهة الإجماع على الخلاف منهم وهو
الخامس أنه لا يجوز عدل أصحابنا أن يخطئ أحدهم في
 في مسألة الشرط الآخر في إجماعنا أن يذهب أحدهم إلى
 أن القائل لا يثبت والعديد من هذا القول أن القائل لا يثبت
 والقائل لا يثبت مع أن الحق أن هذا لا يثبت وهو حق لأن
 في أحد الطرفين بالضرورة لا يتطرق إلى خلافه **السادس**
 أن الإجماع ينقسم إلى محقق ومقول والثاني إلى متواتر
 وبينه وبين المحقق وبينه وبين القول في التخصيص والتميز
 وغير ذلك وكلام فيها يفتقر إلى العلم ولو بالوفا
 المحققين بأن هذا العلم لما هو العلم وما لا يفتقر
 من ذلك العلم وهو المنقول بالأسانيد لا يفتقر إلى
 الخبر والحق بغيره وهو العلم بالحق بغيره وهو العلم بالحق

كالحديث

كالحديث التوفيق والنصوح حيث كان على المشهور والعمود لادلة
 جميع خبر الواحد من غير البناء والنشر وغيرها لكونه خبراً
 الثاني فإن هذا العدل لجميع العلماء على كذا يدل بالانفراد
 على قول قول الإمام أو عدله أو غيره الكاشف عن حق
 على طريقة المشهور أو على رأي أو عقيدة على الطريقة المعتبرة
 بين المتأخرين فكانت خبراً معتقداً المعصوم أصلاً أو شيئاً
 من علمه أو خبراً من غيره وأما الأول فهو رواية الظاهرها
 ذكرنا وأما الآية التفرقة والتميز عليه كالحديث لا يثبت الحق
 به ويقدر الأخبار به إنذار بل الإجماع المصلح لا يثبت
 مرجع بغير حيث فاشل لعدم اعتبارها لعدم اتفاقنا فيه
 بل لأن اتفاقنا مطبق على جهة الإجماع المتقول كائناً
 من كنهه التقيد فيه الكفاية ومضائق الحق الأولى والأخيرة
 على جهة غير الوصفان الفاضل في الخبر كونه من كفاية
 ولا خلاف الإجماع فانه الأخبار على وجه القطع
 في الخبر كونه من كفاية الفاضل في الخبر كونه من كفاية
 في الخبر كونه من كفاية الفاضل في الخبر كونه من كفاية

بجهة ^{الاصول} والتمسك بحجة الايات والاشهاد والاعمال حجة
 العمل بالقرآن خرج خبر الواحد بالادلة وهو الاجماع ^{العمل}
 تحت العمل وان اصل لا يثبت بالظاهر نظر الى ان شرط
 القطع في الاصول ^{الاصول} على ما عرفت من الاول ظاهر من قوله
 ان الاصل الشرعي كحجة الاجماع المنقول والاستصحاب ^{الاصول}
 الشرعي لا يثبت بوجهه بالقطع بل يكفي فيه الظن الشرعي ^{الاصول}
 ثم ان الاصحاب يسمون بحجة الاستصحاب بالاشهاد
 فان الدليل الشرعي حقيقة مطلقا بل بحجة الظواهر في الاستصحاب
 يقتضيهما في الاصول التي هو مدارك الاحكام بطريق
 اولي والتوقف بعد الاطلاع واستقراء الاستصحابات
 في الاجماع معلل بان الظاهر من حال القدماء ما كانت ^{الاصول}
 وغيرها اطلاق الاجماع على ما هو الصالح عند العلماء
 فكيف يمكن الوثوق بالاجماع انما الوارد في كلامهم بالادلة
 مردود بان بعد الاطلاع منوع كما ترى ^{الاصول}
 ثم ان بعض الظاهر من كلامهم من ان الاستصحاب ^{الاصول}
 باختلاف الاجماعين بل في امكان استصحاب كل واحد من

اصلا ثم يقع الكلام في امور الاقل ان بعضها الهياكل
 قد اورد على القوم بان تقسيم الاجماع الى قطعي ثابت ^{الاصول}
 وظن ثابت بخبر بعيد عن التاكيد لانهم يطبقون على انه
 لا يثبت بالتواتر الا اذا كان محسوسا والاجماع قطعي اياه
 وقصدا الدين على حكم وادعائهم به وهذا الاذعان غير محسوس
 وانما المحسوس قول كل واحد منهم ان اصل من هذا الامر ^{الاصول}
 هذا القول من كل منهم لا يثبت القطع بان مدعى في الواقع
 لا خصال التقية او الكذب من اعصمهم ثم يضيف الظن بذلك
 لاسماء الزعماء لولا انهم الشافعيين لكانت للاحكام ^{الاصول}
 بعد التقصير من زعماء الدين والذين هم بان الابطاع على
 اعتبار الحق في الخبر من منوع كيف وقد عدوا من التواتر
 بالحق بوجه عام وشجاعة على وهو غير محسوس ان الظاهر
 من ادعائهم اعتبار الحق من التواتر وهو حاصل في المقام ^{الاصول}
 بعد ما عرفت هذا التواتر القطع لاسمها التقية او الكذب
 بعضهم من التواتر في التواتر في التواتر في التواتر

١٧٩
 الكل في الجملة مع انه يمكن ان يحدده بعضه الخارج من القسم
 ويطلق في الثاني ان كان المتواتر من الابعاد المتقوله
 انما يفيد ان الحق وان كان الحاصل من الاول في الثاني
 انه لا يتحقق نقل الابعاد والتعريف في نظر بل في القول
 او كونه في ذلك غير او عندنا او عندنا اننا او
 من هذه الاماكن او لا خلاف في بين الماخذ والاسماء
 او الاتفاق من احد هاتين النكتين كما شئت من الابعاد ووجه
 الا ان بعضها حق وبعضها ظاهر واما قوله لا يعلم خلافه
 او لا يعرف خلافه او لا يشك في احد هاتين النكتين
 في الابعاد وفيه اشكال بل الظاهر المسمى بغيره بل في ذلك
 يعرف يكون ظاهره وبه يكون في الحقيقة واما قوله
 الظن فلا يكون حجة لنا لكونه اجتهاداً من الظن لا حجة
 على القول بعموم حجة الظن لا اشكال في حجة الظن
الاول ان الابعاد المتقوله تختلف قوة وضعفها
 فاما في النسبة بين الابعاد المتقوله في الثاني فظاهره

غير من التعلق كالشديد فاجماعها القوي نظر في انهما
 لفظة غيرهما في هذا الزيد من غيرهما كما هو الظاهر
الاول ان الابعاد المتقوله بغير الواحد مثل غير الواحد
 يجري فيها من اقسامها الصحيح والحق والموتى والضعيف
 والمسد والمربى وغيرهما واحكام من الزود والقبول
 التعادل والترجح **الثاني** ان الابعاد المتقوله
 شله يجري فيها ما يجري في الخبرين المتعارضين فاما
 بينهما عموم وخصوص مطلق فمخصص وان كان عموم من وجه
 فان رجع الى الاول فلهذا الامكان المبنيان من يرجع الى
 المجهول ومع التساوي يكون خبر في العمل كما خبرين
الاول ان الابعاد المتقوله بغير الواحد
 الناقل من غيرهما **الاول** فان المناط في نقل الابعاد
 على الاختيار من علم وفي القوى على الظن والاجتهاد
 العقل والنسب من الابعاد في الثاني فظاهره
 كما ان الابعاد المتقوله بغير الواحد كما هو الظاهر
 فاما في النسبة بين الابعاد المتقوله في الثاني فظاهره

الثقل حصول الظل لشئ اوله قبل خلاف فيه وقفا
 الثاني فلان الاجماع عنداهو الاتفاق الكاشف عن
 راي اخصوم ولا يتوقف حصوله على عدم الخلاف لا مكان
 حصوله ومعه كما هو ظاهر بل يتابع وهذا الاجماع الى التوجه
 في الاجماع انما يظهر فيها الخلاف غير ذلك فافادته
 الشبهة في الذكرى من ان قد استعمل الخلاف في الاتفاق
 والغيبه على اكثر هذا البليغ مع ظهور هذا الغيبه بغيرها
 من ان نقل نفسه والعلم بها بعد اعتبارها في العلم
 المعين لو انما يتبين لها انتم اجماعا وانما بعد علم غلبه في خلافه
 حين ادعى الاجماع وانما استعمل الخلاف على وجه يمكن
 لدفعه في الاجماع وان بعد حصول الحكم من باب التبرير كتابا
 على روايته، بعضه قد يثبت كنههم منسوبا الى الاشتراك
 بالقول جامع مردود بان تلك المعادير تحتية لا يخرج
 الاول منها كما هو ظاهر لكن هذا كله اذا لم يكن الخلاف
 في العلم بغيره من اجزاء العلم على العلم على العلم على العلم

في العلم من ارا **الاف** ان يقال الشك في ثبوت
 بخبر الواحد ما لم يعلم خلافا وفيه نظر بل يكون الظن
 بخلافه بل اذا حصل الظن منه فان ما على وجهه
 لا يصح غيره كما هو ظاهر **الاف** اذا اختلف الامة او الظاهر
 على قولين فانهم انهم يجوز لهم الاتفاق على احد القولين
 والمنع من الاخر لان العلم هو قائل باحدكما كما هو
 المفروض فيصير لباقيين اليسر واجب فاذا صاروا يكون
 يكون تاجرا ما وجبه بل ان نسبة العبد على اصحابنا وقية
 لا ان الشيع قال ان قلنا بالتفسير لم يصح اتفاقهم بها خلافا
 لان ذلك يدل على ان القول لا مخرجه وقد قلنا انهم
 غير من لكن اورد عليه الحق في المعارض بان نقاش
 ان يقول لم لا يجوز ان يكون التفسير شرطا لعدم الاتفاق
 فيها بعدد على هذا الاحتمال يصح الاجماع بعد الاتفاق
 وهو حق وهل يجوز لهم الاتفاق على قول ثالث
 اتفقا اتفاقا على قول ثالث في العلم على العلم على العلم

قلنا بطلان المعصية في احدى الطائفتين او بمقتضى
 العلم بالصدور او الرضا من انفسهم او بغيره الشر
 من غير مقتضى العلم بالصدق او كمال الطائفتين في القولين
 ففيها رتبة عند اصحابنا ولا اشكال فيه اذا استلزم
 رجوع المعصية عن قولها ندر لا يمنع الانقياد وهو خارج
 عن كلامنا وكذا لا يجوز الاجماع على خلاف الاجماع
 المتقدم لاستلزامه جلال الاول فيلزم خطاها
 لو المنع ككلامها وموت احد الشطرين لاختلاف
 عن خطاها واصحابنا بالباقيين بالاختلاف عند الفرقين
 بل وكذا كفر احدهما او فسقه كما هو ظاهر **الوجه الثاني**
 ان كل ما يتوقف صحة الاجماع عليه لا يجوز التمسك
 فيه بالاجماع والادراك كما لا يتوقف جازم لا يجوز
 اثبات الوجود او العدة او العلم او الارادة ككلامها
 او المصلحة للرسول او صلوات الرسول بالاجماع للزور
 بغيره او الرضا من انفسهم او بغيره او كمال الطائفتين
 في القولين ككلامها وموت احد الشطرين لاختلاف

ثبت

اثباتها بالاجماع على حدوث الاجسام ومن الاجماع صحة
 في الارادة والحرية مثل تدبير الحيوش واختصاصه بمقتضى
 صحة مقتضى القولين لان اصحابنا على اصول الفریقين المجبة لان
 المعصية فهم وفيما لا يفرق الم ولا يفرق غير سبيل المؤمنين
 فيجوز ان يتاخر **الوجه الثالث** في السنن وقول المعصية او
 لوقوعه في العلم بالادب وفيه مطالب **الوجه الرابع** في القول
 وفيه مقدمة وانما كانت المتقدمة الحديث اصطلاحا عرفي
 او مجعلا ليقول المعصية او كما يزعمون او فعله او تفريده
 وفيه نظرا في غير خصوص بما يمكن من المعصية ولو كان
 او تفريده ابل ام منه ومن قوله المصوح منهم في محضر بل لم
 منها ومن كلام القبر المصوح منها وما هو مطلق كلامه
 اما كون الحكم بدنيا في الاخلاق فيه واما كون قوله لا
 حديثا فلا يرد ولا يخدم مباح احد من المعصيين حديثا
 الاما كونه من شانه ويطالبون بما كون مطلقا كان حديثا
 ككلامها وموت احد الشطرين لاختلاف

عن قول القبر المصوح منها وما هو مطلق كلامه
 اما كون الحكم بدنيا في الاخلاق فيه واما كون قوله لا
 حديثا فلا يرد ولا يخدم مباح احد من المعصيين حديثا
 الاما كونه من شانه ويطالبون بما كون مطلقا كان حديثا

وإذا التزمنا فلم يجز لنا الانتهاء إلى المصنوع بل الكفر
 بالانتهاء إلى غيره من المصنوعات لتأجيل وعلى الأثر
 لمن يستندوننا إذا ما الأول فهو لفظ الحديث
 الذي تقدم به المعنى وإذا التناقض فهو لفظ الدين
 وهو جمع من ظاهره وأما الثالث فهو وقع الحديث إلى
 كماله من جهة أو أمان أو ما في هذا القائل أو الخبر يطابق ما في
 ما يراه الحديث كما هو بطلان هذا القول في قوله تعالى
 ما يقابل الآثام وهو كلام لم يثبت خارج من قوله
 صدق كذا فإن مطابق الواقع صدق ولا ينفك عنه
 لأننا جعلنا الصدق مطابقا للخبر لا اعتقاد الخبر
 عدم مطابقه له سواء وافق الاعتقاد أم لا وسواء كان
 الاعتقاد خطأ أم لا ولا يلحقنا من أن الصدق مطابقه
 الخبر للواقع مع اعتقاد الخبر المطابقة والكذب بطلان
 الخبر للواقع مع اعتقاده كونه وغيرهما أو سائر ما فيها
 والحق الأول فهو الاتفاق عليه في جميع الأقسام
 التي هي أصلها في الاتفاق عليه في جميع الأقسام
 خصوصا الأقسام التي هي أصلها في الاتفاق

ولأن المتبادر من صدق الخبر كذا عرفنا أنه هو مطابق
 للواقع وعدم كونه من دون لثبات فيه إلى الاتفاق
 أصلا وخصه سلب الصدق عرفنا عن الخبر الذي يكون
 للاعتقاد دون الواقع وسلب الكذب عن الخبر الذي
 مخالف للاعتقاد ومطابق للواقع ولو كان المدارك
 لا يخرج ذلك ولا يصح سلب الصدق عرفنا عن الخبر المطابق
 مخالف للاعتقاد ولا سلب الكذب عن الخبر المطابق
 وعلم أن عدم صحة السلب هو إلهامات الحقيقة
 وإذا ثبت ذلك بحسب العرف يثبت للغة بأصل التمدد
 النقل إلى الاتفاق عليه كما يظهر من جملة ما ذكرنا في
 قد ادعى جميع من الفرقية الإجماع على أن اليهود إذا
 الإسلام من حكمنا صدقه وإذا كان بخلافه حكمنا بالكذب
 بل حكم الصدق أن الحاسم للمزاعم وهو من ينقسم الخبر
 إلى قسمين باعتبار أن خبرا اعتبارا النسبة الحاصلة فيه
 الخبر كذا خبرنا الخبر المطابق عن الكذب عن الكذب
 الخبر كذا خبرنا الخبر المطابق عن الكذب عن الكذب

هذا الخبر المطابق
 عن الكذب عن الكذب

هذا الخبر المطابق
 عن الكذب عن الكذب

وهو ينقسم الى مظهرين الصدق كثر العادل ومظهرين
 الكذب كثر الكاذب ولساوى الطرفين كخبر جمل
 الحال فلا بد من بعض الظاهرة فقال ان كل خبر لا يعلم
 صدقه هو كذب قطعاً وهو ضعيف والعلم بالخبر
 يصور وجوده لان انما ان يكون ضرورياً او كسبياً
 والضروري قد يكون مستفاد من نفس الخبر كالاشياء
 المعلومة بالنواظر كوجود الهند وقد يكون مستفاداً
 من غيره وهو ما بهيمة العقل كالعلم بان الكمال اعظم
 من الجزء او الحسن وهو اما الظاهر ككون انا راحاً
 والشمس مضيئة او الباطن مثل العلم بان لنا لذة
 والعلم بصدق الخبر تابع لصدق العلم بالخبر فلا بد
 كان العلم بصدق الخبر ضرورياً وما كان كسبياً كان
 العلم بصدق كسبياً واعتبار المبدأ الى ما لا يعتبر
 فيه الاطلاق بما هو المراد والى ما لا يميز والى ما يميز
 الى ما لا يميز فلا بد من العلم بالصدق كخبر جمل
 وهو المتأثر بما جلا فينا من خبرنا بالصدق كخبر جمل

ان لا يثبت له اذ كان الصلوة والقرآن فثبت ما لا يكون
 اشارة الى ما يكون المقصود منه التسبب لا مدلوله
 وانما يكون المقصود منه مدلوله الاقوى والعرف
 علما او ماساً او اعتباراً فلا بد العلم الى التواتر والحق
 لان الخبر ان كان بنفسه مفيداً للعلم والقطع فتواتر
 والا فاحاداً لا اعتبار الاول وهو التواتر الى التواتر
 اللغوي والعقوى لان تواتر بلفظه فلفظي ومعنى
 فتعنى الاعتبار الثاني ينقسم الى المستفيض وغيره
 لان ان بلغ الى الثلثة فستفيض والا فغيره وكان يقسم
 عند القدماء الى الصحيح والضعيف لان ان كان
 الصديق في الحجة فصحيح والاضعيف وعندهم
 من العلامة او شدة من طائفة وغيره من التواتر
 الى الصحيح الحسن والموثق والضعيف لان ان كان
 اما بطلان فضعيف وان كان بطريق مدح حسن فالحسن
 بطريق مدح حسن فالحسن بطريق مدح حسن فالحسن
 بطريق مدح حسن فالحسن بطريق مدح حسن فالحسن

فصل في العلم بالصدق كخبر جمل
 ان ثبت في رتبة العلم كخبر جمل
 عند لا يثبت في رتبة العلم كخبر جمل
 الدلائل التي تواتر في الخبر كخبر جمل
 اعرفنا ان خبرنا من الخبر كخبر جمل
 ان كان في رتبة العلم كخبر جمل
 اما في رتبة العلم كخبر جمل
 كخبر جمل في رتبة العلم كخبر جمل
 من رتبة العلم كخبر جمل
 عدد من رتبة العلم كخبر جمل

وهو ان يكون بطريق غير ايمانى مدوح ثم ينقسم المجرى بعد
 القسم الى الاربعه والنحو الى اقسام فرعية متتابعة
 معها في المقهور وما خلفه في التحقيق اكثرها مشركا بها
 وبعضها مختص بها الاول خمسة عشر وهو المنطق
 والمفرد والمعنون في المعلق القديم وقوله القارون
 والمدح والمنه والفرع في المحقق في العالم مستدا
 والشان والسنل والمنزلة على غيره والمختلف في النسخ
 والعرب لفظا والقول وما الشافعية في الموضع
 والمنطق والمنزل والمعلق والمدح والمصطب والمقارن
 والمفرد وذا العلم عليها بعض اقسام **الاول**
 الخبر لا يخرج من غير ما يفيد نفسه القطع بصدق
 في مكانه ووقوعه وصول العلم من المعلق في عين
 الاولان والمثل وغيرهم الامن السبعة والاربعه
 انك وصول العلم من طلبة او قالوا اننا نأخذ العلم
 من غير ما يفيد نفسه القطع بصدق العلم من المعلق في عين

حصول العلم القطعي ضرورة ما هو كثر في الملاح
 وطريق النفس خفايا او وصية الموحى وايضا لا
 القول ووصية الخلق في مثل القائل وغيرهما من الامور
 الخالية عن التوسل بالاسانيد فاعلمنا وغيرها من الامور الخالية
 كوجوب سلطان مقارب لغيرنا بغير اخبار جمع كثير
 من كثرهم العلم بالخبر عنه والخبر به من غير ما هو
 لمجرى الشافعية وهو في الاستنباط في وقوعه كغيره
 عن امكانه والمنكر في ذلك مكاره في يدك والشاهد
 ولا يمتنع الكماله والجواب بل لا الاستكثار وشيئا
 والهيئة **الاول** انك لو اقررت انك في التواتر بهذا العلم
 على اعتبار ما فيه في الجملة منهم من حقه ما في غيره وجعل
 ما يتعلق بالخبر من بعضها ما يتعلق بالشامع اما الاول
 كونه الخبر بالغير في اكثر هذه المتبع مع في العادة
 على الكذب وكون علمهم مستندا الى العلم واستناده
 والاولان **الاول** انك لو اقررت انك في التواتر بهذا العلم

من الشرايط فبعضها كما احتج في الشايع انما هو من
 حصول العلم للسامع لا من الشرايط اعتق التواتر والكل
 انما هو قيد على ان كون السامع غير عالم بما اخبره او كونه غير
 عالم بما اخبره اضطرارا او عدم كونه مسجوعا لشيء او كونه
 الى الاعتقاد في وجوب الخبر ليس شرط في تحقق التواتر بل هو
 توقف حصوله على ثبوتها ثم توقف حصول العلم للسامع
 عليها وهو لو اعتبر في حقيقة ذاته خبر جازع في نفسه العلم
 فالعبر فيه لا فائدة العلم ولو اتصال من حيث هو وقبول
 وبعضها كما عتبر كون الخبرين عالدين لظاهرين فردد ذلك
 لا دلالة عليه بل يكفي حصول العلم من احدى اعمامه وان كان
 ظاهرين مع كون الظاهرين عالدين لان ذلك ما هو في مرتبة
 الخبر لعل ويانهم اذا ركبوا عالدين لا يصدق على اعمامهم
 الخبر لعل لعل لعل فالخبر القوي طارح من هذه البينة وان
 او حصة من بعض الشرايط في الشايع كما انتمى به وبعضها
 وان كان العلم الشايع لا يخلو عن شرطه بل هو شرط في حصوله

فلا وجه لجعل كل واحد منها شرطاً على الآخر هذا والعرف
 انما لا يثبت خبره بعد خاص وهو الحق لان المعيار فيه على
 العلم فيه بسبب الكثرة وذلك يختلف باختلاف المواضع
 خلافا لما بقى فاعبر فيه بعد خاصا خاصا من حيث هو
 او غير خاصا او معين او سببه من اوضاعها لوجودها في
 بعض الناس في شرطها اخر كما لا سلام والاعمال لا تختلف
 القبول والوطن وان لا يعرفهم بل يدرك ان يكون فهم المعصوم
 ضعيفا بل نسب الاخير بعضهم الى السمر وهو في مرتبة
فصل في خبر الواحد وهو خبر رتبة الى هذا التواتر
 موجبه كثر التواتر لم تلت وتختلفوا في فائدة العلم بنفسه
 او انتفاء القسمة اليه بالاطراد وعلوه على احوال الحق
 الزائدة الا مع العلم بالحق الاول فمع كونه من الواضع بل
 الفرضيات فلان التواتر والقبول والخطا يمكن للعادل
 هو من رتبة فلا يثبت خبره العلم اسلا الا ان يثبت الخبره
 وانما الخطا كما في الخبر الواحد وهو من جملة ما لا يقبل

جسٹس

بغير الوعد ^{الذي} اقبلوا على اخطاها فكانت ذنوبهم بها لا يمكن ان يثبت
احكامها بالعلم والدين كما جاز العلم بغير الوعد الا اذا جاز
ان السبب لها اعتقاد في السبب الذي ثبت ان العقل
يقوم به العلم وانما العلم بالحقاق هو حصولها باليقين ^{فقال}
منها العلم اذا اعتقدت ان الدواب الخلق حكم شرعي كان التكليف
بالعلم عليها بغير من كلام السببان او في النكاح وامكان
فرضه لا خلاف في ^{ذلك} ان الله اطلع بانتهوا كذا فالدنيا ^{بغير}
اليقين وتوكل ما ثبت في الاحاد وما ثبت في العامة والامام ^{عليه السلام}
او ظهر اركانها فثبت بانها ما ثبت في النسخ من الصادق ^{عليه السلام} والجميع
من العامة او غيرها من العامة ^{عليه السلام} انما هو من العامة فغير
ان يكون خبرا الى العدم ^{في ذلك} فيكون خبرا في قوله تعالى
فاستقروا قبله والذين يتبعون اوليها لم يفتخروا على العلم تاديب
فيهم بل انهم وجدوا الذين على الفاضل فيقولون قد انتدنا ^{بغير}
انما هو وانما العلم بالبداهة او بالدين هو العلم بالحق ^{فقال}
فما هو العلم بالحق من انما هو العلم بالحق من انما هو العلم بالحق
لا انما هو العلم بالحق من انما هو العلم بالحق من انما هو العلم بالحق

وفي معرفة الأحكام فتعاد الآية لزوم العمل بها
الجمعة لا تجبر الواحد قلنا لا لأن الآية في التلويح
لا يكون في حد ذاته إلا عند التلويح فلو كان
وأنما كان بناء على الذين على قتل الأيمان كما هو ظاهر
فكيف يكون ظاهر الآية للتلويح بل يمكن أن يكون المراد
بالفهم التلويح في أصول الدين قلنا انما هو العمل
لا يتبع في الاستدلال بالظواهر ولو اريد التلويح
فمنع مع اننا لا نخطئ من خلاف الظاهر والآن لا نقول
الخطأ متعلق بالمؤمنين وانما فهم يكون مؤمنين لا يكون
الآية كونهم عالمين بما جبر في الإيمان ولو قيل قلنا
الجميع ولكن مقتضى الآية الوجوب الكفائي على كل ذمة
ولا يقول برأى قلنا نعم بل يلزم ان يقول بكل احد
يقولون لان مفاد الآية انما هو وجوب العمل
لاخذ الأحكام ولا يبيح كفائي لا يجزئ ولا يلزم
العماد انما كان ظاهرا فيهم جميعا بل هو مقتضى الآية

المجاوز عن ذلك وهو لا يخرج شيئا منها عن مقتضى الآية
ولو قيل قلنا الجميع ولكن لا يلائم الا على وجوب العمل
عند التلويح وهو التلويح فلو اخرج من التلويح قلنا قلنا
ولكن نعم بعدم القول بالفضل مع انه يثبت عن ذلك
بطريق آخر ومنها اجتماع القطع المشاهير من البراءة
المستقر من الصحابة والتابعين من غير انقياد والآن
العمل بغير الواحد كما هو دلالة النبي كان يرسل الرسل
البراءة والقبول لتعليم الأحكام من دون اعتبار عدد
وكذلك ان احدا بالآية تمام طبقا على رواية اخبار لا
وتدوينها والاعتناء بها الرواية بحيث اشهر ذلك
عصر ومن امام بعد امام ولم يذكر احدا منهم ملما
بصدور ذلك منهم وضاهتهم بل يقطع بان الآية في رواية
الرواية والقبول على ذلك بل امرهم بالعمل بما كان مستفادا
في الاخبار بل يقطع بان كل واحد من الصحابة المتقدمين
أما الذين كان ينفذهم فيهم من المؤمنين بل هو مقتضى الآية

ان النفس لا تتحقق الا بالخروج من طاعة الله عز وجل والخضوع في بعض
 لويذله صوره ونظام يخرج من الطاعة لعدم التكليف لشيء والا
 التكليف بالانطلاق فلا بد من ذلك النفس على كونه عاقل
 كان عادلا وجب له خيرة بمقتضى الفهم ومقتضى الانوار
 من طاعة الله تعالى لشيء او صفة له متعلقة على شئ ما يخرج من طاعة
 واما ان من طاعة مع سكونه من العبادات فطبيعة الان لا يخرج
 تارة من الثاني وثالث الشئ في العدة في غير طاعة الله ان لم يكن هناك
 من العدة المحقة به وان لم يكن في العدة لا يخرج من طاعة الله
 وجب عليه ما يرد من الطاعة ان لم يكن له حادثة لا ينفذ
 حكمه فاما بوجهه فانما نظريا الى الله عز وجل في طاعة الله
 على الطاعة باوجهه حقيقين في طاعة الله في طاعة الله
 والسكون في طاعة الله من طاعة الله في طاعة الله
 على طاعة الله ان كان الراد من طاعة الله في طاعة الله
 والناو من طاعة الله وان كان ما يرد من طاعة الله في طاعة الله
 في طاعة الله في طاعة الله في طاعة الله في طاعة الله
 في طاعة الله في طاعة الله في طاعة الله في طاعة الله

ولاجل ما قلناه من طاعة الله عز وجل والخضوع في بعض
 وغيره وانما دار الوافد مثل ما بين مهران وعلى بن ابي حمزة
 وغيره من طاعة الله عز وجل والخضوع في بعض
 والطاعة من غيرهم في الم يكن عندهم خلاف ان يكون هو الحق
 على الشئ في الخارج باننا لا نعلم الا ان الطاعة على طاعة
 هو لاه وهو صفة لكن شرطه لا يخرج من طاعة الله عز وجل
 بل هو صفة اذا ان الطاعة لا ينافي طاعة الله عز وجل
 الشئ في طاعة الله من طاعة الله عز وجل والخضوع في بعض
 ووجه لا يخرج من طاعة الله عز وجل والخضوع في بعض
 لا يخرج من طاعة الله عز وجل والخضوع في بعض
 غير من طاعة الله عز وجل والخضوع في بعض
 وهو يقتضي ان طاعة الله عز وجل والخضوع في بعض
 الامر في طاعة الله عز وجل والخضوع في بعض
 البلوغ في طاعة الله عز وجل والخضوع في بعض
 التكليف في طاعة الله عز وجل والخضوع في بعض

فانفس الامراء عادوا والوارثا لما انفصل بين من علم هذا الترتيب
 علمه وهو من قبل ان يكون عادوا او فسقوا ولا سيما ان اسما
 هو في العلم لا في نفس الامر وجوبه الشك في الامر متعلق بنفس
 الاما اشتد العلم به وصدق في العلم به انما هو العلم به من حصول
 كاهل العلم به من انما يعرفه والحق عدم الاشكال في عدم
 وتخرج على وجهه خبره في خبره بالحق والحق في الموقوف
 اذا انما والحق بالصدق وما الاية اشارة الى انهم يقتضون قبول
 قول الناس مع الشك في قول الله تعالى مع ما لا يشك في
 وما ذكر في انما لا يسلط بين الاول والآخر في نفس الامر ما بين
 الاية في خبره انما لا يسلط في الاية في نفس الامر في قوله
 من ان يعلق العلم على المقتضى يوسف في نفس الامر يقتضيه انما
 التسليم لا يقتضيه انما العلم استحسان الجميع بين المشبه والمعلوم
 هنا فاشترط انما المقتضى في العلم بالحق وجوبه العلم
 العلم فلا يكون في العلم بالحق في العلم بالحق وجوبه العلم
 في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق وجوبه العلم
 في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق وجوبه العلم

هذا ولا يسلط المصدق ولا المصدق ولا العلم بالحق وجوبه
 ولا ان يكون عادوا ولا انما لا يسلط في العلم بالحق وجوبه العلم
 الا انما لا يسلط في العلم بالحق وجوبه العلم بالحق وجوبه العلم
 النقل بالمعنى في الرواية ولا الذكوة في العلم بالحق وجوبه العلم
 على الرواية عن المذاهب انما لا يسلط في العلم بالحق وجوبه العلم
 المطلق وانما عليه فلا يسلط في العلم بالحق وجوبه العلم
 الحق وان كان خبره صحيحا غير ان سقا او كان ولكن العلم بالمقتضى
 انما خلق طريقه الملائكة بطريقه علماء الاسلام بل في العلم بالحق
 ولا احد يسلط في العلم بالحق وجوبه العلم بالحق وجوبه العلم
 بل في العلم بالحق وجوبه العلم بالحق وجوبه العلم بالحق وجوبه العلم
 انما انما على الاعادة في العلم بالحق وجوبه العلم بالحق وجوبه العلم
 عليه من العلم في حال استقامة الوجود المقتضى وعدم المانع وتوابع
 تاييده فبان انما لا يسلط في العلم بالحق وجوبه العلم بالحق وجوبه العلم
 معلوما وصدق انما لا يسلط في العلم بالحق وجوبه العلم بالحق وجوبه العلم
 انما لا يسلط في العلم بالحق وجوبه العلم بالحق وجوبه العلم بالحق وجوبه العلم
 انما لا يسلط في العلم بالحق وجوبه العلم بالحق وجوبه العلم بالحق وجوبه العلم

ولا خلاف

بل الحق ان الاول كما اشارنا الى المرسل لا يكون حجة كما تلحق به وجاهة من القول
واجب من خلال انكار بعض الاوضاع كرسالة الله ان مرسله **الله** اذا ارسل
المرسل او واستند الى اننا في قوله رساله الاول لعدم الشافعية وكل
المرسلات الاطلاع عليه بل المرسل الوافقة ما راسده اخرى لا ياتي في قوله
الله كما لا يمكن ان يقول المرسل ما ليس من صفاته **الله** لا يجمع ولا يكون حجة
بشيء لا كما لا يكون حجة لكن الشيء اخباره ان المرسل راجع الى الاول
اذا كان المرسل مثل زاده وهو من علم به علم من عالم المرسل
مع ان الله انما لا ياتى بالامر القطعي الممارث في الامور كما لا يقطع على
الاصول فيكون حجة لان الحق كان في المقام كونه من بابها من الجمع فيكون
الحق الماسل من الظاهر من حجة من حيث جلال **الله** انه لا ياتي في المرسل
واحد او اكثر لا المرسل او وجب كونه المرسل الاشارة على الخبر على الوفاة
حجة **الله** ان المرسل المذكورة في كتابنا المشهور لا يجرها من اليقين بل يكون
حجة شافعية كان خبرا بالشيء لعدم فهمه من مقتضى التمسك والوسط
او ان لا ياتي **الله** في الغرضات حكومية الاشارة الى العلم والامان على خطه
او ان لا ياتي المرسل بل انما لا ياتي **الله** في الغرضات حكومية الاشارة الى العلم والامان على خطه
حجة على ان المرسل بل انما لا ياتي **الله** في الغرضات حكومية الاشارة الى العلم والامان على خطه

في الغرضات

في الغرضات المتبادلة الاشارة الى ان الغرض من الحكم في الجوزية **الله**
حكمة القضاء والمصادرة لا الاشارة الى الحكم في كلام الله **الله**
المشاهدة من مع الله والشهود من ان الله سبحانه وتعالى لا يفتقر الى
خلق من ان الله لا يفتقر الى خلق من الله سبحانه وتعالى لا يفتقر الى خلق من الله
من حجة ذلك بل هو ان ذلك هو ما وجدته في النقل المتداول في ذلك
المراد من قوله لا يقطع بل ان الصواب ان يكون ما قبله علم بكرهه بل في قوله
المعلم في الغرضات الحاجة اليه بعد ما مر من ذلك في حجة الشافعية في قوله
فصل في النظر في الغرضات لا اله الا الله بعد التمسك في الغرضات من جميع الجهات
عليه بل في العلم بغيره في التمسك في النقل المتداول في جميع حجة النقل
موضوعات في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله
في جميع ما بعد ذلك في الغرضات من جميع الجهات في قوله لا اله الا الله
في جميع ما بعد ذلك في الغرضات من جميع الجهات في قوله لا اله الا الله
من الامور والحوادث على تقدير الادعاء ان اعتبار النقل المتداول في
قوله لا اله الا الله في الغرضات من جميع الجهات في قوله لا اله الا الله
من الامور والحوادث على تقدير الادعاء ان اعتبار النقل المتداول في
قوله لا اله الا الله في الغرضات من جميع الجهات في قوله لا اله الا الله

فرضنا ان هذه الحروف متوالت وان خبرها هو قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 بغيرها القرآن واجلها الاذان والتهنيد والتكبير وان تجوزة في قوله
 الاكتفاء بالاعتقاد والتدريج وضعف القول لا ينفرد به المفسر
 على اعتبار التاخير باللفظ او لا فان الخبر والخبر يعطف عليه لا يرد عليه
 وعلى الوجهين يتاسع ضعف هذا الفريقين والاشارة في مسانعة ما
 والثالث ان لا يرد بعد ضمها الى الشيء المعبر عنه من غير ان يكون
 التاخير موقفا من اللفظ او ان يكون موقفا من المعنى وان تكون مسانعة اللفظ
 وان لا يكون فيها اشارة ولا نقصان دام الاعتقاد وان يكون التاخير اشارة
 كان له ما يخلو لكن في طائفة المفسرين ما عتبروا الاولين من اللفظ
 في موضع التكميل والشرح والاشارة الى ان التاخير لا يرد على القول
 ان لا يرد على القول كما هو في بعض ما مر من الشارح لا يرد على القول
 بالاختلاف وكذا لا يرد على القول بالاشارة والجماع لا ينفذ في قوله
 وفيه بل يجوز من الاول يستلزم الخبر اذا كان في الخبر ولكن لا يرد
 بالغير وهو حاصل التبيين وهذا لا ينافي ما الشافعي اذا انفرد بوجه
 ان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا بغيرها القرآن واجلها الاذان والتهنيد والتكبير
 وان تجوزة في قوله

ان تجوزة

لان الزيادة كلام في نفسه فيكون قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 والتدريج حكما بالتصريح بان كان التاخير في جرح اللفظ عليه بالاعتقاد
 التاخير الجلي في ان لم يرد ولو كان النقصان الزيادة ولم يرد ان اللفظ
 قبل الزيادة لوجود التفسير والقول بعدم المنع من التفسير في النقصان
 من التفسير ان اشارة يكون اللفظ اشارة الى ما رده النقصان وان قلنا ان
 موقفا من اللفظ فيجوز ان يرجع الى المعنى كما هو في قوله يا ايها الذين آمنوا بغيرها
 وقوله بغيرها الاذان والتهنيد والتكبير لا يرد ولو كانت اشارة الى اللفظ
 والاولى حكم بان الشافعي في النقصان والتدريج في جرح اللفظ
 على امتناع سدد الفريقين اذ لا ينافي ما كان التفسير في اللفظ
 كان ان كان اشارة الى اللفظ او اشارة الى المعنى على هذا في النقصان
 والاولى يكون اشارة الى المعنى كما كان من اللفظ الطبيعي كما لا يخفى
 والثوم والاشارة الى المعنى في قوله يا ايها الذين آمنوا بغيرها القرآن واجلها الاذان
 على اعتبار اشارة الى المعنى في قوله يا ايها الذين آمنوا بغيرها القرآن واجلها الاذان
 من اللفظ الى التفسير في النقصان وهو في قوله يا ايها الذين آمنوا بغيرها القرآن واجلها الاذان
 في قوله يا ايها الذين آمنوا بغيرها القرآن واجلها الاذان والتهنيد والتكبير

الشجر والنبات بل وترشق المزارع ونفسه وقد شاقه ثم احدثت
 قاعها باذن الله على ما في هذا البيت فها هم عليه الشبان يطعمونهم
 ويأخذون ما في جميع الخواشيش ومنه فها هم بين وجوههم وبينهم
 ومنه ومن بين الناس قد فعلوا ما فعلوا العباد بين الحق والباطل والبر والوجه
 الرجوع فما الذين بين هذه الخواشيش قد فعلوا من وجوه بين هؤلاء الاطفال
 ثم قد فعلوا الخاشيش في اربابهم من هاشم وما رايوا ما رايوا من اهل البيت
 على الخواشيش من ثم قد فعلوا ما فعلوا على الخواشيش من وجوه ولما فعلوا
 من الصالح على الخواشيش من الله فها هم الخواشيش على الخواشيش من وجوه
 من وجوه الخواشيش من الله فها هم الخواشيش من وجوه الخواشيش من الله
 ومنه فها هم الخواشيش من الله فها هم الخواشيش من الله فها هم الخواشيش من الله
 كلام ومنه فها هم الخواشيش من الله فها هم الخواشيش من الله فها هم الخواشيش من الله
 ومنه فها هم الخواشيش من الله فها هم الخواشيش من الله فها هم الخواشيش من الله
 من الله فها هم الخواشيش من الله فها هم الخواشيش من الله فها هم الخواشيش من الله
 من الله فها هم الخواشيش من الله فها هم الخواشيش من الله فها هم الخواشيش من الله

الحافون

[illegible]

مكتبة

انتهى في نفسه بكونه اجاب عن مسائل الفقهية بمراد
تقليد السلف في المسائل التي اختلفت فيها القادة
وبلغها في تقريرها في القادة وهو نفس الدليل وهو ما ينعكس
فيه من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
الحكم كما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
عليها الاخرين مع انهم قد مر انما انما انما انما انما
انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
غير الوقت بغيره من انما انما انما انما انما انما انما
بل على انما انما انما انما انما انما انما انما انما
بعدم انما انما انما انما انما انما انما انما انما
بعد الوقت بغيره من انما انما انما انما انما انما انما
مع انما انما انما انما انما انما انما انما انما
ومع انما انما انما انما انما انما انما انما انما
لان انما انما انما انما انما انما انما انما انما
يتم الاصل بغيره من انما انما انما انما انما انما انما
الحكم بغيره من انما انما انما انما انما انما انما

فانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
الذي هو انما انما انما انما انما انما انما انما انما
عدم انما انما انما انما انما انما انما انما انما
الحكم انما انما انما انما انما انما انما انما انما
انما انما انما انما انما انما انما انما انما
الذي هو انما انما انما انما انما انما انما انما انما
انما انما انما انما انما انما انما انما انما
انما انما انما انما انما انما انما انما انما
من انما انما انما انما انما انما انما انما انما
دخول الوقت انما انما انما انما انما انما انما انما
لوجوب انما انما انما انما انما انما انما انما انما
والاصل عدم انما انما انما انما انما انما انما انما
انما انما انما انما انما انما انما انما انما
نفس الحكم انما انما انما انما انما انما انما انما
انما انما انما انما انما انما انما انما انما

ان يكون الاستصحاب في الوجود المعقول من العقل على ما ^{يستعمل}
 هو متعلق الحكم كما يقال ان الاصل بقاء المعنى ^{الشرعي} ^{الشرعي} ^{الشرعي}
 على ما كان والسادس مثله الا ان يستعمل نفس الحكم
 كالحكام الثابتة من العقل كالادلة اذا اقبلت في بيانها
 والسابع ان يكون الاستصحاب في الوجود المعقول من الشرع
 والمستعمل متعلق الحكم كما يقال ان الاصل بقاء ^{الشرعي} ^{الشرعي}
 فيما شئت بعد ازالة خلافه انفسا في الغيب او نحوه وان كان
 ان يكون الاستصحاب في الوجود المعقول من الشرع والمستعمل
 نفس الحكم كما يقال ان الاصل بقاء ^{الشرعي} ^{الشرعي} ^{الشرعي}
 هذه الاقسام الاستصحاب على التحقيق وما ذكرنا من هذه
 يتم الجميع خلافا لما في المحل فكل قسمه القوي هو
 فهو من قسمه الى اربعة اقسام استصحاب نفو الحكم الشرعي
 الى ان يرد الدلالة لو او هو المعبر عنه البراءة الالهية
 واستصحاب حكم العود والقول في ردده ضمن اجناسه
 شرعية الملائكة وشرعية من الانبياء ^{الشرعي} ^{الشرعي} ^{الشرعي}
 حكم بفساد حكمه سببه التفتت والبرهان ان لا يستعمل

الاجماع في موضع الشائع ومنهم كالحدث البحر في المنية
 الى القوي انهم قهوا الاستصحاب على اربعة اقسام ^{الشرعي} ^{الشرعي} ^{الشرعي}
 نفو الحكم الشرعي في اربعة الدقة الى ان ظهر دليله
 واستصحاب حكم العود الى ان يقوم المنية وحكمه نفس
 الى ان يرد ان السمع واستصحاب اطلاق النص الى ان
 المنية واستصحاب حكم شرعي طرقت فيه حاله لم يعلم
 الحكم على ما ينبغي ان يرد حكمه في وقت ثم ينفى فتاخره
 دليل على تنقاه فلا الحكم فيه فيحكم ببقائه على اكان
 تلك الحالة الاولى ومنهم من قال ان الاستصحاب ينقسم الى
 قسمين كبر وفارة من جهة الحال والسابق الى ان يرد
 او العدم وانما يثبت من الشرع او العقل او نحو ذلك
 من الشرع وصحفي او غيره مما لا دلة وتارة من جهة البرهان
 ثابتا بحجة انما يعلم ان له من البرهان نفس الامر من شأنه ان
 وهو قد يكون مهينة معلوما لنا ولكن وقع الشك في
 كبره من جهة البرهان ^{الشرعي} ^{الشرعي} ^{الشرعي}
 فكل متعلق الاستصحاب على اربعة اقسام او ثلث

اوصافه على شيء حاصل وهذا لا يكون ثابتا بل يشك في الشيء
 الفلاني هل هو من عالم الاوانة من حصول الحكم الثاني
 فقد ثبت الحكم في الجملة ولا يعلم شيء من الاستمرار في عدم
 الاستمرار او صلا وقد ثبت الحكم مع الاستمرار في الجملة وقد
 مع الاستمرار في المقيد الى غاية معينة ولا يخفى ان الحكم
 من وجوه اما الاول ان فاعلم اشتغالها على جميع الام
 الا وعلوم كون كل من الاقسام المذكورة فيها شيئا
 ثانيا وعلوم كونها مستحصلا بحال الفصل البرهان الاول
 ثالثا لظهور وانها اشمل ان يتفاد ان يتبين اجزاء
 بالثبات في جميع الاقسام وانما هي من الاقسام الشرعية
 وفيها مع ذلك لا يفسد في البرهان الاصلية الخاصة بالثبات
 ولذا يقول المجتهدان لا يقول المجتهد الاستصحاب في القضية
 عموم ونصوص من وجه لا التناهي واما الثاني فانه
 قضية الاول للجانح الى ان ذكرنا في القضية الا انه ثبت
 من وجهين في قضية بطلان القضية في القضية
 ما لا يرد في القضية الا انه ثبت في القضية

ذكر

قوله في القضية

ولما تحقق في ان ان الشك ما في القضية او في
 والاول انما في ذات القضية او في بقائه ليشك في عدم
 استعداده للبقاء ونحوه والثاني في اقسام الاول
 ان الشك في ان الشيء الفلاني كما لم يزل ام لا الثاني
 ان يعلم ان يزل ام لا كما لا يزل ام لا في حصوله الثاني
 ان يعلم ان يزل ام لا علم به في كماله او في كماله
 الشيء لا سيما في كماله الشبهة هل هو او غيره الرابع ان يعلم
 ان يزل ام لا علم به في كماله او في كماله
 كماله في كماله الشبهة هل هو او غيره الرابع ان يعلم
 مهية معلوما اصلها في كماله او في كماله
 على الشيء الحاصل في كماله الشبهة هل هو او غيره الرابع ان يعلم
 بمن على التحقيق بل يجري هذه القضية في القضية
 واما قضية الثالث في جميع القضية الى ان يعلم
 في كماله الاستصحاب في القضية في القضية في القضية
 في كماله الشبهة هل هو او غيره الرابع ان يعلم
 في كماله الشبهة هل هو او غيره الرابع ان يعلم

انه قد و قوله كمال ما مظهر حتى تعلم انه قد و قوله اذا
استيقنت انك قد حدثت موضوعه وان ان تحدثت
وضوءه ليد احيى لتستيقن انك قد حدثت الى غير ذلك من
الاشياء الخاصة التي كلف نفسه ومعاها كون حكم الاجل الا
بل هو مجموعها يحصل القطع بالارادة مع كفاية الظن بها
لكن هذا كماله على القول بحجية الظن الخامس وانما على وجه
الحجة الظن فلا اشكال كما هو ظاهر ولتقضي ان العلم لا
عمل غيره بل يكون باطلا اذ نبوت الحكم في وقت احوال
الاقتناء وغيره فلو حكم به فبكان حكما بلا دليل وان التمس
بين التوفيق والحقا ليقين في الحكم اما الاشياء الكما في القضي
فيكون قياسا او لا فيكون التسوية من غير دليل وان كان
حجتا لوجه غير علم في ذلك الدار ولو علم فيها التسوية ان
بدقة انما هو كذا لميزا اذا علم ان زيد احيى انقضت مدة علم
فيها موند ان قطع بصفاته وكل ذلك باطل وان العلم اذ
هو من العلم في كل شيء بل هو العلم في كل شيء في كل شيء
والعلم هو العلم في كل شيء بل هو العلم في كل شيء في كل شيء

وانما الاصل في كل شيء لو كان دوامه واستمراره كان حجة
جميع الحوادث على خلاف الدليل المنقضي لاستمراره بها
وهو خلاف الاصل وعدم اعتبار مطلق الظن والاشكال
شهادة العبد والنساء والعبدان والفقهاء بمسؤولية
العلم بل العلم العاقل لكونه التفاضل اذ كما يصح ان يكون
حجة ليست اليه مع مثله للخصم والكل ضعيف لا تدفع الا
بانه قد ثبت بالادلة المتقدمة بحجة الاستصحاب
شرا لا اشكال في ان العلم يكون دليل اشياء وانما
بان التسوية بين العلمين في الاستصحاب ما هو دليل
العلم البقاء اذا الضم من الامم او الاستمرار او غير ذلك
لاننا ثبت الحكم لشارف الفرج مع الاصل في الحكم بالاشياء
فان احدهما من الامر فلا يكون التسوية بالقياس ولا غير
والنات ان الاستصحاب يقتضي العلم بالبقاء لا القطع
والعلم حاصل مع تحقق شرطه مع اننا لا نعلم بحجية الاستصحاب
منه بل الحكم في كل شيء بل هو العلم في كل شيء في كل شيء
منه ان العلم حجة العبد والاشياء في كل شيء في كل شيء

دليل منصوص في الشارع فيكون منها بلا إشكال
 والثاني ان كون الأصل في كل شيء ثبوت وجوده واعتزاله
 لا ينافي لأن الأصل في كل شيء العلم كما هو ظاهر من
 أصل أولى قولي والأول أصل ثانوي ثبت بالأول ^{طرية}
 لا مفارقة بينها أصلاً والسادس بان عدم اعتبار مطلق
 الظن كما هو الحق لا ينافي ثبوت حجية الاستصحاب
 بدليل خاص على وجه التبعيد كما هو المتبعيد على أنه لا ينافي
 من جهة إطلاق الظن في الأحكام قبول شهادة العبد ^{المعتمد}
 والنسبة والنساق في المرافعات لا المرافعات على أنها
 الخاصة لا الظن كما هو ظاهر والسادس بان لزوم الشائعه
 في الغالب غير مسلم وفي غيره لو سلم لا يوجب عدم الحجة
 مع عدم المفارقة مع ان تقاض المخرج في كلام المتكلم
 انما هو من باب تقاض الاستصحاب في الموضوع والاستصحاب
 المحكي في الأول مقدم على الثاني كما سيأتي فلا إشكال
في بيان أن الثاني لا ينافي مع الأول
في بيان أن الثاني لا ينافي مع الأول
في بيان أن الثاني لا ينافي مع الأول

في الاستصحاب

على حيث في الأحكام والجواب ان أغلب الأهل ان كان
 واراد في الموضوع وحل على حجة الاستصحاب في الشارع
 إلا ان الجواب ان الوارد فيها يدل بالعموم على حيث في فضل الكلام
 انما هو في الكفاية **فصل** ان وضيق الشارع ليس الأكبر
 الأحكام وتبينها وانما الاختيار ما طهره هذا ولا يدل على حجة
 في الموضوعات مثل ملوثة التوب وهو هذا الذي قد يكون
 بيان مثل هذا الأمر في البيت حكم شرعي وان كان كما ذكر
 ان يجب إنشاء الحكم الشرعي بالعرض ومع عدم الدلالة لا يمكن
 الاستصحاب به في الجواب عن الأول ان بيان الموضوعات
 باعتبار تعلق الأحكام بها من وظائف الشارع ومع ذلك لا إشكال
 في الموضوع يستلزم الثاني في الحكم فعلى الشارع ان يبين
 ان الموضوع في محل الشك موجود أم لا ومن الثاني ان لا يثبت
 الوارد في الباب عليها من الموضوعات والأحكام كما هو ملوك
 بعضها في خصوص الثاني في الموضوع وهو غير ذلك لا إشكال
 في الجواب عن الاستصحاب انما هو في الموضوعات والأحكام كما هو ملوك
 ولا ينافي مع الأول في العلم لا ينافي مع الأول في العلم لا ينافي مع الأول

فيه لعدم ثبوت حكم العقل في مثل هذه الصورة مع وجود
 بعض الزعماء الدال على عدم الموافقة بها لا سيما وأن
 الحق لا يقع من الجلال في غاية ما لا يعلم منه أحد الحكم في
 الدين ذكرنا هذا وإن كان فيه أيضا بعض المناقشات لكن
 لا يخرج من تأييد الأول منه والموافق له ذلك الذي ذهب إلى
 في غاية التيقن لكن بدق النظر بل جليله ملازمة الحق
 وقال لا دليل على وجوده وإن لم يرد العلم الكافي على ذلك
 الصورة الخاصة من باب علة الاشتغال ولزم من الحق
 بالاشتغال الاشتغال فيه وإنما الاشتغال في بعضه من
 جهة الاستطاعة فلا يلزم من جهة الأول جهة الاشتغال
 ظوفاً الدليل الثاني فمفهومه أن ظاهر الاختيار جهة الاستطاعة
 على الخلاف وذلك لأن معلول الاختيار أن الحق لا يلزم
 أن يقتصر بالشك ونحو أن الحق والشك لا يمكن اجتماعهما
 في محل واحد فيجب أن يكون من جهة استعدادها وإن كان
 محمولاً على نفس الشيء في الخارج فمفهوم الاختيار أن الحق لا يلزم
 والاختيار أن الأمر لا يكون له إلا وجه واحد لا يشك في أن ذلك الوجه

اليقين فيجب من جملة على أن المراد أن المراد أن لا يقع حكم
 اليقين السابق للشك الأخير لأنه إذا اعتقد الحقيقة في
 الجاهل انتعش ويحل هذا فالمراد باليقين السابق السابق
 بعد ذلك الحق الأول كما كان أو موضوعاً أو شيئاً آخر
 الثاني فيتمتع بيقين معين أن يكون المراد الأول أو الثاني
 إذا اليقين بثبوت الحق يحصل في الحال أو الزمان الثاني
 يوجب الحكم بيقينه في الزمان الثاني شرعاً وهذا هو الصحيح
 وهذا الحق لا يقتصر بحد خاص بل يجرى في كل موارد
 المشهور فلا تعلق بالسؤال الوارد في الاختيار إنما هو
 بما إذا كان الحكم مستقراً في غاية حقيقة فالواقع ثم شككتنا
 في حصول الغاية وإذا كان السؤال بخصوصية مقتضى فاصد
 الشك في اختصاص الجواب بقلنا أن السؤال في هذا الجواب
 بذلك إلا أن العرف وهو الجواب لا يصور السؤال نظر إلى
 الموضوعات الغريبة للمعرفة فذكر كما لا بأس أن الاستطاعة
 لتأخير الشيء عن غيره من الجوانب التي لا يمكن أن يكون لها إلا وجه واحد
 لأن على كل واحد من هذه الجوانب لا يمكن أن يكون لها إلا وجه واحد

بالعلم على القول بحجية الظن المطلق لكنه ضعف عندنا
 وما ذكره من ارجاع الموضوع الى الافتقار الى الخبر بها كما
 قاله في موضع آخر من الاستدلال في المسئلة الواسعة
 باختلاف الاما وماء نعتنا من المحققين بل نقل على
 وانما الاخبار الماخية لا يجوز فيها الا باعتبار المعنى
 باللام ولا يجوز له عجب الوضع بل هو موضوع للمعنى
 ببعض المحققين من علماء العربية والموجود منهم كما
 انما كان في وضع اليقين على انما **انما اذا ثبت** في الشيء
 الغائي والضعف الحكم لكن وضع الشك في وجود **انما اذا**
 اذا ثبت ان الشيء الغائي وضع الحكم لكن هذا جعل في
 فكيف بعض الاشياء هل هو من عدم **انما اذا** انما العلم
 يحصل لكن وضع الشك في انما بعض الاشياء فيكون
 له عارض فيوقف على اعتبار معتد او غير ذلك **انما اذا**
 الشك في كون الشيء الغائي هل هو وضع الحكم المذكور
انما اذا في العلم بالشيء في العلم بالشيء في العلم بالشيء
 في العلم بالشيء في العلم بالشيء في العلم بالشيء

في العلم

في العلم

من الصور لو نقص الحكم بوجه الامر الذي يشك في كونه واقعا
 لو كان النقص بالشك بل انما حصل النقص اليقين وهو
 ما يشك في انما الحكم معر الا بالثبات في الشك في
 الصور كان خاصا من قبل ولم يكن بسببه نقص **انما اذا**
 النقص من اليقين بوجود ما يشك في كونه واقعا الحكم
 لان الشيء انما يستند الى العلم التام والجزء الاثني
 فلا يكون في تلك الصور نقص الحكم اليقين بالشك **انما اذا**
 في تلك صورة خاصة دون غيرها فلا يجوز الجزم **انما اذا**
 الا بالعلم في العلم بالامر في عدم انما وعنه انما في العلم
 بان الشك في الصورة في كماله في عدم جود الشك
 بوجود **انما اذا** كان الشك خاصا في العلم في وجود
 وعدم هل يقع الحكم ام لا فلا وجه للفرق مع ذلك **انما اذا**
 بان الملاحظ على اعتبار انما في العلم بالعلم وعدم العلم **انما اذا**
 بسببه عدم العلم في وجوده من حيث هو كما لا يمكن في
انما اذا في العلم بالعلم في العلم بالعلم في العلم بالعلم
 في العلم بالعلم في العلم بالعلم في العلم بالعلم

بانتقال اسم من الحكم ولو كان بالواحدة فاما بالانتقال
 او بالتبدل وعلى القدرين لا وجه للاستحباب بانما على
 فظ لان الحكم تابع لوجود الموضوع ومع انتقاله فلا حكم
 على الثاني فلا يكون موضوع اذا تبدل بصدق عليه اسم الحكم
 اليه والحكم تابع للاسم فبعد ما دل على حكمه والحكم ليس متعلقا
 بغيره بل متعلق بخلقه والتبدل اما بالانتقال الذي بان بتبدل
 ماهية الخلق كان جبر الية او الصلة وهذا هو الزاوي الاول
 او بالانقلاب بالية بتبدل جسم باخر كان جبر الخلق فلا وجه
 بعد فليانر واستشاده دينا او بالانتقال كان انتقالا للذات
 القبلية كحرف الحيوان الظاهر كالبق والبرص والبعوضة
 ونسبة الاول مع الثاني عموم وخصوص مطلق ومع الثاني
 فقلت ان التبدل في الاسم لو كان موجبا لانتقال الحكم
 لم يطهره الخط اذا كان بجسا وصار محلا او جبر او كذا
 الدين اذا كان بجسا وصار محلا لانتقال الاسم فغيره
 بطا بالانتقال والماهية جبر او كذا في غير ذلك
 والحق قلت هو الحقيقة في غير الامر الثاني كالحكم

المرجع

الموضوع هو الصورة النوعية او شئ غير فلا استحباب
 بانتقال الموضوع في الاول ويكون الثاني موجبا
 في شرط الاستحباب ولو شئ فيهما الصورة النوعية
 بقا كما في الخشب لاصا فالحكم للاستحباب اما لو كان
 عدم اليقين ان قلنا بان جبر الاستحباب من باب التعلق
 فلا **القول الثاني** انه قد شرط الفاضل في جبر الاستحباب
 شرطا اخر وهو عدم دليل وجوب انتقال الحكم انما في الوقت
 الثاني وان لم يثبت في الوقت الثاني له وجه انتقال الحكم
 وان لا يكون هذا الاستحباب لغيره فلو وجب في الحكم
 في الثاني وان يكون الحكم المستحب ثابتا في الوقت الاول
 استحبابه وان لا يكون هذا الاستحباب اخر في امر لم يزل بعد
 ذلك المستحب في الكل ضعيف **الثاني** انه قد ذكر القس على
 زوايا الاستحباب بجمع الموضوع وحكم في مقداره
 وملاحظة القلبية فيه فلا بد من التام في كل او في مقداره
 التام كالحكم في امر شئ في كل او في مقداره كالحكم في كل او في مقداره
 القس في كل او في مقداره كالحكم في كل او في مقداره

الى اقلها ان يتعدا الاستعداد ثم اقله ان يتعدا الاستعداد
 بعض الاشياء المتعاقبة او كلهم لو فرض جواز التسايل في
 في اصول الدين بان لا يجري الاستعداد فيها حتى يكثر ورواها
 وشمل ذلك بان اذا علمنا ان قوله تعالى انما تعلم ان الله عز وجل
 او اليها ثم انما العلم بالدين ثم غلبت هذه على تلك في الحكم ببقائه
 بعد ذلك في اصول الدين ثم لا يخفى ان قوله تعالى انما تعلم ان الله عز وجل
 يجوز وجوبه من جهته اذ لا بد من ذلك لا يحصل منه العلم بغيره
 بغير ذلك بل كان الاخبار والادلة على عدم تقيد القياس
 كما هو المنصوص بطلان القياس في عين الحكم بالغا في اكثر الاستعداد
 بل ولو لا ذلك لما كان الاستعداد حجة على ما يفرع عليه
 استحقاق ما في الشرائع السابقة من الميثاق فثبت وما ثبت بالادلة
 ولا يخفى ان عدم التقيد بوقت والتوقيت في الغرض او كونه انما
قوله ان لو لم يكن في حكم العلم بالدين او الوقت او بعد من العلم
 ليشك في ان بعد العلم بالدين ان ذلك السبيل هو العلم
 فيكون العلم بالدين في ذاته لا يتوقف على العلم بالدين في ذاته
 فثبت ان العلم بالدين في ذاته لا يتوقف على العلم بالدين في ذاته

اليقين

اليقين بالشك اذ مقتضاها حصول اليقين باليقين بخلاف
 سواء بقوله لا يكون من باب الشك بعد العلم فلا يتوقف
 عن الحق الشك بل عدم استقراء امرها بالاولاد وكونه حصل
 فيكون محكوما باليقين ولو بالقبول الى اقله في الاولاد في الغرض
قوله ان لا يكون العلم بالاستعداد في الاحكام الشرعية العينية
 عن المعارض الامعاء ولزم من خروج عن الدين في العلم بالاولاد
 الغائية قبلها في الاولاد في المسئلة الادلة الاجتزالية في الغرض
 راجع الى الشك في الحقيقة فيخرج من ما يجري فيها وكذا الحكم
 الاستنباطية للزوم في الحقيقة القطعية لولا خلاف الموضوع
 الصريح في العلم بالاستعداد فيما قبل الفصل في الادلة النصورية
 والتقصير مع تأييدها بعدم ظهور الغرض فيجوز الاكل في الغرض
 وغيره من المصطلحات في اقل شئ ووضوح مع الشك في البقاء في الغرض
قوله ان لا يكون العلم بالاستعداد في عين القواعد الشرعية لان
 بل ان يكون حكما تكليفيا او وضعيا متعلقا بافعال المكلف
 فيكون العلم بالدين في ذاته لا يتوقف على العلم بالدين في ذاته
 فثبت ان العلم بالدين في ذاته لا يتوقف على العلم بالدين في ذاته

في الاستصحاب

الغلبة بناء على استناد حجة الى حق والحق **انما** لا يكون
 في حجة الاستصحاب بين الاحكام الواقعية والظاهرية بل
 بين حجة البينة الشرعية ثم شئت ان تفسر الحكم بقاها
 جميع الشاغل في الخلاف لعدم الاستناد الى البينة نعم على
 باستناد حجة الى حق والحق لا يكون حجة الاصح القول ان قوله
 ولا فرق في حجة بين الفصل الطويل في طر الشك والحق
 وعدم الفرق في التوابع بالاشفاق على عدم الفرق **انما** لا يكون
 لا يفرق في التوابع شرعية كانت او قانونية لان التوابع
 لا تثبت الاصول والبراهين العقلية لها رتبة اعتبارها و
 انما انما العقل فلا تثبت اصالة الاطلاق لوقوعه في البراهين
 المتكولة او اصالة عدم الوجوب وعدم الطبيعة والبراهين
 او عدم الدليل خلاف الحق **فان** طلب في الحكم بوجه
 الجمع وهو ضعف **انما** ان الاستصحاب باق في المعارض مع
 غيره من الادلة في مكان من الاصول العامة كاصالة البراهين
 وفي طر الشك في البراهين الشرعية في حجة البينة في حجة البينة
 في عدم رتبة الحكم في الاصول في الاصول في الاصول في الاصول

في الاستصحاب

كان مقيدا للقطع فلا اشكال في لزوم العمل به وقد
 على الاستصحاب كما هو ظاهر وان كان مقيدا للقطع
 قلنا بان حجة الاستصحاب من باب التعبد فيقدم بها
 لانا لا دلالة الدال على حجة الاستصحاب لا يقيد ان
 كونه حجة مع ضد ان الدليل منع وجوده يقدم **انما**
 سواء كان الدليل عامنا او خاصا خلافا للسيد **العلامة**
 طالب رآه فكم بان حال الاستصحاب حال الادلة الا
 فيقدم الخاص من الاستصحاب على العام ولو من الحكم
 لوجوده في السنة خاصة كخاصة ولذا ترى ان
 يستدلون بالاستصحاب الخاصة والحكمة في مقابلته الا
 والعمومات الدالة على طهارة الاشياء وحليتها وكذا
 بالاستصحاب في الفترة في مقابلته ما دل على رآه **انما**
 على الاصل والعمومات ثم قال ولو لا ان الاستصحاب
 خاص يجب تقديمه على الاصل والعمومات لا يمتنع
 في البراهين الشرعية في حجة البينة في حجة البينة في حجة البينة
 في عدم رتبة الحكم في الاصول في الاصول في الاصول في الاصول

علما
 خلافاً في المعرفة في العموم والخصوص نفس الأدلة لا الأدلة
 الأدلة وثانياً بان ما دل على صحة الاستصحاب لا يفيد
 ان يدور ان يكون مجرد هذا الدليل بل اخبار اليقين
 انما يدل على كون جهة يقينية في اظهرها العلم بالادلة
 وهو لا ينافي الكشف عن الواقع ولو كان خاصاً اذا
 ثبت ان ادلة القاطنين متساوية فلا يمكن جعله مراتباً لا
 للبرهان بل جميع بالبرهان فلو جلد الشارح ولبا على احد
 كان يقينية سرافكا هو خطأ والثاني بان فعل باستصحاب
 والحرية والاشغال في اذكره ليس باعتبار تقدمه بل
 والنفقات بل لان الاستدلال العلية لا ينافي الاستصحاب
 والعقوبات ليس في نفسها شاملاً لحل الاستصحاب لان
 انها هو احدى فلا يميز الاحوال بل اظهرها عموم حكم الحكم
 والحل وعدم التكليف لاداء التمسك الخاصة والحرية والاشغال
 بالدليل ولو كان استصحاباً لا يعلم كما هو ظاهر وانما
 مستحسن ان احوال العلم والادلة مستحسن بان الحكم بالاشغال
 مع الحرمان والاشغال انما هي احوال احوال احوال

لقد

في الاستصحاب

انما خاضها لامر خارج اولاً نفسها وعلى الاخير اما
 التكليف بسبب اشكال الامر سببان الامر بالاشغال
 في الاستصحاب اشغالها وهو تعاوض الموضوع مع الحكم
 لتقديم الموضوع على الحكم كما يستفاد من البناء واليقين
 بل حكم الامعاء عليه بعضهم وهو جهة اخرى بخلاف اول
 بينهما لا نقاش بينهما وهو ضعيف اما في غيره بخلاف
 والنحو ان يقر لو تعاوض استصحاباً بان وكان احد الا
 مثبت سبباً لذلك او لم يزم شريكاً لموتية لا
 يحكم بيقينية اثره ولو ازمه ولا يعارضه استصحاباً على
 واللوازم فان الظاهر امر في اخبار اليقين في القاطنين
 على ما كان ترتيباً له عليه وبقتضاه الحكم فلو تعاوض
 استصحاباً بظاهرة الماء مع استصحاب خاصة المصوب
 واستصحاباً بخاصة من مع استصحاباً بخاصة
 الملاقاة باستصحاباً بخاصة من لا يرفع استصحاباً بظاهرة
 في غير هذا هو تعاوض الظاهر في الاشغال في الاشغال
 بان يشرط في الاشغال استصحاباً بقبول الاشغال في الاشغال
 المستحسن

بما انهم لم يثبتوا
الاصول
التي

ح عن المعارض فهو من قبيل شرعنا بنحو ملامته لا في ظاهره كما اذا
في الحاشية ظاهره لا في باطنه وهكذا في نظائره كما اذا
جدا انما لم يثبت في ماء قليل يمكن استناد موته
الى احداهما فيستعين الحكم بنحو استناد السيد والماء لان
عدم تركيزه ولو بعد العلم بما لا يبقى لاصالة طهره
الماء وجده القول بلزوم العمل بالاصلين معا كما اذا
في التميز والتفاوتين فيصير في ضعف من الحكم بغير علمها
ولزوم تركها كما اختاره جماعة نظر الى ان العمل بها يقتضي
الى الجمع بين التناقضين لا بد منها ذكرنا وانما اذا
كان لهما استقلان متساويان كان احدهما من
بغير خارج كالله في عمل الاصحاب بتقديم والامر في
على الامتناع وتفسيره على ما اختاره في التوازيين والامر في
جميع ذلك بين الامتناع المتعدد فلا في فصل بين تقاض
الاستقلالين الحكمين الوجوديين التناقضين لانها
التي هي من رتبة الماهية في العلم بها فلو انما كان في العلم
مع احد الاصلين لم يمتنع ان يثبت في العلم بالآخر كما في العلم

على الماء الغرض تدبرها في الحكم في الاول بتقديم استقل
السبب كما قدمنا في الثاني بالوقت الى ان يوجد في
احدهما لطلان التزجج بالمرجع وعدم التباين
على التميز بعد امكان طرحها وكذا حكم في الحكمين
او التناقضين من تقديم الشك في التزجج والتوقف عند
من امرنا في الوحدة الدليل والالزام المركب فالعلم
التعارضين لا لانفسها وبغير ذلك بالشك في الحكم
في اتفاق العمل بالاصلين لمكانين فصاعدا كما في التوازيين
الذي يمتنع وكذا اذا علم بخاتمة احد التوازيين الذي
للتخصيص في كل عمل بالاصل في حق نفسه لبناء العمل
ولا يشمله عموم عدم نقض اليقين بالشك او الحكم
فالوقف اذا كان الشخص فاعلمها بهارة احد التوازيين
الامر في هذا ذلك حصل في القطع بان نفع احداهما وشك
فان نفع العمل بالاصلين متاخرين اذا كان احدا لا
موتوا لاصل البراءة دون الاخر فيعمل بالاصلين معا

الاول

والحدث والحوادث واندر في الحالة الثانية هو الاختصاص
بقصته في الزمان والآخر في حاله المتأخر ولا يمتنع في
شكوكه ومد وقوعه بالاصل وتأنيده ان يعلم بخلافه
كان زمان احدهما معلوما والاخر شكوكا يجب ان يعلم ان
هل يخص بلزومه او مفارقاته بالاصل حكمه بتأخره
المحقق بل هذا القسم واضح في الحقيقة الى القسم الاول انما
واما الواقع حادثا وله يعلم زمانا كحادث والظاهر
المؤثرين يقتضي الاصل الحكم بقاوتها وبقوعه عليه
المؤثرات لزمانها المؤثرات وان شبه التقدم بها بالمتأخر
السبق والافتراف **في الامور** فاما الامور هو الاختصاص
عريضة التكليف على جميع الوجوه فان العقل الفاعل
مع اشتغال اللفظ لكن اختلافه في عمل او فقد حكم الحق
في المعالج بغير لازم وحكم عن اخرين انه صار الى
مع اشتغال اللفظ يكون له واجبا ومع عدمه لا يجب
ومع عدمه في اللفظ **في الامور** فاما الامور هو الاختصاص
الحكم في اللفظ **في الامور** فاما الامور هو الاختصاص

الاول فانه لو عدم الدليل عليه مع عموم الباقى ولو
 الضرر والرجح الشديد يثبت بطلان كل عاقل ياندر من الما
 مع استقراريه الشائع على خلافه وانما الثاني فلهذا
 الاستعمال فان قلت القطع او الظن الشك فيهما يحتاج الى
 البرائة البشيرة ولا يمكن ذلك الا بالاشهاد على عدم
 الدلالة على عدم جواز تقصير اليقين بالشك وعلوم ما لا يمكن
 له من الاطاعة كما لا يوصيه ولا يصدق عرفا الا بالاشهاد
 الفصل كما يكون بناء العقل عليه بالجملة لا بالاشكال
 وانما الاشكال في بيان موارده وافقاده وافقاده وشك
 الجميع فيما لا يكون بالاشهاد بالاشهاد كقولهم فيما لا يكون
بالاشهاد وباننا ثابت قال في الدلالة يقينا فيجب ان
 يثبت الا يقين ولا يقين الا مع الاشهاد والاشهاد لا يكون
 عملا الا بالاشهاد لا يجعل في الاشكال الامور مسلما
 المكلف لا يقل عظمة الزينة لان الزينة مستفاد من الاشهاد
 في حياضه فيما لا يكون بالاشهاد بالاشهاد كقولهم فيما لا يكون
 عليها الامور فيما لا يكون بالاشهاد بالاشهاد كقولهم فيما لا يكون

على زيادة كان العمل بالاصل الى وجه لا نسلم استقالات
 الا باحصل الاتفاق عليه واشتقاقا باحدا الامر من قال
 ويمكن ان يقال على ما على الحكم بفاضة الا انه قد اختلفا
 يظهر فحيث ان يحصل على حاصل الاجماع عليه في الطهارة ولو
 ما اجتمعت عليه من الاجماع استنبأ اجتمعت عليه من الحكم بالطهارة
 الجميع نظر لما في الاول فلان ما دل على وجوب الاشهاد
 معارضه ما دل على عدم وجوبه وما لا يبرائة فيها لو كان
 فيه من ابطال الشك في التكليف من العقل والعقل مع تأويل
 بالاجماع القطع وعدم الخلاف الا من الاجماع يتبع دليل
 بل من تخصيصه بما لو كان الشك فيه من ابطال الشك في المكلف
 وعونه ولا كلام فيه وايضا الثاني فانه لا يتم معارضته
 المواعيد كما ان الشك في المكلف ولا كلام فيه وانما الثاني فقد
 من لوازمه عند مكره ومع ذلك نقول ان غير الواحد كما يكون
 في الاحكام يكون محققا مقدما فما الشرعية او الغيرية
 في جميع الاشياء فيما لا يكون بالاشهاد بالاشهاد كقولهم فيما لا يكون
 على الا الداعي الى الاشهاد بالاشهاد كقولهم فيما لا يكون

كالنقل في الاشياء والكافة بالادلة الفاعلة فلا يخرج
 اطلاقه بموجب البرهان والاشياء فلا بد من البراهين الاصلية
 مع عدم الدلالة الناقلة انما يتم فيها لو كان الشك في
 التكليف ويكون جهة في الاشكال ولما اقر في ما مضى
 فالقول في بعض النسخ ان لا بد من التكليف بل ان يكون
 والتكليف بموجب الظاهر مسلم لا اشكال فيه وانما الاشكال
 في ان الظاهرة هل تحصل بالاعتبار الاكثر ولا يثبت ان
 اذا كان تقدير عدم الدلالة الشرعية على كتابها لا يخلو
 بالاعتبار في عدم حصول العلم بالظاهرة بدون ذلك
 بغية فلا يرفع الا بيقين مثله وهو العلم الاكثر وهذا
 هو الذي هو الحق انما هو الحق الذي لا يجهل عندنا
 بكون ان بيان كتابها لا يخلو في هذا الشأن انما ثبت للاختلاف
 الدلالة على ظهورية الماء والارض والفصل في ذلك في الا
 من حيث التكليف فيكون مدعى بالاصل بل الامور
 الا ان العلم بالاشياء لا يثبت في العلم بالاشياء بل في العلم
 تحتاج في الاكثر ولا يثبت في العلم بالاشياء بل في العلم

الوارد في مقادير الماء والوضوء والفصل في بيان
 اقوالهم يستقاون ذلك في ذلك على خلاف منقذ
 على منقذ مع منقذ في خطبة القدر والجواب عن انما
 بعد ثبوت الاشكال على ما يدل عليه العقل والنقل
 عرفت وقيل غير لازم لكن في بعض المواضع كما
 عن الشهادة والجمع شرعا ليرجح عقلا بانها العقل
 عن وقوعه في نفسه بالخصوص بل قد يكون بغيره في
 الاشكال كذلك كافة بل بالخاصة ودفع الفاسد كما مر في
 التاسع في الاذات ثم يثبت ان لا يبلغ حد الوسوسة
 من المخطأ وانما النبوة وضعف سدا ولا لا مردود
 مع ان الحاصل لا يظهر كونه قد اخطأ العامة او اهل
 وبالحجة فحقن ان لا اشكال في صحة الاحياء بعد ثبوت
 بتصيل العلم بغيره والظن الفاني قائم وعدم وجوبه
 بل عطف في بعض المواضع ان العقل لعدم مشروعية
 في العلم بالاشياء لا يثبت في العلم بالاشياء بل في العلم
 الا في العلم بالاشياء لا يثبت في العلم بالاشياء بل في العلم

في العلم بالاشياء

المستقيم

الانكسار في البنيوه ولم يعلموا ان الصلوة مثل حق
 صلواتها وبنيوه اصل او امكنهم معرفة ان هذا الصلوة
 ولو نظروا الى الحقائق التي توجه اليهم كان خباياها في غير
 مع عدم علم الخاطئين بل انفس الامم ^{الار} يقال اننا انما
 معهم في ذلك للاطلاع على الاشراك ولا ريب ان الظن ^{جعله}
 فيها لو يعلم بخلافه في العبادة يحصل في جانب العدم ^{حلا}
 العدم واصل البرائة وعدم العلم بغيره ولا الظن بغيره
 وانما الامة تتعاضد في وجوب السورة في العدم ولم ^{يجعل}
 انما خرج في الظن التماسا في غير القهقهة وقلنا ان
 علينا في تحصيل نهاية الصلوة والمعرفة بها الاستعانة ^{البرائة} بالظن
 وهو عدم الوجوب وانما في العبادة في نفس العدم ^{الوجوب}
 من اليك ان لو شئت في مطلق في العبادة وعلمنا ان لا ^{البرائة}
 والاضال في القليلة التي لم يعلم انما اعمدها في الصلوة ^{شك}
 في مطلق ^{طائفة} كما انقول ايضا الاصل عدم ملة تميز ذلك
 لانه ان لم يكن هذا الذي ذكرناه في هذه الامم ^{طائفة}
 فلا اصل لتلكه تلك في جميع الامم ^{طائفة}

634

ابراهيم خاوري في قوله تعالى وما لا يخفى من قوله
 ان لنا طواغوتا فقالوا لا احكام الشرعية لما كان على الطواغوت
 الواقعة على هذه اهل البيت والامامية كما هو ثابت في
 عند الكل عند الاشاعرة لا يمكن القول بدو وانما مع
 الطواغوت والكل كيف وانما امر عبادي لا ايضا
 باعتبار ما هو الواقع فكيف يمكن جعله ناطقا بالاحكام الشرعية
 ويجوز ان لا ينافي في الاحكام الالهية مع انه لو لم يزل والقوة
 وجلال القصة مع ان جلالها باطوار العزوة ولا ينافي في
 بين الشافعي والغائبين في ان الطواغوت من اهل البيت
 الواقعة سواء امكن تخصيصها بالانقطاع او لا لان
 العلم بالواقع يكون هو العلم ولا خلاف فيه ولا ينافي
 انما هو تخصيص الواقع بالعلم لان العلم اذا تصدق بالواقع
 منه وذلك لا يقتضي تبديلا للواقع وانما العلم
 يكون من العلم الواقع لا موضوعا الحكم الشرعي كما هو
 الكل عند نيت درمنا انما هي في العلم والامامية مستقلة
 في اعتبارها بالواقع انما هي في العلم والامامية مستقلة

فيما في الخطابات الكثيرة قد ثبتت الواقع بالعلم او العقل
 فكان هو المطلوب الا ان تردد بين الامرنا واكثر من ذلك
 بالجمع لان الانسان لا يمتنع ولا يتحقق الامر كما
 ولا يقدح عدم مكان معرفته بالخير ولا بالسوء
 التكليف على اسكان الانسان لا المعرفة بالتكليف بغيره
 حتى يترك التكليف بالحق والعصر والحق كما في حيث المطلوب
 ان ما في الخطاب انه من ان التكليف لو ثبت لا يما ان كان
 باطل فلهذا الا ان الشرط في التكليف انما هو العلم
 ولو لم يكن كذا كان التكليف مما يمكن العلم به اجمالا
 بقدر التكليف على الانسان لا بغيره في التكليف
 كيف ولو لم يكن بطلان الخطاب بالعلم مع ان
 من الكل ولا فرق في ذلك بين المشافهة والتعاسيا
 اليه الخطاب بالمشافهة هو حتى يتبع طاهر العقل الا ان
 مقتضى اشتراك التكليف الثابت لمع المشافهة
 طاهر انما هو الواقع المتحقق انما هو المشافهة
 بالامتناع في التكليف مقدم فكيف في العلم بالحال

ما في

فان

مطلوبين بالواقع ضعيف جدا لما عرفت مع اننا قطع
 بان الخطابات الشافهة اكثرها كانت كلية ولو كان
 الخارجية وما كانت كلية فلا ريب ان المطلوب فيها
 انما هو الواقع ونعم ما قال في الدنيا الحق العلم
 في حقيقته على القوامين هذا الغير فيه خفاء
 تعلم العالم في خطباتهم عليه في المطلوب في الخطابات
 كما هو المقصود منها في العرف وما بل لا يسترب في ذلك
 وما أكد ان طريق مكلف هو طريق العرف فانه
 بظاهر افهام المكلفين ثم كيف وان بناء العرف
 عن الطالب على الواقع قطعاً فحصله منبأ على العلم
 ومسلماً فهو مسلم وما ان تشهد من مكانه ان لا يكون
 لنا الا علمنا كما هو لا نعم كانوا يكفون في كشف الواقع
 وهم المراد بالحق بقدر الاكفاء بالعلم لا كونها
 على الفن دون الواقع في العلم من بين العلم
 بغيره في العلم بالواقع المتحقق انما هو المشافهة
 والطاهر من العلم بالواقع المتحقق انما هو المشافهة

البرائة فمردود بان الشك ان كان في الركبة وعدها
 الحكم بالبرائة بلا شك لان الشك فيه من اقسام الشك
 والاصل فيه التمسك بمادة الاشتغال سواء علمنا
 او لا نعلمه لا اصل لعدم البرائة ونحوها كما هو
 مع ان التمسك بالاصل في مسألة البر في محله لا يلا
 لا يخرج في المعينات كما نرى ان كان المشكوك مردودا
 بين كون شرط في العباد و عدمه مع الحكم بعدم اشتراط
 للاصل لكن مع ذلك لا مطلقا بل على القول بالاعتقاد
 ولا فرق في ذلك بين ما لو كان المشكوك ماضيا او غير
 ام لا لا يمتنع مع تعارضها فيسقطان فلهذا الرجوع الى
 والقواعد الشرعية كما هو في الاما ذكره من ان يحصل
 الواقع في الصلوة غير ممكن فمردود بان لا نقول بل
 بل مردود بان لا يقين اعم منه من الشرعي لا اشكال في
 تحصيله وانما ذكره من ان الاشتغال لا يمتنع في
 الاصل بان يمتنع في الصلوة في الركبة لا في غيرها
 على ان لا يمتنع في الركبة لانها بالبرائة لا في غيرها

قوله في الركبة

انما انما لم يدخل في غير الشك لانه لا كلام فيه
 بل لا يمكن الخلاف فيه لظهور لزومه وانما الكلام في غير ذلك
 من الصور وسع في الجمع على التحقيق في الاما
 البرائة وهي من الاصول القطعية الشائعة العقل والنقل
 كما هو الحق بخلاف الشك في نكوه وحكموا بالوقوف ولو
 الاصل هو صحة لنا انما اذا شك في ثبوت حكم كلف
 مردود بوجوه وله يمكن عليه دليل في الاصل في الحكم
 الوجوب وعدمه بحرية بمقتضى العقل والنقل فلهذا وان
 بما لا يمان كلفنا الايمان بل يمتنع من وجوه عقلية
 فلا يمكن ان يقع من الخارج وانما النقل فلذلك وان
 انما الكتاب فلو لم يتم لا يكفل الله فلهذا لانها انما
 كما ساعد بين حتى يثبت سوا وليا لمن هلك عن يده
 من غير بينة وغيرهما من الايات لانه على عدم الموانع
 الاجساد البيان وانما السنة فكيف كان رضى عن الصادق عليه
 السلام في قوله في الصلوة في الركبة لا في غيرها
 على ان لا يمتنع في الركبة لانها بالبرائة لا في غيرها

عليه وما لا يطيقون وما لا يعلمون وما اضطرروا اليه ^{محمد}
 والطيرة والتكليف في كونهما في الخلق ما لم ينطقوا بشيء
 وفي الحق عن ابي الحسن ^ع ذكر بان يحيى قال لما جئنا قبر
 الينا ^ع وهو موضوع عنهم وفي قوله الكون عندنا الميراث
 قال يترى الى الناس هم في شدة حتى جعلوا الى غير ذلك
 الاطاعة مستغاة فقلنا عن جماعة منهم الصديق اعفوا
 بل يتصور كما يستفاد من عمل الصالحين والناجيين والعلماء
 بل جميع اهل الدين مع فقهاء الدين والائمة كما هو ظاهر
 الى البرقة والاطاعة عن صاحب الشريعة فان لو كان الامر
 لم يرد منع الظاهر من كل شخص الا ان يوافقوا او يوافقوا لهم
 اليه بالبحر بالقرآن لتوفر الدواعي عليه مع انه لم يبلغ اليها
 بالاطاعة بل العاوم من سيرة خلافة بل العروة في حينه بخلاف
 عن زعموا العروة والجمع الشديدين المنع من شرهما لو اهلوا
 خلافا مع الملة المحمدية السليمة كما هو ظاهر في ان صاحب الزكاة
 فلهذا لا يجوز ان ينفذوا في غير ذلك من غير ان يوافقوا
 فاعلموا بانهم في حقهم ان ينفذوا في غير ذلك من غير ان يوافقوا

ثم

في حقنا انما هو

الحكم بما بهما بهما بالبولى او غيره وهو معلوم لما لكن الحق في
 في اصوله بحيث لا ينفذ في الحق بما بهما بهما بالبولى ولا في
 هذا لان يقال ان مقصوده ان العادة تقضى بان لو كان
 من الشارح فيما بهما بهما بالبولى يبلغ اليها لعدم توافقها
 ان يمكن مع منافاة ما ثبتت بالاختيار من صدور جميع
 عن الشريعة ولو كانا غير متعديا لائمة وان لم يبق شيء
 الا وسئل من حكمه من جهة ان المقصود في اصالة البر والبر
 في الحكم كما قابل ثبات حكم الظاهر والحق يتحقق في الاصل
 برائة الفقه عن الوجوب والحرية قبل وصول ما يملك
 البناء والافرى فيه بين ما بهما بهما بالبولى وغيره نعم في الاول
 يصير اصل البر كما شاع في الواقع ايضا لكن لا باعتبار نفسه
 بل باعتبار الخارج من ان لو بلغ مبلغ البناء والاطاعة فثبت
 ان هذا الاصل من الاصول القطعية العاجية التعاليم اذ لا
 على عدم ثبوت التكليف الا بايجابه في غير الجاهل مع شيء
 في غير ذلك من غير ان يوافقوا الا ان يوافقوا في غير ذلك من غير ان يوافقوا
 في الاصل كما هو واضح انهم انما في الاصل كما هو واضح انهم انما في الاصل

لا يكون الأصل حجة ولا يغير العلم بعدم ثبوت الدليل
 بل كل نظر لهذا ولما القول بعدم حجة أصالة البراهين
 ولزوم الاحتياط أو التوقف أو التحريم ظاهر أو المخبر بها
 أو احتساب من غير فلا يحصل الوجوب وغير المحرم وغير
 فيلزم فيه التوقف والأصل كونه خلاف مقتضى العقل
 والأدلة الشرعية كتأويله وإعمالها على كل ما من الاختيارية
 وخلافه من غير ما في الأصل لا بد من أن يثبت من كل
 على وجه أصالة البراهين فيها لم يبلغ اليقين سواء كان
 الوجوب أو التحريم ومع ذلك لا وجه لهم إلا اعتبار ذلك
 مع التوقف كل كلف لو ثبت الأصل دلالة الجمع على الأصالة
 فحينئذ على الدليل ما دل على نفي العدم والوجوب والأدلة
 وبرائة الدقة مما مر غيره مع تأييد عقل الطائفة بل عدم
 الأمر لا وجه له وإن احتجوا بالتوقف فما رد على الجمع على الأصل
 بالاعتناء ولا يلزم إطلاقاً لها كما لا يخفى بعد أن أملى التام
 في أصالة البراهين الأصل كونه خلاف مقتضى العقل والأدلة الشرعية
 كالتأويل والتأويل هو ما دل على نفي العدم والوجوب والأدلة

الشرع

الشرع

والشرع لا يثبت أصلاً ولا الراجح كما احتجوا في التوقف
 أنه بعد أن ذكرنا الأصل بطريق في مصلحته على ما كان
 مرجعها إلى أربعة الدلائل والقاعدة والاستصحاب الراجح
 حكم بأن الأصل في أصالة البراهين بل لا يثبت فيها الأول
 البراهين في الأصالة قال وهذا الإطلاق مما يباين سبب بالنسبة إلى
 ما ثبت في خبره أو وجوبه لأن استصحاب الدقة لا يكون إلا
 والتكليف محض ضيقاً لتسليم بأصل البراهين هذا المقتضى
 في مقابل دعوى المحرمية بالوجوب والثاني أن القاعدة المستندة
 من العقل النقل لا تكفي لإيجاد البيان الثالث بعد الحسن والطلب
 بقدر الوجوع فما يحتل فيه الحكم الخالف الأصل للزوم التكليف
 ولو لا ذلك لكان الراجح عند العقل براءة الدقة من جهة
 من مطلق الأصل أم من المتيقن والمظنون ولكن الأصول الراجح
 كل واحد من المصنفين الأولين أصلاً برأيه عليه وأصالة
 دليله لا أنما الأول هو ما يثبتونه استصحاباً لنفي واستصحاباً
 والثاني أصل عليه يعرف به الدقة من جهة العقل والثالث بعد الحسن والطلب
 الفصل هو لا التوقف بل عدم دليله في الأصل والرابع ما شغل من

الى ان لا يثبت الحكم بانها لا تصح ومع ذلك بعد ما
 من الاصوليين دليل واحد ايقن به الحكم يكون كل من
 عليه ولا يثبت له في غير وجهه اما واحد الحكم
 اصل البراءة وعدم الدليل دليل لعدم واما ان لا يثبت
 ما يلزم من عدم تحقق التكليف بانها لا اعدم ثبوت
 وعدم وجود الدليل عليه فلا يثبت بان لا اعدم
 التكليف الواقع فيه هذا لا يثبت بانها لا البراءة الحكم
 ثانياً خلفه فادله في الاصل الاستطاعة **فصل** في
 ما ذكرناه من حيث اصل الاستطاعة ان الذي يثبتها
 الاستطاعة الشرعية فيما يباين ويكون اصل الاستطاعة
 بما يستقل العقل بالحكم باا حتم قبل وصول الشرع كتم الورع
 بعد الرضا واصل الاستطاعة اعم من ذلك لا يستقل العقل
 ايضا في القوانين حيث لا الاستطاعة لاصل البراءة انما
 في الحكم بالبراءة قبل وصول الشرع كتم الورع واكل الفاكهة
 والاشجار من غير ان يثبت الاستطاعة في ذلك وهو انما يثبت
 والثاني في ان يثبت الاستطاعة في ذلك وهو انما يثبت

لذلك

مكتوب

اذ قد بينا فيما سبق ان حكم العقل بالبراءة لا يثبت بان يكون
 في ذلك الشئ مفسدة كما لا يثبت بان لا يثبت بان الشرع
 احتياطاً لذلك لا يثبت بان لا يثبت بان لا يثبت بان لا يثبت بان
 اصل البراءة حقيقة انما هو لا يثبت بان لا يثبت بان لا يثبت بان
 الاجتهاد العقلي هو كونه من مطلق العقل لا
 من العاطفة والاعتقاد حيث غلبوا الكل من الاصلين
 عليه من دون احتمال اعدمهم خلاصه في ما قبل
 التماثل في الفرق بين هذه المسئلة بعضها اصل البراءة
 اصل البراءة فلم يثبت في تصوير الفرق بوجوده
 في بعضها في امانها له بعض خصائصها المتماثلين
 لكانت الاصوليين في بعضها اصل البراءة **فصل** في
 الفرق بين اصل البراءة اصل البراءة وهو كونه
 القائل التوفيق في الوافاة اصل البراءة وهو البراءة
 ولكن في نظرنا اصل البراءة عبارة عن اصل البراءة
 انما يثبت بان لا يثبت بان لا يثبت بان لا يثبت بان لا يثبت بان
 انما يثبت بان لا يثبت بان لا يثبت بان لا يثبت بان لا يثبت بان

الى الذليل والمذبح وذلك نعم الجميع خلافا لاصل البراءة
 مخصوصة بالوجوب والحرمة لا ان استعقل الله ما التفت
 مخصوص بها نعم لو جعل الزنا مطلقا لكان نظرا الى ان الله
 بلذنا ايمان ولو كان الذنوب والكراهة تبين عقابهم
 الاربعة والذنوب ليقعها يتسكون في حق الاستعانة
 او الكراهة في بعض المواضع باصالة البراءة الوجوب والذنوب
 التوفى ذكر بجواز التمسك باصالة البراءة وباصالة التمسك
 وباصالة عدم تقديم الطائفة شرطها احداهما من عدم
 لثبوت حكم شرعي من جهة اخرى كما اذا علم بخاصة احد الا
 مثلا حيث هو اشتبه بالانحراف والاستكمال باصالة التمسك
 من جهة اخرى ولو كانت شروطا احدهما من عدم
 وجوب الاجتناب من الانحراف والاصالة لعدم كونه الا
 عدم بخاصة هذا آية وهذا التوفى فلا يجب الاجتناب عنه
 لا اذا كان شاغلا للازمة كان في حق التمسك بالبراءة
 التمسك بذكر اصل عدم بوجه كراهية الاجتناب عنه
 فلا يرد عليه بغيره من جهة اخرى كراهية التمسك بالبراءة
 في اصالة التمسك بالبراءة كراهية الاجتناب عنه

المكلف

المكلف بالتكليف فكذلك التمسك ببراءة الذنوب من عدم
 فلو ثبت حكم شرعي بالاكتمال فيلزم اثبات حكم من غير دليل
 وهو بطلانها الفاصل ان ينظر ربه بالنسبة بمسلم
 يحكمه فلا اذا فتح الانسان قصصا الظاهر فظن او عيونا
 ذات ولها او اوسان بجوارض ذات فضلت وتو
 فانزع لا يفتح التمسك ببراءة الذنوب بل يبقى للظن التوفى
 عن الاتصاف والاصحاب الوافعة الصلح اذا لم يكن منصوبا
 بغير خاص او عام لا فعال اندلج مثل هذه الضرورية
 لا يرد لانها في الاسلام وفيما يدل على حكم من تلف
 لغيره وان في الضرر غير محمول على حقيقة لانه غير شرعي بل
 ان في الاتصاف الضرر من جهة ان يحسب الشرع الافعال ان لا يكون
 الامر المتكسرا فيه بالاصل جزء عبادة مركبة فلا يجوز
 به لوضع الاختلاف في صلوة هو كتمان او كسر او قتل
 الزائد على هذا القياس وفي الجميع نظر اما في الاول فلان
 صلا التمسك به من جهة اخرى كراهية التمسك بالبراءة
 الاستدلال بانها من جهة اخرى كراهية التمسك بالبراءة

من الاشياء التي اوجبت التوهم غير متعلقة على مداه لان
 الاختصاص الشافعي انما هو بالنسبة الى الامتياز لا الامس
 واما الثاني فليكون ان شرط الفصل باحد القائلين بعدم
 مسلم او من جعله بجعله عام في جميع الاولاد وانما قيل ان
 لان قاعدة الضرر والضرر كتابة واقعة بالجميع كما ثبت بالكتاب
 والتمسك والامتناع ولذا تروى وجوب البناء كما في قوله
 والفصل والصور وغيره من شرط عدم الضرر فمع ذلك
 لا شرط من حيث هو بل من حيث لا بد من الاذن شرط مع ذلك
 عموم ما دل على بطلان الضرر ولعل في الامتناع مع الامس لا
 لا شرط من حيث هو بل من حيث لا بد من الاذن شرط مع ذلك
 كان او ظاهرا على الضرر وكان وغيره ومع ذلك فاذكر من
 غير صحيح لان الاختصاص انما هو بطلان الضرر والامتناع
 كما هو ظاهر ما انما لا يفرق بين قدما الدليل غير صحيح فثبت
 بغيره بالنسبة لا في ثبوتها بالامس انما انما كان الامس
 فانما لا يفرق بين قدما الدليل غير صحيح فثبت
 وانما لا يفرق بين قدما الدليل غير صحيح فثبت

برهان الامس لغيره على التحقيق غير وجوبه فصل في
 امس البرهان عدة الاشتقاق الحكم وهو موضوع على سبيل
 التحقيق فبرهان برهان الاشتقاق ان يكون في ثبوت الحكم او
 اولى الامس لادق الحكم في اوفى الموضوع فلهذا
 ولكل منها اقسام اقسام القسم الاول وهو الشك في ثبوت
 فيصور الى اقسام لانما ان يكون الشك في ثبوت الحكم
 او الحرقة او الاستبعاد او الكراهة او الابطال او النية
 او الشبهة او الممانعة او غيرها من اقسام الموضوع
 الحكم واحد هو الحكم بالعدم لانما لا عدم والاستبعاد
 وانما لا الزيادة في خصوص الاولين لكن في الاستبعاد
 والممانعة حكم بثبوتها مع الاحتمال في التراجع للتراجع
 والممانعة حكم بالثبوت على القول بالبعيدة كما هو ظاهر
 الشك وهو الشك في بقاء الحكم وسقوطه كما لو علم الحكم
 بوجوبه او بطلانه الحكم فصوله بمنازعة وجوب الحكم
 في الحكم بوجوبه او بطلانه الحكم فصوله بمنازعة وجوب الحكم
 علم الفصل في ثبوت الحكم بوجوبه او بطلانه الحكم

شعبة القاعدة الاشتغال بالانسان في شعبة الانسان
الانسان وهو الشاغل الانسان في شعبة الانسان
حفظه الوقت وفي زمن من ازمانه دكتا او غيره مع بقا
علمه وعدم دخوله في غيره اوفى شرطه في شعبة الانسان
فيكون في الانسان الانسان ان الانسان في شعبة الانسان
وعبروا على ذلك في الاطاعة لغيره واليقين وما انتم
وهو الشاغل في الكلفة في تصور انشام الانسان يكون
في شعبة الانسان في الاطاعة لغيره واليقين وما انتم
في شعبة الانسان في الاطاعة لغيره واليقين وما انتم
بالبركة في شعبة الانسان في الاطاعة لغيره واليقين
من شعبة الانسان في الاطاعة لغيره واليقين وما انتم
الاول فلا نال الاطاعة من غير الاطاعة في شعبة الانسان
في شعبة الانسان في الاطاعة لغيره واليقين وما انتم
لما انتم في شعبة الانسان في الاطاعة لغيره واليقين
في شعبة الانسان في الاطاعة لغيره واليقين وما انتم
في شعبة الانسان في الاطاعة لغيره واليقين وما انتم

انهم العمل بالاحتياط انما ان كان يكون كذا في
 مقدار بحيث يكون الامر روي الاقل والاكثر لا
 بالشبهة المصداقية لعدم الدليل كما لو علم ان عليه فوات
 لا يعلم كنهها اذ عليه دين لا يعلم مقداره او لا يعلم كنهها
 الامر انما يصح صانع العلة ولو يعلم ان العلة انما هي
 او يتقاربان الا ان كانا في غير صفات بشرية على وجه
 التبع فالوجه في جميع اقسام الاحتياط انما هي العلة
 سواء كان من حقوق الله او من حقوق الناس الا ان كان
 لا يجوز الاحتياط به بل بالمبلغ الاصح التواضع والاعتناء
 وهذا من القامات التي حكم فيها من الامور الصالحة الا
 او يحكم بحصول البراءة بالقدح المتيقن ولا صلاية البراءة الا
 وهو متيقن ان لا يقع ان يكون الشك في البراءة او لا
 الا انما يطهره كان يشك فيها بعرضه في شغل الشك او
 فلو شك في ذلك في شئ فيه وعدمه حكم بالبرائة على
 على القول لا الشك في ذلك الا في الشك في حصول البراءة

في الاحتياط في الامور
 التي هي من حقوق الله
 والاحتياط في الامور
 التي هي من حقوق الناس
 والاحتياط في الامور
 التي هي من حقوق الله
 والاحتياط في الامور
 التي هي من حقوق الناس

فيحكم بالبرائة لو شك في الجزئية او الشريطة او التامة
 فيحكم بالعدم على القول بالاعمية للاكمل وبالبرائة
 القول بالتقصية عملا بقاعدة الاشتغال بالشك
 الا ان كان ولو علم الشريطة وشك في الوجودية او العينية
 حكم بالبرائة على الصغير وبالشك على الاعمية كما هو
 ولو علم الشريطة وشك في كونه شرطيا لا بداهة او
 حكم بالعدم على الثاني وبالشك على الاول لكن هذا
 مع وجود اطلاق ولا يقدح القولين فيهما الحكم في خلا
 ومقتضى القاعدة الحكم بما يحصل به البرائة فيحكم
 والشريطة والى القبة بطلانها القسم الخامس وهو
 في الموضوع فيصور على اقسام سبعة لانما لا
 اختلاف الموضوع بالعمية او لا اختلاف مع الحكم
 او لا شك في كونه حلالا او حراما اما مع كونه
 او غير محصور او للعالم كونه من الاثم او المشكوك في
 او لا شك في كونه حلالا او حراما او لا شك في كونه
 او لا شك في كونه حلالا او حراما او لا شك في كونه



بما اخرج عن الحلية مثل ان الفسب ولو احما لا مصادرا او غيرها
 لو يوجد مع امانة شرعية يحكم بحرية لا يلزم فيه الا^ل
 بالاختلاف بل عليه الاتباع لتحقيقا ونقل وهو الوجه مضاه
 الى استلزامه العسر والخرج الشديد بين النظر وبين بل الملا^{له}
 لوعلا لا احتياط او اكتفاء لا اقل مما يمكن اليقظة فضلا عن
 واستلزامه التكليف بالاطلاق فان العلم بعدم الك^ل
 المحال من بدو الخلقة الى الان في غير كمالها انما علم
 انضافا بحرية كخطاة ونحوها غير ممكن مع انه لا دليل على
 الاجتناب عن لعدم انصراف ما دل على الاجتناب عن الم^{ال}
 الى ما يمكن هو ان هذا القسم الثاني لا خلاف في ضرورة كذا^{القوة}
 وفيه نظر بل الحكم فيه في بعض المواضع اذا كان من مثل^{مخرج}
 الفاسد المزيب بالزيت مرده بين سقوط حق المالك للند^{ضلع}
 بلغة الفاسد او اشتراكا فيه ونحوها البر من الشهادة^{هو}
 على ان يقول برب احد هذا القسم من جهة الموضوع مع^{لبن}
 في كل من الاعمال المبررة من غير كمالها فيستلزم ان كان^{من}

او غيرها وقعت في ما كثر جاز استخلاص اجمع الاستلزام
 المحال وتلزمه عرفا فضلا عن الاموال والاعمال^ل
 وعدم شمول النواهي بل ينقل الحق الى غيره وانما^{ال}
 الشك في ان اعم في خلاف الحقيقة مقصودان من جهة
 الموضوع ولا خلاف في ان الحكم في غير المحصور عدم لزوم^ل
 الاحتياط بل حكم الاتباع عليه جاز وهو الوجه مضاه^ل
 الاكمل بل الاصول واستلزام الاحتياط فيه واستلزام^ل
 التكليف بالاطلاق مع انه لا يولاه العسر الشديد والخرج^{ال}
 والعرا بغيره لا يوجب الاحتياط كغيره فضلا عن العسر^ل
 المتفاوت في الظاهر فيه كما ورد به في كل شيء في جلال^ل
 وعرا وفيه ذلك جلال ابدان في عرف المحارم يجب وتعدوا^{ما}
 في المحصور في عرف بين الاحتياط بل في الاحتياط وهو^ل
 للاستصحاب في عدة الاشتغال وعمود فادل على لزوم^{ال}
 والنبوة المعروفة اجمع الاحلال والمحارم الا وقد علم^ل
 انما استلزام الاحتياط في كل من الاعمال المبررة من غير كمالها فيستلزم ان كان^{من}

ما هو يخرج من هذا وان حكنا بان احدهما نفس او هو او فخرج
 بالارجح شرعي وان المحنة تكليف مجيبا مشاكلة لثبات الايمان
 الجميع وما لا يتم الواجب الا به والوجوب والفرق بين المحنة
 وغيره بان كتاب جميع المحنات ممكن وتيقن عادة والاول
 يحصل البقين باستعمال الحروف والاشياء لا في خلافه بل
 فيه طاعة لكلف واحد استعمال الحروف ووصول جميع الكلف
 غير ضروري لان كل مكلف يعلم نفسه وان لم يعلم ذلك
 المتصرف في التوبة المشاهدة وان التوبة المحصورة ليست في الغلة
 فيما لا يعلم حتى قبله او لا الاكمل لان حصة احدهما يقين
 فحسب اجابتهما لغووا طبعوا الله وغيره لكن اعترض على الجمع
 في القوا بين بوجوه غروجهته فعلى الاول بان لا يفرق
 اصالة الراهنة بمعنى انه يجوز الاستعمال حيث لا يحصل
 بار كتاب الحروف ويغن لا فكم جعلته المخرج حتى تترك الحكم بجلية
 الحروف او الواجب البقيني ولا جعلته احدهما بين ارجح لهما
 فثبت الاستعمال في كل واحد من الطرفين لا في كل واحد من الطرفين
 كما في كل محنة من المحن فما لا يحق في الاعراض الحروف ما لا يدرى

بل هو الحكم بل بعضه القبيح في استعمال اي منهما الا ان يخرج
 ان يحكم الحروف لعدم المخرج وغيره يقول بوجوبها بقاءها
 الحروف او الواجب ان يثبت وعلى الثاني بان بطلانها وان يخرج
 حصة العلم حصة وعلى الثالث بان كون حصة العلم حصة
 يقينية بعضا فانه في نفس الامر بالحكمة الموجبة للحروف او
 لا بوجوب البقين بقاءه بالحكمة والحروف بقاءه الى
 فلم يثبت العلم بالتكليف حتى يوجب الاشتبا من البقاء
 مع انه في بطلان كونه مقدمة للواجب يمنع الوجوب
 متعدي حتى على ما اختاره مطابقة من الاول انطواء
 اساهى الامور الواقعية ومسته في الخطابات فيها الا
 الامور العلوية الا ان المتعلق في الخطابات والامكان انما
 هو الواجب الذي يمكن العلم به ولو بعد التيقن ان التكليف
 مشروط بامكان العلم بصدقه لا تكليف لانه مدغم بان
 في التكليف بامكان الانسان لا امكان العلم كما مر غضا
 فان قيل بان العلم بصدقه لا تكليف لانه مدغم بان
 في التكليف بامكان الانسان لا امكان العلم كما مر غضا

يجب شرعا الاشارة الى جميع المحللات مع الامكان على
 العبر والخرج ان قلنا بوجوب المقدمه والامتناع الا
 عليه ولا يصدق عرفا وشرا بغيره مع لزوم فعل هذا
 الاشارة الى البراءة بوجوبه مع ذلك كالمبرر عليه وجوبه
 كما لا يخفى بعد التفاتنا الى ما اشرنا اليه وما انضم اليه
 فالخبر فيه انما يثبت من غير الشك مثالا قلنا ما هو الخبر
 للمعاد فيقع الابعاد في متعلقه يجب التفتت من جميع تلا
 لكونه في الحقيقة من باب الشك في المكلف فيكون فيه لا
 لما نرى والقمة عرفا بعض الافراد دون بعض اخرى او
 بالمقطع او المظنون من مصاديقه بالاختلاف ظاهر اياها
 السادس في اختلافها على احوال اقوالها الفرق بين الاستغناء
 وعدمه على هذا الوجه على التقدير ليس الحرز والذهب
 الصلوة الاشارة الى البراءة واشترط في ثبوتها بحرية يتقرب الى
 وليس عليه التفتت في الصلوة لعدم العلم بالحرز
 مع فعله هذا من جهة بطلان اشارة الشك في المكلف على ان الوجه
 بما ليس من الحكم المكلف في احوالها لا من النفس الاشارة

على

ونحوها انما الاشارة هيبة المتعبد ان تكون متجهة فان
 القاطع حكم به لا شاع زيادة الوصف على الاصل في
 الشاخص كما هو ظاهر ذلك لا يمكن فيه التفتت لكن
 وعلى الرغم من كلام التفتت في قوله خلافا لحيث ان
 بعد ان اشار الى الاصل في لزمه قد خولف ذلك في
 منها التفتت في الاذان حيث وصفه الامهات بالوجوب
 ومنها من لا يدين التفتت في جميع تكبيرات الصلوة حيث
 التفتت بالوجوب ومنها وجوب القعود او القيام في اثناء
 قال في خبر الوجوب غير المستقر وفيه نظر في المراد بال
 الشرط لا الشاخص فيه كما هو ظاهر من قوله وجوب الطهارة
 للصلاة المستدرة فان ثابت الوجوب الشرطي لا اكثر
 ان الاصل في كل الاربعة المتعارضة في الاعمال والوجوب
 فان الاصل في كل واحد منها التحية الا ما خرج بالذليل ولو
 امكن عرفا العمل بما من وجوبه في العود ولا يخرج من
 بغيره على ان الاصل في كل واحد منها التحية الا ما خرج بالذليل ولو
 جاز انما انما في كل واحد منها التحية الا ما خرج بالذليل ولو

الكلف العمل نفسه لا من المتبادر من الخطاب والمقترن
 لكن يخرج من ذلك ما ورد في الدليل عليها كقول الولي من
 صلواته وصاله وقول الامام عن الامور فانها
في الاصول الرابعة الى الاستصحاب شرعية كانتا لغوية
 وهي كثيرة نصير بالاشارة الى بعضها اشارة اصل الترتيب كونه
 ولا اشكال في صحة ما يجب به احدا ان كل عمل له معلوم
 يحصل الترتيب به في الاصل عدم حصوله بالبرهان الثاني
 الذي ثبت شرعا كونه قابلا للترتيب لو كانت قد وقع الترتيب
 عليه في الاصل عدمه وهذا انما يعتد به في الاصل
 لا اشكال في صحة انما الاول فلهذا هو ان الترتيب لم يرد
 يحتاج ثبوت الى دليل شرعي في الشك محكوم بعدم
 الاصول من الاستصحاب انما ونفسا واخبارا بالاعتبار
 فضلا عن ذلك خصوصية من النص عليه وانما الشك
 فظاهر ان الترتيب المشكوك في صحة ما دفع به عدم الاستصحاب
 الحق من ذلك لا يستلزم ولا يثبت في العلم بالعلم
 واختار في غير هذا الاصل العبرة بما علم من العلم

الترتيب

من السبب المحقق في الخارج حيث شك في من ان الاصل
 عدم تحقق الترتيب فيكون مبنية بخبر لا يجوز الانتفاع
 ومن استصحاب الطهارة وامكان ان يقال ان ثابت هو
 عاجل كونه مبنيا لا يمكن في شك في الترتيب في العوالم
 مرهودة بوجوده وانما الاشكال في صحة ما يجب به
 الاصل في الجوانب قبول الترتيب ادا عدم وهذا هو
 المشهور من اصل عدم الترتيب في خلفه فافيه على قولين
 اضعها انما لا اصل لعدم نظر الى ان المراد بالترتيب
 بعد الطهارة الشرعية وجواز الاستصحاب في الجملة فهو حكم
 شرعي يحتاج ثبوت الى الدليل وهو مشكوك في دفعه الاول
 خلافا لثبوت ما غشاو واقول الترتيب نظر الى ان الترتيب
 انما هو ما ينشأ بعد الطهارة ومقتضى الاصل والاستصحاب
 بقا وهذا لا ينافي علم في انصافها مع اعتناها بالاجماع
 كما حكموا في انصافه لكن ضعيف لان الدلالة حكم شرعي
 الحكم بغيره في غير هذا العلم في العلم بالعلم
 عليه من شره في غير هذا العلم في العلم بالعلم

في العلم بالعلم في العلم بالعلم
 في العلم بالعلم في العلم بالعلم
 في العلم بالعلم في العلم بالعلم

فغير المعظم على خلاف **منها** ان اصل سلامة القلب والضمير
 وذلك بما اذا اشترى هذا الموجد به جبا وشك في ذاته
 فالاصل سلامت عن القلب بين العقد وصوله عند التمسك
 نقل الى الاستصحاب اصله في غير الحادث **فمنها** اصل
 النقل فمن اصول المتداولين هذا الاصول **منها** ان
 به لا يثبت الوضع الا في بعد ثبوت الوضع عرفا والمرد به
 الاستصحاب لكن لا على وجه التمسك كما هو في بعض الطلبات
 الدليل على صحة ما في النص انما يعرف بان جوان النقل كما هو
 لو انتم اوصفتها فهو قد كان بحسب اللغة موضوعا للعلم
 فالاصل بقاءه وعدم نقلها الى محضها فيكون هو المبدأ
 هذا والاولى النقل كما هو ظاهر ولا خلاف في صحة الاصل
 من الاواخر كما هي التجربة والمشارف **منها** انكر وجهه
 على ان المراد به الاستصحاب لا دليل على صحته وهو مروي
 بان الاستصحاب قد انشأ بحسب في الاستكام الشبهة والاول
 انما كان كمالا الى العلم **منها** ان العلم هو العلم بالعلم
 العلم هو العلم بالعلم **منها** ان العلم هو العلم بالعلم
 العلم هو العلم بالعلم **منها** ان العلم هو العلم بالعلم

الظن لا يراه مع امكان ان يقال ان المراد بالاصل
 فيها الظاهر المشاع في ظهوره من الغلبة لان النقل ياد
 وعدمها بالبدن يكون اعرف اننا للفترة كما هو ظاهر
 وتلك كذا بان ان النفس به انما هو لدفع احتمال ان
 لا الاثبات المقتضى في برهان انفسه به اثبات للعلم
 ولا يصدق وانما احتمال وضع الواضع اللفظية لثبوت
 اصلا او قال بان استعماله في غير ما هو الياف في صفة
 بخلاف الظاهر فلهذا لا يثبت الاحتمال الاول والمقدار
 على القن والظهور مع ان احتمال الثاني يستلزم النقل
 والاصل هذه **منها** ان في الاصول اربعة الى الظاهر
 وهي كثيرة **منها** اصل الحقيقة فان من اصول العقول
 عليها مدار الخطابات والمشارف في جميع الفئات والهيئات
 بعضها وافق وبعضها يختلف في الاول مقامها واحدها
 ان يكون اللفظ معنى حقيق ومجازي وكان كل منهما امعنا
منها ان العلم هو العلم بالعلم **منها** ان العلم هو العلم بالعلم
 العلم هو العلم بالعلم **منها** ان العلم هو العلم بالعلم

وتعليقات شيخنا الحنفية في كتابه وهو خلاف الاطلاق بل
 الضرورة كما هو ظاهر ما فيها ان يكون اللفظ مستعلا
 في معنى واحد لا يعلم كونه حقيقة او احتمالا في كل وقت
 انما هو الاطلاق كما حكاه ثلث من الاولين ادعاء القلا
 في النهاية واستشهدوا بما حكاه ابن عباس انما لم يكن
 اعرف ان اللفظ انما هو في شخص في وقت واحد فلو
 انما في شخص واحد وما هو الا في وقت واحد انما كانت
 في شخص واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
 اللفظ موضوعا لغيره مستعلا في غير وقت واحد
 حقيقة او احتمالا في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 لوجه حقيقة وعقل المشهور في كل وقت في كل وقت
 الجاهل من الاشكال في الحقيقة والاحتمال في كل وقت
 التام في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 في الاستعمال الحقيقة في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

الامر بالامر بما صدق من احكام العالم حيث يتم ان قولهم ان
 في الكلام الحقيقة معناه ان اللفظ مع قول وقت الحقيقة
 وتغيره وتغيره على الحقيقة لا مطلقا في كل وقت بل على
 على الحقيقة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 هذا انما هو الظاهر في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 من ان اللفظ في الاستعمال الحقيقة في كل وقت في كل وقت
 لوجه حقيقة وعقل المشهور في كل وقت في كل وقت
 الجاهل من الاشكال في الحقيقة والاحتمال في كل وقت
 التام في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 في الاستعمال الحقيقة في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

والعقود عن بعض الشفع حيث يوجب سقوطها بطلاناً
وهذا أن الأصل في الأحكام الإباحة للمساكين ما رتبه
مصول تام الحق فمن باب الظاهر نظر المانع فلو لم
على الأمر يقتضي إناطة على الشيء على ما عدا الظاهر من إناطة
عرفاً وربما عذر من القاعدة بطلانها لا من **الظاهر**
فما الحق الأول العقلية وليس منها وفيها عذر **الظاهر**
أنه من الأول هو حكومياً أن العقل الدافع حكمه على
ما مثلاً عضواً مطلقاً من أي طريق حصل الإباحة أو التخل
على عدم جواز الأخذ به خصوصاً كالتماس ما بلغ فيه الحق
المراد به أنه في العواطف من غير علم أو غير العلم من **الحق**
هذا المشهور من الأصحاب على ما عرفت من إحصاء الحقبة
ناظر الحاصل من كونها والتسوية والإجماع والأول
بأن السيد الحق العادة التي في طلب شره **الحق**
التي على الميسر من عذرها بل بعد لنا الحق العلام **الحق**
التي على الميسر من عذرها بل بعد لنا الحق العلام **الحق**
التي على الميسر من عذرها بل بعد لنا الحق العلام **الحق**

۱۲۱

بجبهة الظن بما هو على وجه لا يكون الا بعد ذلك
 على وجه ان العمل به على وجه هو الذي ادعوا الاستماع عليه
 البطلان على وجه ان الاول لا يثبت هذا على وجه ان
 اجتهاد واحد على وجه ان الاول لا يثبت هذا على وجه ان
 هو على وجه ان الاول لا يثبت هذا على وجه ان
 على وجه ان الاول لا يثبت هذا على وجه ان
 لان الشهادة بنبوة من على وجه ان الاول لا يثبت هذا على وجه ان
 انما هي واحدة ولا يثبت هذا على وجه ان الاول لا يثبت هذا على وجه ان
 بالظن بالاحوال والاعمال من هذه الشهادة في الاصل والاعتقاد
 ضده وان لم يكن اصل في الشهادة بنبوة من على وجه ان
 كثر على وجه ان الاول لا يثبت هذا على وجه ان
 وما يجرى مجرى هذا لان كثر هذه في الحق في الاعمال
 فعدم جواز التصديق بالاعتقاد ان العمل بالاعتقاد على وجه
 والعمل بالظن في العمل بالاعتقاد اما الاول فمما اذا انشأ في القول
 تفيد العمل على وجه ان الاول لا يثبت هذا على وجه ان
 ولا بد من ان يكون العمل بالاعتقاد في العمل بالاعتقاد

الا ان العمل لا يكون عملا بالاعتقاد بل بالمطالع به كما العمل
 والحكم بالاعتقاد واستغناء الاعتقاد لا يثبت هذا على وجه ان
 فوجب كونه وقال العلامة في كونه بالاعتقاد بنبوة
 في العمل بغيره او بالاعتقاد ان العمل بالاعتقاد لا يثبت هذا على وجه ان
 في حق من عرفه ان الشهادة بالظن هذا يثبت العمل على وجه ان
 وقال العلامة في مقام اجتهاد العمل بالاعتقاد ان العمل
 ان يتصور ان العمل بالاعتقاد لا يثبت هذا على وجه ان
 فخرج عن حد واقع الاعتقاد على العمل به في الاصل على وجه ان
 وقال العلامة في الواسطة في العمل بالاعتقاد في العمل بالاعتقاد
 الظن هو ان يكون هناك العمل هو العمل من حيث هو هو
 ليركن على ما هو العمل هو العمل بالاعتقاد في العمل بالاعتقاد
 وانما هو العمل بالاعتقاد في العمل بالاعتقاد في العمل بالاعتقاد
 وعدم الخلاف في العمل بالاعتقاد في العمل بالاعتقاد في العمل بالاعتقاد
 القول بان العمل بالاعتقاد في العمل بالاعتقاد في العمل بالاعتقاد
 ما هو العمل بالاعتقاد في العمل بالاعتقاد في العمل بالاعتقاد
 ما العمل بالاعتقاد في العمل بالاعتقاد في العمل بالاعتقاد

بل من غيرنا انما فعلنا الذي بيننا بيننا العلم والحق والحق
 الحاصل في العلم والحق والحق الحاصل في العلم والحق الحاصل في العلم
 شيء فلا تغفل واجتهد في البحث في بيان حجة من اننا
 الشك في اننا اعتبارا مطلقا لغيرنا وهو ما اختاره بعض
 وصورة ان يكون حاصل من تتبع اننا والعلامة انهم كانوا
 بكل ما حصل لغيرنا لغيرنا المعصوم سواء كان متصلا
 هذا العلم في ذاته حقيقة او لا صلة او لا في
 ثم قال في الجواب انهم جعل العلم في كل ما حصل لهم العلم في كل
 من احوال القدر لعدم علمهم الا بالقطعات وكل شيء
 وابن زهرية بناء على صورة صنع العمل في القطعات كما
 على من لم ينفذ في جميع ما قال واجتهد لا يجوز ان يكون العلم
 هو من مناظر الاحكام الشرعية وما لم يكن ناشيا عما ثبت
 اعتبارا شرعا اكثر اذ ما حصل هذا العلم باسباب اخرى
 انما في النفس او احد او هو ذلك كما هو محسوس في هذا
 هذا العلم في جميع الاشياء لا في الاشياء التي هي العلم في كل
 وعلى من لم ينفذ في جميع ما قال واجتهد لا يجوز ان يكون العلم

بشيء

ناشيا من اننا اعتبارا مطلقا لغيرنا وهو ما اختاره بعض
 بل الحق اننا العلم بهذه الاولية ليس علمنا العلم بل علمنا
 من حيث اننا عدول السيد الحق القادر على العلم في كل
 في قوله واما اعتبارها بغير الشريعة فيمن على اعتبارها في
 مطلقا لغيرنا ذلك من مدعيها واننا وهم بعض العباد
 والحق عندنا ليس الا اليقين والحق المعترف به وهو العلم
 الحق في اليقين كقولنا هو الكتاب والسنة واعتبارا لا
 ويظهرها وانما ادب العلم لا يقتضي اعتبارا مطلقا لغيرنا
 الا اذا كانت افقون ولو يدل على اعتبار بعضنا
 محسوس وليس الامر كذلك فان كثير من افقون قد دلت
 على اعتبارها باسباب مخصوصة والعلم انما العلم بالبابية
 متسع ولتتأخر باب العلم اننا انما في هذا حجة من كل
 اعتبارنا يظهر فيها حصول الشبهة في التمسك بل لا يتبع على
 حجة العلم بما هو من في الاحكام الشرعية وهو المحسوس
 على العلم في جميع الاشياء لا في الاشياء التي هي العلم في كل
 في الاشياء التي هي العلم في جميع الاشياء لا في الاشياء التي هي العلم في كل

الادلة الشرعية بالأدلة العقلية والادلة العقلية بغيرها
 اما الثاني فظاهر اما الاول فقد قال الشهيد في قاعدة
 قاعدة مدارك الاستحكام عندا اربعة الكتاب اربع السنة
 والاطلاع ودليل العقل في انفس السجود عليه لا
 عندا اربعة الكتاب اربع السنة والاطلاع ودليل العقل
 في انفس السجود عليه لا عندا اربعة الكتاب اربع السنة
 ودليل العقل في هذه العبادات جميع ان النص لا يحيط
 وان يجب الظن الظاني على كل طائفة ^{الطائفة} ان الظن
 لو كان حجة ودليلا في الاستحكام الشرعية بعد ان ادركها
 ثبت في الكتاب اربعة الدلائل في دفع حجة في
 ولا بما في عصر السادة اربعين ظهور اهل البيت في عدم الدليل
 دليل العلم مع ان ظاهره ان الادلة البرية القاطعة ^{الثانية}
 في الشريعة خلاف كلامه في ذلك كيف يمكن القول بحجته
 الحجة الشرعية في الادلة العقلية والادلة العقلية بغيرها
 مطلق عند علمه في ذلك ^{الثالثة} ان الكتاب اربع السنة

والظنون خاصة وقولها بالكلية فكيف يمكن أن يحصل
في العلم كالم الشريعة مع انه يمكن ان يكون في العلم بالظن ما
هو على مفاصل لا يندرك له العقل فكيف يمكن ان يكون خبر
في الشريعة فالعقل غير مستقل في ذلك بحجة الظن ^{بالعلم} بالكلية
معدم بحجة ولا فهم الاضمار على العلم والظن الذي ثبت
بالعلم بحجة كذا العلم بالكلية المستوعب بالعلم بالكلية
بأن العلم بالكلية **ان** ان العقل الفاضل يحكم بانا لو فرضنا ^{نفسا}
والفرض عند الله سبحانه في يوم الحشر يسئل عنا انكم لم تعلموا
بأسل البرية وما علمكم بها فقال الله تعالى فبما لبنا ^{حشا}
غاية الخبر ولم يحصل لنا العلم باشتغالنا وان حصل
لنا علم بتجاربنا لم يحصل لنا العلم بما لم يحصل لنا العلم به ^{العلم}
بذلك الظن وكونه خبرا لا وكنا علمنا الخبر في حاشا ذلك ^{العلم}
والاعلم ولا ينبغي له نسب عليه وبذلك الخبر مع ذلك
عن العلم بالظن في كماله انكم لم تعلموا العلم بالاسلام ^{بغير}
بغير خبره ^{بغير} ما استعملوا العلم بالكلية ^{بغير} ان العلم بالكلية
انما هو علمه بعد الاطلاع وانما ذلك ان العلم

بعدنا العمل الفلاني كما هو ظاهر في التماس فلو كان منصوصا بل لا
 في خلافة كما عرفت واما التماس فلو كان منصوصا بل لا
 التي لا يثبت فيها العقل كالتجربات والكيانات في الغيرة
 الحاطات بل في غير التوقيفات هنا كما في التماس في قوله تعالى
 ففرقة بلا مزية كغيرها ففرقة ان دلت على العمل على التماس
 بالظنون الخاصة وبه في الشريعة عليه مستقرة ما في احوالها
 والاشياء فلا تفرق في وقتها كما في قوله تعالى والاشياء
 اذ لم يفرقها فلا بد من العمل على غير ما اعترف به ايضا
 العلامة كالمطلوب ولو كان لكان عاميا غير مذكور في قوله
 ضيفا محض وما في بعض المواضع كالصلاة لو ثبت صدق
 والا كما هو الظاهر فلا شك في ان التماس في قوله تعالى
 كلفنا انك انما لنا برة بوساطة النبوة والائمة عليهم السلام

بالاطراف المخصوصة من دون انفس ولا يجرى كما هو ظاهر في قوله تعالى
 اولادنا القول بجملة الظن على الاطلاق في قوله تعالى بل في النبوة
 في قوله تعالى والاشياء في قوله تعالى والاشياء في قوله تعالى
 في قوله تعالى والاشياء في قوله تعالى والاشياء في قوله تعالى

مع ادق بكل الامتاع عليه جاعلا في علمه البهية الماطلة
 والتقدير انما ثبت من النبوة والائمة عليهم السلام في قوله تعالى
 الموضوعات المعقولة والموضوعات كدخول الغيرة والاشياء
 او الظاهر في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 وعدم الدليل على كتابة الظن في قوله تعالى في قوله تعالى
 الحاجة الى مضاف الى الامتول والعومات وبه في العلم
 كانت في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 الا في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 او في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 الظن في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 عن موجد اخر في قوله تعالى في قوله تعالى
 الحاجة الى انما ثبت في قوله تعالى في قوله تعالى
 فان اذ يكون جهة الا في قوله تعالى في قوله تعالى
 في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

انما اذروا وروا كذا هو صدق الابطاع وهو كقولهم ولد
 لا طاعته في بيان انقسامه وشرايطه واحكامه وطا
 من انفسها لا اقسامها واحكامه وهو تنقيح المناط بل فيه بين
 من انفسها البيان المتصور للعلة والاضر القياس الاول
 ان تلكا يكونان من ابا القياس والاكاه هو الظاهر في كماله
 لكن على التقديرين بل هو حكينا الغرض الثالث فنقول ان
 المناط صدق الحق انما يجمع بين الامل والغرض قد يكون
 بعد الغرض ويحيى تنقيح المناط فان طالت المناط وادام
 ويجوز ان يفد به الحكم الى المناط ان علم الاستدلال او جزم
 لم يجز العلق الابع الغرض الثاني انما اذا ختمت الحكم
 الزية وعدم ما يدل الى العلق به والثاني انما انما
 بطا من العلة والخاصة وصوح تلكه من انما انما
 هذا بالاستدلال وبه يكون جزمه وبيان القياس والثاني
 ليس به تنقيح المناط بل هو تنقيح صفة المستقصية والثاني
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

منه

كشيء من هذا ما قصد به في الغرض في الابطاع فيه
 بالنظر في الاول وفيه نظر بل الحق كونه قياسا كقولهم
 في جزمه انما ان ثبت في الفارق بالعلم وهو غالبا لا يكون
 الا بالابطاع او العقل او الغرض فهو جزمه بلا اشكال والثاني
 لشمول ما دل على حصة القياس لكان هو ط اما المقصود
 وهو ما استفيد من الحكم فيه من كماله والثاني صحتها
 لعلة كذا او لاجل كذا او لظاهر امثل كذا الثاني والابا
 فانها تنقيح الثاني في شهورهم وهو الاقوى لان الظاهر انما
 من انما انما في قوله حصة الحكم والثاني لا سكارها
 او كونه انما هو الثاني انما هو الثاني انما هو الثاني
 فلا حاجة الى الغرض الثاني الحكم بل المفهوم منه الثاني
 الحكم لوجوده الثاني وكيفية مع انما الثاني انما
 قوله الثاني انما انما انما انما انما انما انما انما
 الحجة بالام الثاني انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

فيها لا يثبتان بغير العلم في الحل والخصام بها برؤا
 العرف بذلك ثبت الشرح بأصله عدم النقل المأمور بعدم
 الخلق فيه ولا يندرج تحتها ويجوز ما يقع في غير العلم النقص
 الذي يثبت العود واستعماله في عدمه مدفع بالاصل
 لا يندرج أصالة عدم ثبوت الحكم في الذبح لأن الأصل لا يندرج
 العود فيحقق أن الحق بغيره المتصور العلم بأصله
 السبيلين والحق والتوفيق والعلم في هذا العلم
وهذا الفصح في دلالة العلم الشرعية على ما يوجب العلم
 استناداً لعدم العلم بالشرع إنما يلحق عن الداعي إلى
 الفعل وعن وجه الصلة بينه وبين الشبهة في صفة
 ويكون في العلم ما علة للعلم دون الأمر مع ثبوته في غير
 مثل الصلة بصفة وقد يدعى الشيء إلى غيره من حاله
 حاله وعلمه ووجه وجهه وقد يندرج في هذا الباب العلم
 معروف بطلانها وإن يعلل لوجه الأصالة في غير وجهه
 دون وجهه في العلم وان كان في العلم لوجه العلم

لأنه فعلنا بغيره لا دأبنا هذه الجملة لو كان في النص
 على العلم ما يوجب الخطي والقياس ويجوز النص على العلم
 مجري النص على الحكم في صفة علمه ومنه لا يندرج تحتها
 لوجه النص على العلم النص على أن جرحاً وفلكاً في غير
 ما لو كان بغيره لا **وهذا** الفصح في العلم باعتبار الأصل
 وبما يندفعه لو أن قولاً في حرمته لم يكن في العلم
 أن يكون العلم في الأصل وان يكون في العلم في العلم
 معتبر في العلم فلم يميز الصدق وضعفها بعد ما علم العلم
 الأول بان ما ذكره لو تم إقرارها بالأفعال في العلم في العلم
 المتمثلة على الأفعال في العلم في العلم في العلم في العلم
 لا يثبت وجه الصلة أو الداعي ولا يثبت في العلم في العلم
 ولا يثبت في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 علة علم من غيره بغيره في العلم في العلم في العلم
 وأن لا يثبت بان العلم من العلم في العلم في العلم في العلم
 فلا علم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

البابان يقال انزع هذا الخط لانك انما منع من
 لان قوله حرمت الخ لا يكون في مسك وعمل لان يكون في تقدير
 انما قيل بالاسكاف الخ لا يمنع وان يكون في تقدير
 انما قيل بطلق الاسكاف فيهم والمنع بان انما قيل بالاسكاف
 الخ لا يمنع فيهم وان انما قيل بالاسكاف فيهم فلهذا منع من
 على ذلك نعم النزاع وقع في ان قوله حرمت الخ لا يكون في مسك
 هل هو بمنزلة لغة العرب الاسكاف ام لا يجب ان يجهل
 في هذا الا ان التصريح بالعلية هل يقتضي شيئا محكوما في جميع
 مواده فان ذلك متفق عليه في ما قد مضى بان كلامه لا يثبت
 صريح في انما الغرض لا يكون ما عدا متفقا عليه كقولنا **انما**
 انما اذا وقع العلة على قسم العلية هو حقيقة كان او لم
 صريحا اذ هو لم يطرأ بقرينة او نفي او اثبات وانما الغرض
 له هو ما دل على حجة الظواهر المحيية فلا فرق فيها بين المنع
 والظاهر لو يدرك لانه لا يمتنع في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع
 في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع في قوله لا يمتنع

والوزن

والمخبر كانه لا يكون له سبب في مخالفة الحق والافضل لا يكون
 والافضل كقولنا انه من صفات من لا يكون له سبب في مخالفة الحق
 بهما لا يختص به والافضل كقولنا انه لا فرق بين كونه حكما
 او مضيا من اجل ذلك والافضل كقولنا انه لا فرق بين كونه حكما
 المعاد **انما** لا يكون في الظن بوجوده العلة في الفروع لعدم
 الدليل على اعتبارها في مثله في الاصول والعوامل يقع
 الحكم في **انما** ان العلة كما في العوالم والاطلاق فيقبل
 التخصيص والتقدير لكون هو هوها **انما** ان يقع العلة
 مع ما صدق الاسم هل يقتضي زوال الحكم وحيث ان القولان
 او هو عدم العلم لان حال الشئ صفة في نفسه لا يمتنع
 وجود الحكم بل يمكن وجوده على اخر في الحكم كقوله لا يمتنع
 اثبت الحكم لا معارضة له **انما** ان الشايع في الحكم لا يمتنع
 بالبقاء لان الاستحقاق يقتضي البقاء فيكون لا يمتنع ان يكون
 ان لو سلم الغايب من بين الاطلاق والعلة لصح الحكم بتقديم الا
 كذا في قوله لا يمتنع في الحكم كقولنا **انما** كقولنا

كما هي كانت العلة لاصل الحكم وانما كانت المشيئة كمنع
 راجع الا لا يخلو من جهة دفع القابض المشايخ في الفاعل
 وعدم اختلاف القابض في العلة فلا يترتب فيها الحكم بالانزاع كما
 قد يكون في العلة منها فاعلى الا في العلة وانما القابض في
 الاصل في ان ينقسم الى اقسام بعضها في جهة دفع القابض في
 ليست في جهة دفع القابض وذلك لان الاول في جهة دفع القابض من كل
 حيث يدعى في علمكم في كل النظم بالاول في جهة دفع القابض في
 كما في انما في جهة دفع القابض او ثبت بالدليل من العقل انما
 او العقل الدال على ان علمكم في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض
 العلة على انما في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض
 من باب القياس وان علمكم في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض
 من جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض
 في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض
 او الحكم كما في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض
 في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض

بالوضع القوي فاعلى ان كل من لا يعرف القياس من اهل
 ولم يدره من انما في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض
 كل من لا من باب الحقيقة العرفية بان يكون انما في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض
 منقول من موضعها القوي وهو في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض
 انواع الا في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض
 العظم بل من انما في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض
 من جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض
 هو اللازم وهو انما في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض
 انما هو من انما في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض
 الوالد في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض
 الا انما في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض
 او هو كما هو في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض
 وانما في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض
 وانما في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض
 في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض في جهة دفع القابض

انما نعرف من العمل بالظن والمطالعة حرمنا العمل بالقياس ^{نفسه}
فانما وصفنا من العمل بالقياس من الاولين كما ورد في ^{الكتاب}
المنقضية من القصر على وجهه ^{نفسه} واما المشايخ الثالث
في جميع انهم يتعصبون بانهم لا يقبلون الا قولهم في كل ^{سبيل}
من اصابع المنة كقولهم انما قال عشرين من الاول قلت قطع ^{نفسه}
قال عشرين قلت قطع ثلثا قال ثلثون قلت قطع اربعا قال
قلت سبعا اربعة قطع ثلثا فيكون ثلثون ويطعن اربعا فيكون
عشر فبيان هذا كان بلفظنا ونحن بالعراق قبل ان يقول
وقولنا الذي قاله الشيطان فقال هذا ما بان هذا حكم
وقولنا ان المنة يقال الرجل ثلثا المنة فالفيتا ثلث
ويجوز المنة الى النصف قال يا امارا ثلثا فخذني يا امارا
لو جئت انا لغير ان نفسي املوا لافا اخذني من الله وخال
العلامة وكثير من قريتنا في خناروا جهة البحر ^{البحر} فثبت
احق بالمشايخ قولهم ان المنة من المنة ^{نفسه} فيكون ^{نفسه}
والحكم لا يثبت من الحكم ^{نفسه} فالفيتا ثلثا ^{نفسه}

من عدم دليله في قطع على اربعة واكثر ^{نفسه} واما الاول ^{نفسه}
حكمنا به حاله ^{نفسه} لان يكون الاستناد العلم بالاولوية ^{نفسه}
بل يمكن ان يقر بعد ما علمه منصوص من العلة بقوله ^{نفسه}
لو كان على اربعة من قصبة كان بقية ذلك ^{نفسه} فالتعميد
قد بينا له الحق بالفتاوى انما الشافعي فيحصل ان يكون من ^{نفسه}
الاولاد والفقير مع العلم بالسبب العلة واما الثالث ^{نفسه}
مخطا من العلم لكن مع ذلك يمكن ان يقر انهم اذ وجدوا ^{نفسه}
العربية والقطبية لا الى كونه العلية المستطوع ^{نفسه}
بل لا اشكال عليهم الا انه اشتباها وضع ^{نفسه} ^{نفسه} الاول ^{نفسه}
في جهة الاولوية عريضة كانت ^{نفسه} فالفيتا ثلثا ^{نفسه}
فلو دفع حكمنا ^{نفسه} فالفيتا ثلثا ^{نفسه} فالفيتا ثلثا ^{نفسه}
فالفيتا ثلثا ^{نفسه} فالفيتا ثلثا ^{نفسه} فالفيتا ثلثا ^{نفسه}
ان لا يكون الحكم الكليات ^{نفسه} لا يمكن ان لا يرفع ^{نفسه}
بها الحكم كاشرا ^{نفسه} ان لا يحصل الحكم ^{نفسه}
لانما لا يثبت ^{نفسه} ^{نفسه} ^{نفسه}

الدين والنفس والعقل والمال فقد اعترى الشارع حياته
 وترى انما يوجب غداها واما ما عداها كاجتناب عيب
 لاجل الكفاية على الفرج كما يكون اذ جرد وانما سلبه
 بعينه ولا لافها وان كانت راجعة الى عيب من الغيبة
 وهي الخوف في الغاء والحق عند عدم جبرها لعدم الدليل
 عليه ولا يترى ان الشارع قد اقر بعضها واعتبر بعضها
 الرسالة باسرها دونها لاخر ترجيح لاخر على الاول
 فاعتبروا يا اولي الابصار وحلوا لوفاء عن الحكم لولا انه
 لم يبق الكل لان ترجيح ارجح من مقتضيات العقل والكل
 واصح لدفع **الفصل الثاني** في الغايات والوسائل
 وفي مقدمتها **الفصل الثالث** في الغايات
 بالبيان او بالعموم والخصوص من وجه او بالعموم والخصوص
 المطلق فان كان بالعموم والخصوص ^{بالوجه الثالث} لا يترى ان الحكم يثبت بالخصوص
 والمعرف عنه كافي بجهتها كما هو ان كان باسرها والوجهين
 الاولين حكم بغير الترجيح الى ارجحها مع امكان العمل بالمعرف

الاربعة المصنوع من الغايات المصنوع هذا ما يكون مفيد
 الاولين ومع ثلثي المصنوع والقوانين من ان غاياتها يكون
 عبارة عن نتائج مدلولها لا يتم لانهم اجمع على ان الغاية
 الاولى تكون مكان الاول تعريفها بغيرها والوسائل لا تكون
 لغاياتها مدلول الاولين من الوجهين اثنان احدهما بان يكون
 على صفة واحدة وبما عرف ان مقتضى اتمامها على الاخرى في
 بقية الغايات فيكون كونه صفة للجماع مع ان الغايات معوا الاول
 ترجيحها ولا يشترط في المصطلح **الفصل الرابع** في الغايات
 لا يمكن ان يقتضيه بين الطرفين عدلين كما ان الغايات او
 ولا يترى ان الغايات لا يمكن ان يكون حصول الغايات مع العقل
 بل انما يقتضيه بين الطرفين سندا او لا ملة او مقادير لا
 في امكانه وهو يقتضيه بل الحق ان مقتضى الاجتناب الى الاستدلال
 لكن بانه وان كان لا يمكن العمل بها بوجهين لانها لا يمكن
 تعين الرجوع الى المصطلحات بل لا يمكن ان لا تكون امكان العمل بها
 وانما يقتضيه بوجهين بل لا يمكن العمل بها بوجهين لانها لا يمكن

لو كان على الاعتقاد ان لم يجمع وليس كل بل المدعى على الكثرة
 عن الازالة ولا يحصل في هذا لكن هذا كله فيما لو كان
 النسبة بينهما البتة وانما لو كان بينهما عموم وخصوص
 من وجه فلهذا الرجوع الى المرحلة الثانية في القول بالمرحلة
 اربعة او ثمانية على الاخرى الكلام في امور ينبغي ان
 علمها **الاول** ان التقاضي بين الامر والنهي من بابا البتة
 بل هو الرجوع فيه الى المرحلة الثالثة الا ان كان في
 ثبوت جوازها الدليل من الاما عا وغيره فلهذا الامر به على
 والتحق على الكراهة ولا بأس به لا لو ثبت من خبر من الاحوال
 الاخره كونه مقبولا عنها من ان كان في التوازين قال والمبين
 الامر والنهي قد يمكن الجمع بين الامر على المرحلة الرابعة
 المرجوحه فحصل الكراهة فلا يلتزم في هذا المقام
 من انظر التوازي في القوة والضعف وفيه نظر **الثاني** ان
 من كلامه ان الجمع بين الدليلين بما هو جمع كفي في ان
 احكاما على ما عايناهما من ان يكون الدليلين كواحد بل ان يكونا

ان كان على وجه يرفع تناقضهما عرفا سواء كان محتمل
 احدهما على خلاف ظاهرهما كما اذا ورد خبر يلفظ الامر على
 شيء وخبر آخر يلفظ النهي عنه بهينه حيث حمل الاول على
 والثاني على المرجوحه بعد ثبوت جواز هذا الشيء بالدليل
 كان جهة شرعا لانزع انسان القوة ويهيئ محل طلبه لقوله
 ما ارسلنا من رسول الا لما نؤمنه وهذا انما هو المراد من
 المعرفه بجمع مع ما يمكن ان يكون من الطرح وانما ما وقع من الشيخ
 في باب الاستصحاب من الجمع بين الاخبار بالوجوه القليلة
 والاعتبار في هذا هو جمع خبرين انما يرفع التناقض للقاعدة
 بعض الشبهة بايراد الاعتقاد الى البتة في نظر الى ان اذا كان
 خبر واحد لا يقتضي التناقض الاعتقاد ان يكون مراد ذلك
 هذا جهة شرعية جواز التمسك به فحصل الاعتقاد بالظهور وان
 انما هو التطلع بمراعاة الشارع او الظن القائم مقامه فانما جهة
 فلا **الثاني** ان في التمهيد مع طرية عدة طرائق لم يتاخر
 مع الحكم انما انما العرفه فيقول بشرط ان لا يكون الاعتقاد اذا عرفت

في هذا الموضع

وهو ان يكونا شرعيين ولو تفرقا في احداهما على الاصل
 في جميع الامور ولو قيل ان اختلافهما من المقتضى ان
 فالظاهر فيه تقديم المقتضى كما بان فان الحكم على الاصل هو
 فالحق ان تقدمهما في جميعها خصوصا في الشبهة في
 الموضوع وبعضها مصادرة على المطلوب وبعضها منسوخة
 الكلام في تناقض بين النسخ والتبطل او كراهة في التناقض
 والتبطل بينهما والتبطل والتبطل كراهة في التناقض في كل موضع
 بظهور الامارة ^{التي هي من الامارة} انما تناقض الاصل والظاهر في كل موضع
 فيه على وجوه والتبطل فيه ان تناقضه انما في الموضوعات
 او الصراحة في الامكان في الاول الحكم بتقديم الظاهر لان
 فيه على الظن والظهور من الامارة في البيوت المحقة في الشبهة
 الظهور في شأنا بوجوه مع ان الاصل فيه تقديم الشبهة
 صاحبها مع اننا نعلم تقديم الاصل لان المدعى في كل
 الامكان وعدم التمسك به في كتابة الظن والظهور فيه وكذا
 في كل موضع من الموضع في كل موضع من الموضع في كل موضع

الظهور

الظهور ان كانت ناشبا من الادلة الاربعه فيقدم على الاصل
 بلا شك بل لا خلاف ان كان من غيرهما كما في الغلبة والادلة
 والتبطل في شأنا بان الممار على الظن والخاصة في الاصل
 مقدم وان لنا بجهت الظن المطلق في الموضع مقدم كما هو الظاهر
 ولا خلاف ان كانت لهجة الى ما ذكرنا ^{في الموضع} في الموضع
 في القائل وهو عبارة عن تناقض في الموضع في الاول لان الموضع
 كما عرفت في باب في امكانه وقوة حصول البرق المتواتر
 في هذا الموضع فتواتره يدل على الموضع وكونه في الموضع على حقه
 وانما شرعا في اختلافه في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 ان يكون في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 مع تناقضه في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 وعلى القول بالتمسك بالتمسك في الموضع في الموضع في الموضع
 في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع

بالانتم فقلت جعلت فداي لاني عنكم الخبر انما هو خبران المتعارفان
 فاما اخذنا ان ياداره فاما اشهر بين احطايك ودم الشا
 انما هو فقلت واستدركا فاما ما شهدوا من مريان ما هو ان
 عنكم فقال ان هذا يقول فاما هذا فلا عندك ولا عندك فقلت
 فقلت لجيبك فاما عدلان مريان فقلت ان فقال انظر الى
 ما وافق من هذا ما ذهب العامة من تركه فاما ما فهم من انهم
 عما فهم فقلت فاما كما انما هو فقلت فاما انهم فقلت فاما
 فقال ان اذن فقلت فاما الحائط الذي لا يزل من هذا الفاضل
 فقلت فاما ما هو فقلت فاما الاضياء ما اذها فقلت فاما
 اذن فقلت فاما ما هو فقلت فاما الاضياء ما اذها فقلت فاما
 فقلت فاما ما هو فقلت فاما الاضياء ما اذها فقلت فاما
 الفقيه مع امكان العلم فاما الاضياء ما اذها فقلت فاما
 الى الاضياء فقلت فاما الاضياء ما اذها فقلت فاما
 وهو شوا فقلت فاما الاضياء ما اذها فقلت فاما
 فقلت فاما الاضياء ما اذها فقلت فاما

والداعي غيرهما لا يوفهم التفرقة باطل واما القولان لا
 فمريان بنا ذكرنا مع عدم ظهوره فاما فقلت فاما
 انما هو فقلت فاما الاضياء ما اذها فقلت فاما
 واما في الحكم والقضاء فاما فقلت فاما
 المدعيان فقلت فاما الاضياء ما اذها فقلت فاما
 جواز التنبؤ والقضاء فاما فقلت فاما
 فقلت فاما الاضياء ما اذها فقلت فاما
 انما هو فقلت فاما الاضياء ما اذها فقلت فاما
 الى الاضياء فقلت فاما الاضياء ما اذها فقلت فاما
 فقلت فاما الاضياء ما اذها فقلت فاما
 وهو الظاهر بل وكذا تناقض الخبر الاضياء فقلت فاما
 الفصل في الاضياء فقلت فاما الاضياء ما اذها فقلت فاما
 الفصل في الاضياء فقلت فاما الاضياء ما اذها فقلت فاما
 فقلت فاما الاضياء ما اذها فقلت فاما
 فقلت فاما الاضياء ما اذها فقلت فاما

على وجه العمل بالراجح مع اعتقادها بالإجماع الحق
 فنانها السبعة طعن بذلك في فعاليتها استغنى
 عليه من غيرهم فضلا عن اعتقاد العقل بل يفتح ترجيح المرجح على
 الراجح بل عدم معقولية العمل بالمرجوح وعلى هذا يكثر في الخبر
 من المرجح مقدمه متناهية المدد في الإجماع على عدمه وان العمل
 قبل الفحص تحقيقا وقولا وهو المرجح مع ان التمسك بكثرة المرجح
 فالمعارضة مع لزوم المرجح كانه لا يجرى في المرجح الانتفاء
 على المرحلات المنصوصة كما زعم صاحب الوافية وادعاء الاختيار بين
 بل يكفي الترجيح بكل ما يفيد التيقن منها من خبرها من المرحلات
 لان ما دل على جهة خبر الواحد من الكتاب والإجماع والبهيمة
 الا ما كان ظاهرا صدقها للدلالة في الوجه ظاهر باعتبارها
 لا يكون مجتمعا ان الدار في الخطأ ان لم يكن على التيقن والظهور
 صدقها في الدار في هذا ما اشرقت على المرجح والمجرب في الوجه
 مع انه اذا ما ظاهرا بهيولنا ان تقوم بقية الاعتدال في
 من الاقوى ومع الاعمال بالاجماع لا اختلاف في نفسها في

قد روي بعضها ما ذكره في الخبر ولو انفع اختلافها انما استدل
 ولتدفع الى الخارج وليس الا ما هو المرجح في غيرها بل كثر
 مع انه لا تزل بالفضل على انما شمر كثير من الاصحاب بحيث
 لم يثبت اليها احد منهم فتح ذلك كيف صحح الاختيار بينهما
 وعلى هذا قلنا على مطلق المرجح المقيد بالتقن بالصدد وال
 وهو اما من حيث السند والتقن او المدلول او الخارج وكل هذا
الاول من دجوة منها كثر الروايات في صدقها في كل طبقة
 من مرجع ما رواه اكثر على ما هو اقل لما ضلوا لظنون الخاصة
 بعضها البعض وهذا هو الذي قد انتهى الى التواتر وانما هذه
ومنها على الاستناد بان يكون قليل الواسطة في راجح على
 ما كثر من سبيل لان طرقها في الكذب والسهو والخطا فيها
 فالاول اقل كونها انما يتوصل من مرجعها من جهة تدور وقلة
 ولا يتم على طاعة بل انما يتم فيها الوصل اذ لا يكون الواسطة
 وكان الفاصلة بين المرجع والادام المرجع عند استبعاد
 عن هذا الى حيث قلنا ما فيها من انما في راجحها في راجحها

احدهما معلان فمقدم على غيره **ومنه** ان يكون له لا احد له
 بالتحقيق فمقدم على الجاز لان لا اول اول ظهر من انشا
ومنه ان يكون احدهما من قريب الجاهل وهو الشبهة الاولى
 فتخرج من غيره وان كان جاز ان هذا غير معرف في او غير ظاهر
 كما هو ظاهر **ومنه** ان اول الجاهل من مقدم على اكثر اقله على الفاعل
ومنه ان الجاهل مقدم على المشتبه كما هو الاصح **ومنه** ان الفاعل كونه
 اقوى لا تقدم على العام كونه من اخصه لا **ومنه** ان الفاعل
 من الجاهل مقدم على المخصص من اخصه لا **ومنه** ان الجاهل لا اول
ومنه ان الفاعل مقدم على التخصيص على ان يكون الفاعل كاسما لا
 لان كمال المصوم غير التخصيص بعد ان هو التخصيص على قول
 علان ان اول كمال لم يزل التخصيص فلهذا ترجع الاصح على
 ايضا فلهذا انهم اصبحوا المارة لا يصح انهم يتكلمون به
 بالصديق فلهذا لان المصوم يتكلم بكلام التوبين لا امتيا
 نعم وان كانت الصاحبة تارة يظهر مدد فاحتمل كونها من غير التوبة
 والاصح ان يكون من الاصل لان اوله لا يمتنع ان يكون من غير التوبة

من الموقوف

ان الموقوف يرجع على الموقوف كالموقوف **ومنه** ان مفهوم الموقوف
 يرجع على الموقوف ولا يمتنع **ومنه** ان لا يمتنع مقدم على الا
 لعل فلهذا المتكلم به لا يمتنع **ومنه** ان المتكلم بالمتكلم يرجع على غيره
 منقول من هذا مطلقا او مطلقا لا يمتنع الا لا يمتنع على قول الاول
 والاختلاف في الثاني ان يكون على التحقيق على لقوة الا لا يمتنع على قول
 من الاول دون الثاني كما هو ظاهر **ومنه** ان العام المخصص ارجح
 القول لكثرة الاول منه في الثاني **ومنه** ان يكون له لا واحد
 على المراد غير خارج الى توسط امره ولا له الا من موقوف عليه
 يرجع الاول كما هو ظاهر **ومنه** ان يكون له لا واحد
 متبعا والامر متبعا كما هو ظاهر لا يمتنع على البيت وصلى وقال
 دخل البيت ولم يصل فيه ان ثبت تقدم على الثاني لا ان كان لا
 مثبت على زيادة علم لان فاعله الاثنان من الفصل كثر
ومنه ان من احدهما لغا فلهذا تقدم على الموجب لا لا
 بل لا يمتنع عدم الفاعل من الثاني من المبرور عدم المبرور
 في الموقوف **ومنه** ان يكون له لا واحد **ومنه** ان يكون له لا واحد

نقل البعد بعضهم عن نوحى انهم جعلوا ما منوط بالحصول
 الاطاع فان منوط بالحكم الاول بعد من انزل في
 ولذلك يكون الاشتباه فيه اقل من الاشتباه في
 فيه اقل من الاشتباه في
 غيرهما باختيار حلوله في ما لا على سداد من الجواب
 كان محققا لما قد وقع ذلك بعد من التيقن واما اذا
 الاصول التي ثبتت فيها استحباب جمل الشجى كما هو موضوعها
 مقدم على الثاني منها كما حصل البرائة والعدم ونحوها فلهذا
 ان حجة الاصول الثانية مشروطة بعدم الدليل فلو وجد
 به ولو كان مثل الاستصحاب واما اذا قلنا ان
 فلهذا صور تقدم حكم جميعها في حجة **التشديد** في الاجتهاد
 وفيه مطلبان **الاول** في الاجتهاد وفي مقدمته ما جاز
 الاجتهاد في فعل الجهد وهو المشقة واصطلاحها يطلق
 على من ينال الاشراق المتقاربا في النظر احداهما لما لا يرد
 على ذلك في قوله **ان** الفقه **يقتضي** استحباب العمل بالاشراق
 المصلحة في الاجتهاد استغناء عن الفقه في العمل بالاشراق

في الاجتهاد
 في الاجتهاد
 في الاجتهاد

بالتمسك بقتلها على ان استباح الحكم الشرعي الذي لا
 فعلا او قوة فريضة او امر او نهي فليس في ذلك تمام الحكم
 بحسب من نفسه العزم بل من غير ذلك فيجب استحباب الاستصحاب
 والاعمال في الفريضة فيقتضي العلم بالاحكام الشرعية في العمل
 بسبب كونها علما بالامر والاولى وهذا القوة القدسية
 التي يمكن بها من دفع الفرج الى الاصل وعليه لا بد من اجتهاده
 وفيما كان لا يخرج الاحكام الشرعية من القوة العقلية لكن
 بجهد لا في الاجتهاد بقيد الاستغناء والاشاق لا في الاجتهاد
 ان معرفة النظر في اجتهادها واستصحابها من اولها
 وان حصل القطع بامر الله بالاجل وتبين الحكم بالشرع لا يخرج
 وبما قيد بالشرع لا يخرج استحبابها من اصول الدين بل اصول
 الفقه اجتهاد لا حاجة اليه لان المبدأ ومن الشرع لما هو
 واما الثاني فيقتضي انما حصل الجواب بان يخرج بقيد المصلحة
 لبعض الاحكام من اولها بالفعل من غير ان يجهل في ذلك كذا
 في الاجتهاد في الاجتهاد في الاجتهاد في الاجتهاد

وذكر ان الامم في الحكم لنفسه قبل دخل الخليفة في القبة ^{والقبة}
 لا يخرج الصلوة والفرج الا من قبله ^{والصلوة} والاصل الصلوة ^{والصلوة}
 والكنوة ثم قال في القوة القريبة يدخل من امارة الملك من ^{الملك}
 ان تستطاع الفصل بل يحتاج الى ميزان لتقارن الاول ^{الاول}
 استحضار الدليل والاحتجاج الى القنات وجبت اذا ^{الاحتجاج}
 هو الملكة فله من امارة الملكة ولا ينفى ان يردوا ^{الملك}
 وعلى هذا البنيان وجبت معرفة الاحتجاج بالانصاف ^{الانصاف}
 الاحتجاج في الملكة بطلان وجهه وانما القيد الاحتجاج ^{الاحتجاج}
 لانه لا يتدار بغيره فله هذا اذ قد صاحب الاستعداد ^{الاستعداد}
 والاعمالية كالتصديق الحكم الشرعي في الاصل باحاطة ^{الشرعي}
 وصعد في ذلك لغير ذلك الفصل اجتماع الامور ^{الاجتماع}
 بغير هذا الشخص من كل من حيث حصول العلم بالاحكام ^{الاحكام}
 عن الادلة في نفيها كما ان من حيث انما الحكم ^{الحكم}
 عند من يفتي او من حيث قصد الادلة والحصولات ^{الحصولات}
 على هذا ^{على هذا}

فهو في تعقيب القلادة واصطلاح الحكم ^{الحكم}
 والرجوع في ذلك كخبره الاحكامية او يقول قول القليل ^{الاحكامية}
 الاحتجاج كاحكام الحق الثاني به وبما ^{الاحتجاج}
 عندنا في جواز الاحتجاج وشهها بل وجوبه كما يستفاد ^{الاحتجاج}
 من السنة والاجماع حقيقا ونقلا واذا الخلاف في ان ^{الاجماع}
 كذا في وجهه فالعرف بين اصحابنا الاول وهو ان ^{الاصحاب}
 الكتاب واستقر اربعة السنين بل السنين على انقسام ^{الكتاب}
 الى اثنين من يرجع في احكام الى الاول ومن يرجع الى ^{الرجوع}
 الثاني والى علمهم واليهود الى احكامهم والنصارى الى ^{النصارى}
 ما يروونه للزور العصر الشديد بل التكليف في الاحتجاج ^{الاحتجاج}
 واختلاف النظام مع ان جواز الرجوع الى العلم ثابت ^{العلم}
 الاثمة والاجماع بل الصلوة كما هو في الفصل عينه ^{الاصحاب}
 كما هو في جواز الاحتجاج وطريقا ^{الاحتجاج}
 النسخة كما عن الاجماع ثبت انكرها من كان ^{النسخة}
 الا ان من كان ^{الاثر}

من مسائل الكلامية المتعلقة باصول الدين والمذهب والاسماء
 اصول الفقه وفروعه فلهذا صاحب الفوائد طالب ذكره بان يوافق
 والقلب وجوب الرجوع الى المذهب من مسائل الكلامية المتعلقة
 باصول الدين والمذهب لا من اصول الفقه وفروعه لا يجوز
 محض وجوب طاعة الامام لانه لا مانع من لزوم معرفة
 ان الحق في معرفة الامام من هو لا دخل للدين في ذلك
 بل الرجوع الى العالم باحكام الشريعة في معرفة الامام بعد الجحيم
 الدينية وهو ظاهر كما لا بد للكاتب للاعتقاد بمبادئ الامام
 بالعقل والدين فكذلك لا بد من الاعتقاد بوجوب طاعة
 بطلان الامام اما بالعقل او بالتقليد بل معرفة حقيقة
 والمذهب ايضا ليس من مسائل اصول الفقه ولذلك لم يجعل
 الاجتهاد والرجوع من جملة موضوع هذا العلم وانما علم طائفة
 والدين الحق والعلامة دام ظلها معللان بان هذا
 وجوب طاعة الامام لا يستلزم عدم دخول مسائل الفقه بل
 فكل ما في الفقه من خلاف ما في الدين من حيث هو لا من حيث
 يتصور ان يكون له اثر في الدين من حيث هو بل من حيث هو

جهة اصولية وفروعية وكلامية بسبب كون الحكم هو متعلقا
 كل من اصول الفقه والكلام بالرجوع الى المذهب لا بغيره
 لزوم الاعتقاد بالرجوع الى العالم الفقيه بعد الجحيم من المسائل
 عن الامام لتفصيل المسألة للرجوع الى الفقيه لا بغيره الذي هو
 الغرض لايجاد الحق لا جهة كلامية وباعتبار لزوم ايقاع الحكم
 على قول واحد لا جهة فقهية وباعتبار رجوع قولهم الى
 عن جهة الشريعة للتقليد بواسطة فهم المذهب لا جهة اصولية
 انهم اخذوا قولوا لا يثبتها وفي زمان الحسن وعلاء
 والحق جواز رجوعها اما حقا لا بغير عدم ابا العقل من ان
 في زمانها كما يجوز مع تفصيل العلم والوصول الى الحقيقة او بغيره
 بين ما بان في حقا وانما مع هذه هي ولو كان طائفتان كانا
 المذهب والعمل في حال الحسن وكما العقل الطامع والامام
 والحق المأثور في الواسطة اعرفت من جواز العمل به وهذا
 فلا مانع من العمل بالادلة الاصلية في رفع حصول شرطه والقدح
 في ذلك لا من العمل بالادلة الاصلية في رفع حصول شرطه والقدح
 في ذلك لا من العمل بالادلة الاصلية في رفع حصول شرطه والقدح

من مسائل الكلامية المتعلقة باصول الدين والمذهب والاسماء

من مسائل الكلامية المتعلقة باصول الدين والمذهب والاسماء

الاشارة الى الاحكام في خلاف الحق جواز غلظ اذا لا يبين
 العقل الا بالبرهان ذلك لا يمكن تحقيقه صلى الله عليه وسلم ككثرة مشقة
 الثواب واقامه حجة ان لم يكن من غير دليل كما عليه الاشارة
لقولهم وما يخلق من الهوى ان هو الا في بروج حيث صير
سخطا من الهوى فامر الا بها وزعموا لغيره سخطا من قولهم
ان الله من خلقه فغير ان يقع الا ما يوصى الى ما فرض ايضا
 الى جوده اخر من الاراء وغيره والظاهر ان قوله ان الله من خلقه
 وان كل مردود بما ذكرنا **القول** ان وجوبه لا يثبت ان العقل من
 الواجبات لتوصله الى انفسه من وجوبها انما هو عقول
 الواقع وهو في الاحكام الشرعية والاصل في العلم هذا ان
 فالمستلزم ان الله فيها من بعض تقليده وظاهر الواقع اشك
 هو من حيث ان الله ان لم يخلق من بعضه في الوقت فيجب
 بالماورى لان ما خلقه لم يكن ما هو بل علم خلقه على ارض
 على ذلك علم خلق الحكم الواقع به في هذا ادركه خلق الحكم
 فيجب ان يخلق من الله على الاشارة الى ما في خلقه من العلم

في دفع بها وان فعلت به بعد انفسه وقدره فعلى الختان
 كون القضاء بالحق والجدد وجوبه تابع لهوى الدليل على
 لكن هذا كله لو انكشف فدا لظن بالحقين واقا لو انكشف
 بالظن يظهر على شيء من الاعادة والقدرة ان لا يشك
 بواقع الحكم الى حكم لا يكشف فدا وصحة الى الاصول ولزم
 الصريح المخرج الشديد وعدم الدليل على الاعادة او القضاء
 مع كونه وقيل بطاع العلماء في جميع الاعصار والامعان
 الا ان لا يردوا الا لشيء باعادة ولا فيها عند ذلك الامعان
 مذكورة من التزمها عند غير الراي ولم يثبت ولو ثبت في
 على الاحتياط ولا سيما في الاعادة فعلى هذا لو اجتمع الجهد
 وحكم بعدم وجوبه كنوعا من الاستلزام فيقل الخلاف
 وعمل بذلك برهنة من الاذنية وانفسه فقلده ثم تبدل رايه
 والفتنة لا يحال السابقة صحيحة لا يجتمع الى القضاء ولا اعادة
 الا اذا قطع بفسادها به السابق فيجد ويجوز في وجهه ان كان
 انما كان في خلقه من الله في خلقه من الله في خلقه من الله في خلقه

[illegible]

اللازم إلى الإجماع والعدم الشخصي له

فمنه الان انزلوا له في الكون عاقبة من جنس من جيب معهما الان

فعل ان يكون محمداً فيكون قلعة محمداً ولا يعرف ام ليس له ذلك
 عليه التعليل في هذا انما هو التراجع المشهور لكن مع ذلك نقول
 اننا نستخرج من هذا نصيب من الاستقام وانما احتجنا به الى الحكم
 بالحكم من اجل ان اوضحه حقيقة الحكم فليكن له الاستقام في جواز
 علمه من جهة له ولغيره مطلقاً سواء كان على علم غيره ام لا ولا خلاف
 فيه من احد وانما الكلام في التراجع في هذا الاستدلال وسنذكر
 الاستدلال في عينه الى العلم انما حصل له بالظن ^{العلم} فيقول يجوز ان
 هو لا يقتضيه العلم ان لا خلاف في انما هو على قول انما هو التوفيق
 هو في الخارجين بل انما هو لا يقع لعدم وجوده في الخارجين فكذا
 لو لم يكن له العلم بالحق في انما هو الدليل السليم في انما هو
 هو فهم الحكم بالادعاء والاطلاق او التعليل في عينه العلم
 ان اشتغال اليقين ليس على انما هو التوفيق ولا يحصل الا
 مع ان اخبار اليقين لا يستعمل به جوباً للتعليل ولعدم جواز
 بقوله لتستدل بالبرهان في انما هو لا يبرهن من بلوغ الحق
 وانما هو العلم بالحق في انما هو العلم بالحق في انما هو العلم
 به بعد العلم والبرهان في انما هو العلم بالحق في انما هو العلم

البرهان

ان حجة الاستدلال بالعلم بقول القيد من باب التعليل
 وطريقه ان ما لو علم على خلاف مقتضاه مع ان اخبار اليقين
 كانت في انما هو استدل به بعضهم من لزوم التوفيق على
 حجة من المنزلة في كذا لا يبرهن سواء قرر بان حجة اخبار اليقين
 في حكم موقوف على حجة اخباره فان انما هو لا يبرهن في حجة
 اخباره فانما هو موقوف على الاول لانما هو انما هو العلم
 فيها انما هو العلم بالحق في انما هو العلم بالحق في انما هو العلم
 بالظن انما هو العلم بالحق في انما هو العلم بالحق في انما هو العلم
 الاول على ما ذكره في انما هو العلم بالحق في انما هو العلم بالحق في انما هو العلم
 اليقين في هذا موقوف على علمه وقلعة حجة على علمه فانما هو
 منها لا يبرهن خلافه في حجة اخباره وانما هو حجة في انما هو العلم
 بوجوبه منها انما هو العلم بالحق في انما هو العلم بالحق في انما هو العلم
 ساقط في انما هو العلم بالحق في انما هو العلم بالحق في انما هو العلم
 فيها انما هو العلم بالحق في انما هو العلم بالحق في انما هو العلم
 في انما هو العلم بالحق في انما هو العلم بالحق في انما هو العلم
 وصل الى انما هو العلم بالحق في انما هو العلم بالحق في انما هو العلم

بهر العلم على علم الالتزام بذلك خلافا للقدس فيظهر
 الوجوب كما هو عند وليس كذلك في وجهه على التلازم
 في غير الحق فلا يبقى التلازم محمولا ولا معتقدا لاحد ولا يثبت
 واما ما اطلع العقل على الرجوع ايضا الى العلم بعدم جبر على
 به بعد حتى لا يستطاب فان جهة قول الجهد وليس عليه
 ولو علم رجوعه مستلزما لغيره فان كان محصورا
 تعيينه والواجب في الجمع وان كان غير محصور فلا شبهة
 تغلب هذا الجهد في غير التلازم او يجوز ان تغلب جهة مقتضى
 استحقاق التغير الى التلازم التقدم على التلازم واستحقاق
 العمل به او غيره الشاق لان الاصول الاول ولو اختلف
 الشاق مع اجتماعه او لم يمتنع الفساد وان اختلفا في
 ثم اجتهد وجوب على الفساد فيجب الحكم بفساد ما اقر به
 او لا لا يثبت وجوده الا ان التحقيق ان يقر ان علمه بفساد الاول
 حسب الواقع في الحكم بطلانه سواء كان حيا او مواتا
 في غير التلازم ان الحكم بفساد ما اقر به في وجهه ان
 قال با وجوب العلم بفساد ما اقر به في وجهه ان

مع ان التلازم كان ولا اقل منه فضلا الا اذا كان رجوعه فلا خلافا
 فيه وانما ان تعلق بقصد الاول كان عبادة الوقت ^{فيكون}
 على ما عاده من العلم بالذي على احوال العمل السابق بالحق الملائق
 وكذا لو كان لا لاجل وجوبه ثم نفي وجوبه والوقت لا يترتب
 عليه على غير من الاطاعة والفساد ولا يترتب على الحكم الى الحكم لا
 فساد فساد لا الاصل وساعدة الاجراء او العسر والرجح الشد
 وغلو الخطية في الوضوء والنجاسة مع عدم الجلاء ونقل الجماع
 في جميع الاحكام والامصار على اعضاء القضاء بالاحكام مع غير
 الاختلاف او غير من التلازم وعدم الالتزام والامام باعادة فساد
 ضد فساد الامام من العلم بهذا كرامة من التزامها عند تغير الزمان
 ولو ثبت وجوبه على العمل على الاحتياط او ما كان متاملا او ايقنا
 منه لم يكن الاحتياط الاول حكم الحاكم على وجهه فلا يثبت بطلان
 على الاصح لعدم ما دل على لزوم العمل به فضلا عما دل على غير
 ان يكون الحكم هو الجهد للتغير او غير ذلك فضلا عما دل على
 التلازم في العلم بفساد ما اقر به في وجهه ان الحكم بفساد ما اقر به
 وهو في وجهه ان الحكم بفساد ما اقر به في وجهه ان

لما جيز به غيره وهو خلاف الاطلاق **الاستحسان** في التقليد ^{فيما يشاء}
الاستحسان هو جواز التقليد في الاحكام الشرعية في احوال لم يرد فيها نص
 الاجتهاد بل يجب مع عدم مكان الاستحسان لان تمام الاحكام
 واجبة لا يمكن الا بالاستحسان او التقليد ^{فيما يشاء} والاول واجب كقائه
 الاجتهاد بالادلة الشرعية فيلزم من جواز التقليد بل وجوبه مع
 الاستحسان الاطلاق على كل احوال ^{فيما يشاء} على جواز بل ^{فيما يشاء} البتة ^{فيما يشاء}
 بل الاستحسان في احوال الالوهية ^{فيما يشاء} في جميع الاحكام ^{فيما يشاء} حيث كان
 ضروري لبل ^{فيما يشاء} السبيل ^{فيما يشاء} الدينية والدينية على من قبله ^{فيما يشاء}
 انما خلافه في الالوهية ^{فيما يشاء} وطريقا في وجوب جميع الاحكام ^{فيما يشاء}
 وان لم يرد في قول لا يرد في حكم من العلم باحوال ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء}
 في ذلك كان خاتمة للاطلاع ^{فيما يشاء} والشيخ ^{فيما يشاء} لانه ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء}
 من قبله ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء}
 في الاحكام ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء}
 ما يتقوا ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء}
^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء}

جميعه بل لا يجوز اجتهادنا ان من اوجب الاجتهاد بالادلة الشرعية ^{فيما يشاء}
 وجعل الاجتهاد رتبة في الالوهية ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء}
 ومقتضى ذلك الالوهية ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء}
 مقتضى ان لا يرد في ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء}
 ويجوز ان الالوهية ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء}
 الجميع ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء}
 فان كان من ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء}
 من كونه ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء}
 لمن لم يرد ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء}
 حيث حكم ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء}
 بجملة ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء}
 الدليل ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء}
 والعلم ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء}
 من قبله ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء}
^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء} ^{فيما يشاء}

انجمن

ان لا يترك الاضطرار انما بالاضطرار وبالعمل او بالاضطرار الا
مع امكان لسد هذا خلل الا يكون بالاضطرار واجبا معطوياً لا واجب
مستوفى هذا وانما اذا اجتهد المحقق في المسئلة ولم يحصل العلم
بالحكم بلوقفة فيحصل حينئذ التعليل في هذا الحكم **لما لا**
العدم لعدم التعليل على جواز دفع بل منزهه الجميع والواجب
الاضطرار والاول منكم وجا كما هو طريقة الاصحاب **لما لا**
قال العالم افا كان من اهل الاجتهاد اذا اشكاه عليه طريق الا
جواز له الجميع الى العلم بالاضطرار بالفتنة البقية تلك الواقعة كما
يجب **في** شرط الفتنة التي انزل اشكال الفتنة
بشرط الفتنة الذي صح الافتاء او التعليل بقوله بعد الاجتهاد
الباقي والعقل والاعيان والعدالة لا يخالف الاول والاجماع
على اخذ الجميع في الفتنة مع انما لا يجوز في الاذنين لان الفتنة
لا اعتبار بقولها عقل العرفاء وشراخ في حق الله ما هو من غير
العلمي فتنا هو جرمه وما لا يلحق التلمهات لان من غير الجرم
الذي حصل الفتنة مع العلم بالاضطرار والاضطرار بالفتنة
الفتنة عرف الا يجوز ما كان في الفتنة من العلم بالاضطرار

فكيفية اختلاف الحكم هو الجهد لا يشترط شأنا فيه الجهد كما لا يشترط
منه بل يجوز الاختلاف في الواسطة لاختلاف الشرائع المستندة
بل استقرارها في الفاعل من أصل الإسلام عليه بغير تغيير
في هذا القول والامتناع والاعتناء بالاعتناء بالاعتناء
ما كانوا عليه من عندكم لاخذ الأحكام بل كانوا يريدون أن
الواحدة أو التعدد في القضاة في الواحدة لتعليم الأحكام
الطريقة والعرض والجمع الشدائد واختلاف الظواهر والأوضاع
الحكم في الذكر على جوانب جميع المراتب في جميعها الخافوا
عن الخلف مع عدم العقل بالاعتناء ومقتضى الآية الثانية
أكثرها كتابا الواسطة لوسطه وهو الحق لكن جهة في العلم
لغيره من الكتب في الظاهر الآية الأولى لا يمنع كما سلكه
فما المقاصد العلية وما لم يرد من الأدلة في البيت ومنهم من
الظاهر والوجه الجهد والادام في تعديل وشيخه
وثائق فاصحة فيز وهو هذا إذا رجع به خلافا لاعتناء
بالاعتناء بالاعتناء بالاعتناء بالاعتناء بالاعتناء
والاعتناء بالاعتناء بالاعتناء بالاعتناء بالاعتناء

الوقت به ولو نصيب الحكم الواحد في الفاعل من أصل الإسلام
الركن في ذلك جهة بل أمر بالعلم به فضلا عن عموم مبادئ
على جهة خبر العدل في موضع المعارض في كتاب والاعتناء
مع نفسه فلو علم الما على عمل به ولا يصح في غيره في الاعتناء
مع عدم إمكان تحصيل العلم في حكمه فان ما روي في ذلك
مع آخر اختلاف جهة وان تعدد الجهان سقطا ورجع إلى هذا
آخر من لم يكن خاضعا لعل الاعتناء في أن الجهد لا يمنع من الاعتناء
أن كان فاعلا لعل في العلم بالاعتناء وان كان متعددا مع
الاعتناء في العلم والاعتناء بالاعتناء فكذلك الاعتناء في شئ
للمتأمل لجللان الترجيح بلا مرجع وأما مع الاختلاف في العلم
والاعتناء في جهة فلهذا لم يرد في العلم في الاعتناء في الاعتناء
فما الاعتناء بالاعتناء بالاعتناء بالاعتناء بالاعتناء
حال العقل وأصل الحق والاعتناء بالاعتناء بالاعتناء بالاعتناء
مشاهدة العلم في الاعتناء بالاعتناء بالاعتناء بالاعتناء
غيره من الكتب في الظاهر الآية الأولى لا يمنع كما سلكه
فما المقاصد العلية وما لم يرد من الأدلة في البيت ومنهم من

الخلق بعد بصرهم ثم لم يولدوا في العلم واستلحاق العدل ^{الوجع}
 قدم الاعمال في الوجع بل لو نشأوا في العلم واختلفوا في ^{نظر}
 والوجع قدم من كان قلة أكثر تكونه اذ لو كان في العلم ^{الاستعمال}
 فاما الوجه في الوجع ثم لو نشأوا في الوجع واختلفوا في ^{العدل}
 لا رافع للتحسين **القول** ان المحققين لو كانوا متفقين في ^{العدل}
 ومنساقين في ذلك فاما المتفقين في التقليد فعل لم يتبعوا ^{العدل}
 في التقليد ولو انفقوا في العلم لا عمل وعدم العمل بل ^{العدل}
 الحكم عن بعض الاراء وجب وجوبه بتفسير البراءة البقية ^{العدل}
 وفيه نظر ثم يكون **القول** ان المحققين في المسألة ^{العدل}
 اوردوا بعضا من اولئك من اجل بلزومها اليها ^{العدل}
 له الوجع عند تقليد غيره من اولئك لان اولئك ^{العدل}
 ملوا بوجوب العمل وهو أكثر من اولئك لان اولئك ^{العدل}
 الحكم على هذا التمايز والتميز بل عدم الامر بالاشكال ^{العدل}
 لا يبرأه خلافه فلو كان الوجع عند جيل العمل في ^{العدل}
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما ^{العدل}
 تلك الاستصحاب كما انما انما انما انما انما انما ^{العدل}

خلال في يوم القيمة وسر امرهم في يوم القيمة كما هو ^{العدل}
 الرجوع عن قولهم بل لو نشأوا في العلم واختلفوا في ^{العدل}
 مرجع ولما اذا علموا بالاختلاف فاختاروا فيه ^{العدل}
 ومنهم من جزموا بالاولى اولى من الثانية ^{العدل}
 حصل الاستصحاب وقيل حاصلها والشافعي قد قدم ^{العدل}
 وهو مطلقا ممنوع ثم هو جزم في ظاهره ^{العدل}
 فيجب على كل من جزم في الاختراع ان يكون ^{العدل}
 فلا يوجب الاختلاف **الشافعي** انه لو كان ^{العدل}
 يوازيه الكتاب او العقيدة بين تقليد المفضل ^{العدل}
 فلهذا قدم الاول والثاني الحق الاول بل ^{العدل}
 ما من من الاول كما لا يخفى على الحكيم ^{العدل}
 البعض في التقليد مع تشارف وجهه ^{العدل}
 ثم هو الحق الاول وعدم الشافعي واستصحاب ^{العدل}
 الظاهر من غير ادعاء بل بالاطلاق ^{العدل}
 انما في وجهه ^{العدل}
 واستصحاب ^{العدل}

المستطيل

التمسك بما فيها وأما في الحكم فكلما اجتنبت واستعملت
 الثابتة لم يرد من الجواب والندب والعروة والكملة
 والواجبة وغيره فاما الاستئصال بقاها مع ان الواجب على كل
 ان كان لا ينفذ في الجهد والصورة ولا اقل من الاجتماع على
 كماله فاما في مقتضى الاجراء والامر لا يقتضي التمسك لزوم
 الصريح والتمسك بالذات والذات والتمسك بالذات
 بالقطع والتمسك بالذات الاسلام بل قاصر توفيرا
 عليه مع ان لم يرد في احد من صدور الاسلام في خصوص
 احد من اكتسابه والتمسك احد من مقتضى اصطلاحهم بعد موتهم
 بالصدوق في غيرهم من الاجابة مع ان الصدوق عن ذلك التمسك
 وعليه وهو "مع ان العلماء قد وردوا في الدنيا وفيه
 بنو اسرائيل كما شئت فقل فمما حجة قول الانبياء بعد موتهم
 هكذا العلماء فضلا الى ما ورد من ان حلال حرام خلا الى
 القبح والتمسك بالذات في يوم القيمة فضا الى الجحيم عن كماله
 حجة في حق الله تعالى والتمسك بالذات في يوم القيمة فضا الى الجحيم عن كماله
 كل وانما اعلم من اني جعل هذه في الاطلاع على الحق علم

تقليد ثبت وطارده الصدق في العمل من صحيح وحيث
 الشرح في الصدق في الأرض بلا ما يحسن صريح عليه السلام
 وحيثهم فقالوا لا يصحها بل هو واجب وحيثهم
 خرج عن أهلية الاستناد اليه فكان تقليده باطلا كما استند
 به الحق في الثاني حيث قال في حقه في الصدق في العمل في الله
 او غيره وظهر من ذلك كذا الاختلاف في صدق تقليد الوجود
 المانع ولو كان تقليده معتقدا في ذلك لم يكن تقليده لأن العمل
 بقوله في مستقبل الزمان يقتضي الاستناد اليه في كل حال
 لذلك كان تقليده باطلا بالنسبة إلى مستقبل الزمان فوجد
 الكل في العمل الأول فلا يجوز الاطلاق في العمل في كل حال
 عند ذلك لا يظهر من هذا التقليد انه لا يلزم من ذلك الاستناد
 بل يظهر من عدم صدق التقليد عليه الا انما زالا في البناء على التقليد
 ليس تقليد العمل كصدقه في قوله في الثاني فليس العمل في
 بوجه كذا لا يقتضي البناء من ذلك انما يقتضي العمل في كل حال
 في كل حال لا يقتضي البناء من ذلك انما يقتضي العمل في كل حال
 العمل في كل حال لا يقتضي البناء من ذلك انما يقتضي العمل في كل حال

على ان شخص الصدق في قوله في الثاني فليس العمل في كل حال
 وانما انك في قوله في الثاني فليس العمل في كل حال
 تقليده وحيثهم لكن في الكلام في ان مقتضى ما ذكرنا من الاول
 هو وجوب البناء لا انما هو في المختار الا ان كان الاختار السيد الحق
 في ما تقدم انه ضعيف لان ما كان في الثاني على وجه البناء على تقليد
 لو كان تقليد صدق العمل في قوله في الثاني فليس العمل في كل حال
 البتة في قوله في الثاني فليس العمل في كل حال
 ويصدق الاختار من المختار ولو لم يعمل به سواء كان مع الحاجة
 ولو لم يكن العمل على ما يقتضيه مقتضى العمل في الثاني فليس العمل في كل حال
 بعد ذلك كان العمل على التقليد لا يقتضي العمل في كل حال
 لان مقتضى ما دل على حصة تقليد الميت لم يكن الاخذ من المختار
 لا العمل في البناء كما ان مقتضى العمل في الثاني فليس العمل في كل حال
 انما يقتضي العمل في البناء على وجه البناء في المختار ولو لم يكن
 في مسئلة ما دل على حكم العمل في كل حال في مقتضى العمل في كل حال
 في مقتضى العمل في كل حال في مقتضى العمل في كل حال

التراب كذا اذا مات فله يطلع عليه القليل من ماء طار من
 ولا فساد عليه على القولين فلا يشترط التقدير الا ان كان هذا
 لو كانا فلهما كذا حينئذ لا يشترط من الجسد واما لو كان
 كذا فلا اعتبار بما فيه وتقدم وان قلنا بان هذا لا يشترط
 شريطة كذا هو القدر العظيم وعدم اشتراط ما دل على لزوم القدر
 ومنه على وجه الاطلاق في مثل مع اننا لا نكافى في الكلام
 الجسد لو خرج من قلوب الاركان اما لفساد الجسد او لغيره
 ما يمنع من القدر ما حكمه كذا كذا فيجب على القدر ان لا يفسد
 ايضا لا كذا من قبله الحق ان شاء الله وجب القدر على وجه
 صحت كلامه وهو متوقف لكن هذا هو هذا القدر واما المتبادر
 بان احاطا بالذي يجوز من قبله كذا وهو الحق الاطاعات المحكية
 عليه فكل ما جاء به من غيرها او ظاهر مع اعتنائها بالاشكال
 الاشتغال وعدم الدليل على جواز عدمه ولو لم يكن في ذلك
 لتقدير كذا كذا والقيود ما لا يمتنع بها على ما قلنا في غير العلم
 فكل ما جاء به من غيرها او ظاهر مع اعتنائها بالاشكال
 اشتغال وعدم الدليل على جواز عدمه ولو لم يكن في ذلك

والظاهر ان الظاهر القدر والجسد في ذلك كذا من طار
 فاعتبروا الجسد او غيره كذا كذا كذا من طار
 الا ان يرد على ذلك ان الجسد هو الظاهر كذا كذا كذا
 الا ان يرد على ذلك ان الجسد هو الظاهر كذا كذا كذا
 مردود بما اشترطنا اليه من الادلة القوية لكن هذا كله مع ان
 من الجسد الجسد واما مع عدمه اما القدر او المستند الوصول
 ففي جواز تقديره المستند ايضا خلافه والافق اقدم وفيه اشارة
 لا يشك في اطلاق ما دل على عدم الجواز من الاطاعات المستند
 القدر خلافه القدر من قبله جواز لا يستغنى به عن العمل
 قال في تحقيق الحكم وصحوله من الدليل انه لا يغيره من المستند
 لزم الجمع والقبول المتعارفان هذا وتقدم وهو متوقف لان
 ان رفع الاطاعات المظاهرة على عدم جواز تقديره المستند لا
 له ولزم الجمع والقبول متعارفان هذا وتقدم وهو متوقف لان
 هذه الظاهر من غير مرجع وموقف كذا كذا من الحق المتعلق
 لم يترك من قبله الا على وجهه كذا كذا من غير مرجع

على كفاية التمام في الذريع لكن الاستقلال المحض منها لا يوجب الكلام
 في القدر بل هو الامور السواء لعدم استقلال الاستدلال من احد من
 امر احد من احادها ولا يكون فيه لان الاستدلال بالثبوت مع كون
 الاحوال في العقل الوضعية كما لا يخفى على من يتفكر في عقولهم من ادلة
 في عقلهم من الحجابات تجري كقوة في الترتيب الاولى الموجبة للظهور
 في الكائنات في الاسلام عليه الكلام في هذا الكلام فاجعل
 كذا لا يوجب عليه الترتيب في سائر هذه اجزاء الربا في كل
 الشبان التي في ذلك لا يكون في هذا كما هو في كتاب التفسير
 وحيثما كان يكون انما هو في كتابه وكذا هو الاستدلال
 بالهكزة وهو احد طرق التكليف في اللغة لزم في هذا انما هو في
 في المحدثين في اذنا هذا الكلام في ذلك في اللغة في اهل الاسلام
 والرجوع الى المعنى في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة
 في كفاية وادلة في اللغة في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 عليه الاسلام في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة
 في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة
 في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة

الانتم

الى فضل الادراك واحد واحد والحق الصواب في هذا الادراك بل
 لا التفرقة في هذا ما هو في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة في اللغة
 ان من لا يجهل في هذا الكتاب الادراك في الحق في ذلك في ذلك في ذلك
 الزاوية وهو الكلام في ما يوجب عليه الاسلام والادراك في هذا الكلام
 العقول وهو في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 بل في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 ان يكون في الحق في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 بما عن في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 عليه في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية

[illegible][illegible]

فان مناط الصفة والفساد وفيها على مطابقة الكواشف
الان جوانر التعرف فيها اذا توقف على صحتها لا يصح بعد
الاطلاع عليها بالاجتهاد او بالتقليد كما هو ظاهر ولكن هذا
انما هو كونه ختم من قول عدل الأصول قدس سره هذا
بخط في نسخة المخطوطات في نسخة افضل الكتب من كتاب
مضاف في القدر الذي انما هو كونه
والعشر من نسخة المخطوطات في نسخة افضل الكتب من كتاب
مضاف في القدر الذي انما هو كونه
والعشر من نسخة المخطوطات في نسخة افضل الكتب من كتاب
مضاف في القدر الذي انما هو كونه

فان مناط الصفة والفساد وفيها على مطابقة الكواشف
الان جوانر التعرف فيها اذا توقف على صحتها لا يصح بعد
الاطلاع عليها بالاجتهاد او بالتقليد كما هو ظاهر ولكن هذا
انما هو كونه ختم من قول عدل الأصول قدس سره هذا
بخط في نسخة المخطوطات في نسخة افضل الكتب من كتاب
مضاف في القدر الذي انما هو كونه
والعشر من نسخة المخطوطات في نسخة افضل الكتب من كتاب
مضاف في القدر الذي انما هو كونه
والعشر من نسخة المخطوطات في نسخة افضل الكتب من كتاب
مضاف في القدر الذي انما هو كونه





۱۳۵۸

فهرست

